



الموضوع:

محددات طلب على النقود في الجزائر

دراسة قياسية للجزائر خلال الفترة (1987-2018)

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

الأستاذ المشرف:

إعداد الطالبة:

علي بو عبدالله

نصيرة حجوجي

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
إنصاف قصوري	أستاذ محاضر أ	رئيسا
علي بو عبدالله	أستاذ محاضر أ	مشرفا
عايدة عبيد بلعبيدي	أستاذ محاضر ب	مناقشا

السنة الجامعية: 2020/2019



يا رب... لا تدعني أصاب بالغرور إذا نجحت ولا أصاب باليأس إذا فشلت، بل ذكرني دائماً بأن
الفشل هو التجارب التي تسبق النجاح يا رب...

علمني أن التسامح هو أكبر مراتب القوة وأن حب الانتقام هو أول مظاهر الضعف.

يا رب... إذا جردتني من المال فاترك لي الأمل، وإذا جردتني من النجاح فاترك لي قوة العتاد
حتى أتغلب على الفشل، وإذا جردتني من نعمة الصحة اترك لي نعمة الإيمان.

يا رب... إذا أسأت للناس أعطيني شجاعة الاعتذار، وإذا أساءت لي الناس أعطيني شجاعة
العفو.

يا رب... إذا نسيتك فذكرني.

إِهْدَاء

لا يطيب الليل إلا بشركك، ولا يطيب النهار إلا بطاعتك، ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك، ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك، ولا تطيب الجنة إلا برويتك الله جل جلاله.
الحمد لله الذي أعانني على إنجاز هذا العمل المتواضع.

إلى من ركع العطاء أمام قدميها، وأعطتنا من دمها وروحها وعمرها حبا وتصميمها ودفعنا لغد أجمل، إلى ملاكي في الحياة، إلى من كان دعاؤها سرّ نجاحي وحنانها بلسم جراحي، إلى أغلى الحبايب "أمي الغالية آسيا"؛ إلى الذي زرع بداخلي حب العلم وكفاح من أجلي حتى بلغت هذه اللحظة وكان له العون الشديد في كل شيء، إلى من أحمل اسمه لكل افتخار "أبي الغالي مصطفى"؛

وأخص بهذا الإهداء رفيق دربي وحياتي والسند لي والذي أعتمد عليه عندما تغلق الأبواب في وجهي، إلى من أرى التفاؤل بعينيهِ والسعادة في ضحكته، والذي شجعني ونصحتني وكان معي في كل المواقف، والذي تحمّل معي عناء إعداد هذا العمل، أسأل الله أن يطيب عشرتنا على الطاعة والاحترام، وأشكره جزيل الشكر لمساندته في هذا العمل "زوجي الحبيب رمزي"؛

إلى سندي ونخيرتي في هذه الحياة، إلى من بوجودهم أكتسب القوة والمحبة، "إخوتي وأخواتي الأعزاء: محمد، مراد، رفيق، هناء، أحلام، سناء، ريان"؛

إلى رفيقة دربي في هذه الحياة خطوة بخطوة، والتي كانت بجانبني طوال مشواري إلى نهايته إلى يومنا هذا وكانت لها العون الشديد في كل شيء، "توأمي رندة وزوجها نبيل"؛

إلى من تمننت لي النجاح وتقاسمت معي المرّ والحلو حفظها الله ورعاها "أم زوجي صباح"؛

إلى إخوتي الذين لم تدهم أمي، إلى من كانوا ملاذي وملجئي: "منيرة، إيمان، عبير، محمد، لحسن، عقبة" وأسأل الله أن يدوم محبتنا؛

كما لا أنسى زوجات إخوتي سندي: "كنزة وشهرة"؛

إلى النور الذي دخل حياتي وعرفني معنى الأمومة والحنان والعطف وأعطاني معنى جديد للحياة حبيبتني ابنتي سبب سعادتي "سدره منتهى"؛

إلى كل الأصدقاء من ساندوني في مشواري الدراسي خاصة "نهلة، لطيفة، مريم، سهام".

شُكْرُهُ وَعِرْفَانُهُ

قال الله تعالى: ﴿فَتَبَسَّمْ ضَاحِكًا مِّن قَوْلِهَا وَقَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ﴾ [النمل: 19]

أولا وقبل كل شيء نشكر الله سبحانه وتعالى على أن وفقنا وأمدنا القوة والإرادة ووفقني لإنجاز وإتمام هذا العمل المتواضع.

أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الأستاذ المشرف "علي بوعبد الله" على حسن رعايته وتوجيهه ونصائحه على هذا العمل.

كما أتوجه بالشكر إلى الأساتذة الأفاضل لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة وعلى جهودهم في تقييمها.

كما أتقدم بالشكر والتقدير لجميع الأساتذة في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير الذين لم يبخلوا علينا بتوجيهاتهم ونصائحهم.

ولا يفوتني في هذا المقام أن أتوجه بأرقى عبارات الشكر والعرفان إلى كل من ساعدني وساهم معنويا ومعرفيا في إنجاز هذا البحث.

إلى كل هؤلاء وأولئك الذين لن يتسع المقام لذكرهم أسمى عبارات تقديري واحترامي.

ملخص:

جاءت هذه الدراسة لمعرفة محددات الطلب على النقود في الجزائر خلال الفترة (1987-2018)، ولمعالجة الإشكالية المطروحة استخدمنا أسلوب القياس الاقتصادي من خلال نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزعة (ARDL) بالاعتماد على مجموعة من المتغيرات المستقلة التي تؤثر على الطلب على النقود حسب النظرية الاقتصادية وايضا الدراسات السابقة وهي سعر الفائدة، معدل التضخم، الناتج المحلي الإجمالي، سعر الصرف الفعلي الحقيقي، حيث توصلنا إلى أن من محددات الطلب على النقود في الجزائر خلال الفترة (1987-2018) هي الناتج المحلي الاجمالي وسعر الفائدة، اما المتغيرات الاخرى فلا تؤثر في الطلب على النقود.

الكلمات المفتاحية: الطلب على النقود، سعر الفائدة، معدل التضخم، سعر الصرف، الناتج المحلي الإجمالي.

Abstract :

This study is to identify the determinants of money demand in Algeria, during the 1987-2018 period. In order to address the presented problematic, we adopted the economic measurement method; through an autoregressive distributed lag model (*ARDL*), based on a set of independent variables which affects the money demand element, in agreement with the economic theory; as well as previously studied factors, such as: the interest rate, the inflation rate, gross domestic product (*GDP*), real and effective exchange rates, etc. We determined that both the gross domestic product and the interest rate factors, are the sole determinants of money demand in Algeria, this is during the 1987-2018 period of time. The other variables are irrelevant in affecting money demand in Algeria, for the same period.

Keywords:

Money demand; Interest Rate; Inflation Rate; Exchange Rate; Gross Domestic Product (GDP).

الفهارس

فهرس المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
	بسملة إهداء شكر وعران ملخص بالعربية ملخص بالإنجليزية فهرس المحتويات فهرس الأشكال فهرس الجداول
أ-هـ	مقدمة عامة
أ	تمهيد
ب	الإشكالية الرئيسية
ب	الأسئلة الفرعية
ب	فرضيات الدراسة
ب	أهمية الدراسة
ج	أهداف الدراسة
ج	أسباب اختيار الموضوع
ج	صعوبات الدراسة
ج-د	المنهج المتبع في الدراسة
د-هـ	الدراسات السابقة

هـ	هيكل الدراسة
52-07	الفصل الأول: الإطار النظري للطلب على النقود
07	تمهيد
08	المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول النقود.
08	المطلب الأول: ماهية النقود.
16	المطلب الثاني: الكتلة النقدية ومقابلاتها.
21	المطلب الثالث: نظرية الطلب على النقود.
34	المبحث الثاني: الطلب على النقود في إطار السياسة النقدية.
34	المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية وأهدافها.
37	المطلب الثاني: أنواع السياسة النقدية.
38	المطلب الثالث: أدوات السياسة النقدية.
43	المبحث الثالث: محددات الطلب على النقود.
43	المطلب الأول: علاقة الطلب على النقود بمعدل التضخم وسعر الفائدة.
48	المطلب الثاني: علاقة الطلب على النقود بسعر الصرف والناج المحلي الإجمالي.
51	المطلب الثالث: علاقة الطلب على النقود بالمستوى العام للأسعار.
52	خلاصة
97-54	الفصل الثاني: محددات الطلب على النقود في الجزائر خلال الفترة (1987-2018).
54	تمهيد
55	المبحث الأول: تطور الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة (1987-2018).

55	المطلب الأول: نشأة الجهاز المصرفي الجزائري.
57	المطلب الثاني: الجهاز المصرفي الجزائري في ظل الإصلاحات (1986-2018).
61	المطلب الثالث: هيكل النظام النقدي الذي جاء به قانون النقد والقرض 1990 وتعديلاته.
64	المبحث الثاني: تحليل تطور الطلب على النقود في الجزائر خلال الفترة (1987-2018).
64	المطلب الأول: الطلب على النقود في الجزائر (1987-2018)
66	المطلب الثاني: تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها في الجزائر للفترة (1987-2018).
71	المطلب الثالث: تفسير الطلب على النقود في الجزائر خلال الفترة (1987-2018).
75	المبحث الثالث: دراسة قياسية وتحليلية لمحددات الطلب على النقود في الجزائر خلال الفترة (1987-2018).
76	المطلب الأول: تحليل تطور المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تؤثر في الطلب على النقود في الجزائر خلال الفترة (1987-2018).
83	المطلب الثاني: قياس محددات الطلب على النقود بالجزائر خلال الفترة (1987-2018).
88	المطلب الثالث: تقدير النموذج وتحليل النتائج.
96	خلاصة
102-99	الخاتمة العامة
100	نتائج الدراسة
101	اختبار صحة الفرضيات

فهرس المحتويات

101	المقترحات
102	الآفاق
104	قائمة المراجع
113	الملاحق

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
65	تطور الطلب على النقود في الجزائر (1987-2018)	1
76	تطور سعر الصرف الفعلي في الجزائر (1987-2018)	2
77	تطور سعر الفائدة في الجزائر (1987-2018)	3
78	تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر (1987-2018)	4
80	تطور التضخم في الجزائر (1987-2018)	5
90	اختبار الفجوات الملائمة في نموذج الدراسة	6
95	اختبار المجموع التراكمي المعاودة للبواقي	7
96	اختبار المجموع التراكمي المعاودة لمربعات البواقي	8

فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
73	تطور سرعة دوران النقود خلال الفترة 1986 إلى 2006	1
88	اختبارات جذر الوحدة الاستقرارية	2
92	اختبار التكامل المتزامن وفق منهجية ARDL	3
93	نموذج تصحيح الخطأ وفق منهجية ARDL	4
94	اختبار الارتباط التسلسلي للبواقي	5
94	اختبار اختلاف التباين	6

فهرس الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
113	تطور متغيرات الدراسة في الجزائر خلال الفترة (1987-2018)	1
114	تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1987-2017)	2

مقدمة عامة

تمهيد:

يعتبر الطلب على النقود متغير اقتصادي بدرجة كبيرة من الأهمية بحكم تأثيره وتأثيره على كامل المتغيرات الاقتصادية، إذ يُعد الطلب على النقود عنصراً أساسياً في الاستقرار الاقتصادي وذلك من خلال خلق توازن بين عرض النقود والطلب عليه، وذلك للحد من الاضطرابات النقدية، حيث يُعد الطلب على النقود شرطاً مهماً لنجاح السياسة النقدية الفعالة، كما تبحث دالة الطلب على النقود عن الأسباب التي تؤدي بالأفراد إلى الاحتفاظ بالأرصدة النقدية حيث يمكن السلطة النقدية من تقرير أنسب السياسات النقدية الواجب تطبيقها في ظل الوضع الاقتصادي الذي تمر به الدولة، حيث تمتلك السياسة النقدية عدة أدوات والتي تستطيع من خلالها التأثير على العرض النقدي باعتباره متغير خارجي (مستقل)، إلا أن الطلب يبقى متأثراً بعوامل لا بد على السلطات النقدية التعرف على مدى تأثيرها عليها.

فقد حاول عدد كبير من المفكرين الاقتصاديين عن طريق مختلف النظريات أن يبحثوا عن تفسير العوامل المؤثرة في النقود والتي يمكن التطرق إليها بثلاثة نظريات أساسية: النظرية التقليدية لفيشر والتي تحدد لنا كمية النقود المتداولة والمستوى العام للأسعار بنفس المعدل والاتجاه، وأيضاً الدوافع التي تخلق الطلب على النقد، أما النظرية الكينزية تركز على التوازن الكلي على الطلب على النقود.

أما النظرية النقدية المعاصرة اعتمدت على السياسة النقدية لتصلح جميع الاختلالات الاقتصادية.

إن السياسة النقدية من أهم مجالات السياسة الاقتصادية الكلية المتمثلة في التوازن الخارجي، التشغيل والنمو الاقتصادي، ومن ثم الاستقرار الاقتصادي الذي يمكن أن يتحقق في ظل سياسة نقدية فعالة قادرة على ضمان توازن مستمر بين عرض النقد والطلب عليه، لهذا أصبحت النقود والطلب عليها يمثل عصب الحياة في أي اقتصاد في العالم.

إن الدور الفعال الذي يلعبه الطلب على النقود في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وذلك من خلال العلاقة الوطيدة التي تربط بينه وبين مختلف المتغيرات الاقتصادية، والتي يختلف تأثيرها على الاقتصاد، ومن المستحسن قياس تأثير المتغيرات الاقتصادية على الطلب على النقود في الجزائر، وهذا ما استعنا به بجانب التحليل الاقتصادي لمتغيرات الدراسة وذلك باستخدام نماذج الاقتصاد القياسي من خلال قياس العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، حيث يعتمد هذا النموذج على الطرق الإحصائية والرياضية لكي نقيس العلاقة بين المتغيرات.

الإشكالية الرئيسية:

بناءً على ما تمّ استعراضه يمكن طرح التساؤل التالي:

ما هي محددات الطلب على النقود في الجزائر خلال الفترة (1987-2018)؟

الأسئلة الفرعية:

من أجل تسليط الضوء أكثر على مختلف الجوانب، نعمل على طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- 1- هل هناك علاقة بين الطلب على النقود والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1987-2018)؟
- 2- هل توجد علاقة تربط بين سعر الفائدة والطلب على النقود في الجزائر خلال الفترة (1987-2018)؟

- 3- هل توجد علاقة بين سعر الصرف والطلب على النقود في الجزائر؟
- 4- هل توجد علاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والطلب على النقود في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة عن التساؤلات الفرعية بشكل دقيق تستند هذه الدراسة على مجموعة من الفرضيات والتي تكون قابلة للصحة أو الخطأ:

- توجد علاقة بين الطلب على النقود والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1987-2018).
- لا توجد علاقة تربط بين سعر الفائدة والطلب على النقود.
- لا توجد علاقة بين سعر الصرف والطلب على النقود في الجزائر.
- الناتج المحلي الإجمالي له تأثير إيجابي على الطلب على النقود في الجزائر.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية بحثنا في معرفة المتغيرات التي تؤثر على الطلب على النقود، ومحاولة إيجاد نموذج للطلب على النقود يساعد على رسم سياسة نقدية مستقبلية ناجحة وفعالة لمواجهة الاختلال في التوازنات الاقتصادية في الجزائر، والتي تستهدف تحقيق التوازن النقدي في الجزائر لتحقيق هدف النمو الاقتصادي.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

- 1- الدور الهام للنقود في الحياة الاقتصادية.
- 2- التطرق إلى النظريات الاقتصادية وتفسيرها للطلب على النقود وإبراز وسائل السياسة النقدية.
- 3- تحديد أهم العوامل التي تؤثر على الطلب على النقود في الجزائر خلال فترة الدراسة.
- 4- تطور الطلب على النقود في الجزائر وتحليل تطور الكتلة النقدية ومقابلاته محاولة للوصول إلى نموذج يتطابق مع الواقع الجزائري.
- 5- تحليل العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية والطلب على النقود.

أسباب اختيار الموضوع:

- 1- حب الاطلاع شجعني على اختيار الموضوع.
- 2- اختياري للموضوع يندرج ضمن مجال تخصصي الدراسي.
- 3- الرغبة الشديدة في إجراء دراسة قياسية.
- 4- يعتبر البحث خطوة على طريق البحث العلمي الذي نريد أن نعمل به مستقبلا في قضايا التنمية في الجزائر.

صعوبات الدراسة:

- من الصعوبات التي واجهتنا في دراستنا هي:
- قلة المراجع وصعوبة التنقل إلى الجامعة.
 - اختلاف في إحصائيات البيانات الرقمية والنسبية وهذا ما صعب علينا القيام بالتحليل والقياس.

المنهج المتبع في الدراسة:

إن المنهج المتبع في الدراسة ومن أجل الإجابة عن الإشكالية المطروحة استخدمنا المناهج التالية:

المنهج الوصفي: استعملنا في الدراسة النظرية محددات الطلب على النقود، كما قمنا باستعراض تطور الطلب على النقود في الجزائر مع دراسة التطورات التاريخية له.

المنهج التحليلي: وذلك من خلال تحليل البيانات التاريخية للطلب على النقود ومحدداته في الجزائر.
المنهج الاستقرائي: وذلك باستخدام أدوات التحليل والتوصيف للوصول إلى نتائج من خلال النماذج القياسية، وذلك باستخدام برنامج E-views وبرنامج Excel.

الدراسات السابقة:

يوجد العديد من الدراسات السابقة تهتم بمحددات الطلب على النقود في الجزائر.

أولاً: الدراسات باللغة العربية:

1- دراسة الباحث بشيكر عابد، نمذجة قياسية اقتصادية لمحددات الطلب على النقود في الجزائر (1970-2008)، مذكرة ضمن متطلبات درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع الاقتصاد الكمي، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2009-2010، يهدف الباحث في هذه الدراسة إلى توضيح نمذجة قياسية اقتصادية لمحددات الطلب على النقود في الجزائر خلال الفترة (1970-2008) حيث تهدف الدراسة إلى تحديد أهم المتغيرات المفسرة لدالة الطلب باستعمال تقنية شعاع الانحدار الذاتي VAR، حيث استخدم متغيرات النموذج، مقياس عرض النقود (Ms)، مقياس الدخل الناتج الداخلي الخام الحقيقي، مقياس تكلفة الاحتفاظ بالنقود (معدل التضخم لسعر الفائدة) مقياس الانفاق، العامل الخارجي (سعر الصرف)، وتوصل أن النتائج المحصل عليها من خلال تأثيرات المتغيرات فيما بينها كانت مطابقة للنظرية الاقتصادية، حيث أي زيادة في الكتلة النقدية بالإضافة إلى ارتفاع الدخل الوطني يؤدي بدوره إلى الزيادة في الدخل الفردي من خلال الزيادة في الأجور وهذا ما أدى إلى زيادة معدل التضخم مما أدى إلى زيادة أسعار السلع والخدمات.

2- دراسة الباحث: جمعي سميرة، محدثات الطلب على النقود في الجزائر، دراسة قياسية باستخدام نماذج الانحدار الذاتي خلال الفترة (1970-2016)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، تخصص اقتصاد نقدي ومالي، جامعة تلمسان 2017-2018، تهدف الدراسة إلى البحث عن أهم محدثات الطلب على النقود في الجزائر خلال الفترة الممتدة (1970-2016) وكذا إلى تقدير دالة الطلب على النقود في الجزائر بناءً على بيانات سنوية بغية تحليل وتحديد أبرز محدثات الطلب على النقود من خلال تقديم نموذج قياسي، لذلك تم الاعتماد على أدوات القياسي في الجانب التطبيقي ممثلة بتقنية التكامل المشترك ونماذج متجهات الانحدار الذاتي (VAR) للكشف عن العلاقة التوازنية بين المتغيرات، حيث أظهرت النتائج أن دالة الطلب على النقود في الجزائر هي دالة

مستقرة عبر الزمن خلال فترة الدراسة ومن المحددات الهامة للطلب على النقود في الجزائر هي كل من الدخل الحقيقي، سعر الصرف، سعر الفائدة ومعدل التضخم.

3- دراسة الباحثان: مصطفى عبد اللطيف، مراد عبد القادر، تحليل دالة الطلب على النقود في الجزائر 1972-2010 باستخدام منهج التكامل المشترك، مجلة إضافات اقتصادية، المجلد 03، العدد 02، جامعة غرداية 2019، يهدف هذا البحث أهم العوامل المؤثرة على الطلب على الأرصدة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1972-2008 وذلك باستعمال كل من اختبار ديكي-فولير واختبار فيليبس بيرون لاختبار درجة استقرارية متغيرات الدراسة، ومنهجية جوهانسون للتكامل المشترك لاختبار وجود علاقة مستقرة طويلة الأجل، حيث أن جميع المتغيرات للدراسة مستقرة في الفروق الأولى، وإن الطلب على النقود متكاملًا مشتركًا مع كل من الناتج الحقيقي، التضخم، سعر الصرف وسعر الخصم، كما دلت نتائج تقدير علاقة المدى الطويل للطلب على النقود على أن الناتج الحقيقي يؤثر بشكل إيجابي على الطلب على النقود، أما معدل التضخم يؤثر سلبًا على الطلب على الأرصدة النقدية.

هيكل الدراسة:

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة في البحث والتساؤلات الفرعية قمنا بتقسيم هذا البحث إلى فصلين ومقدمة عامة وخاتمة عامة كالآتي:

الفصل الأول: والذي خصصناه بالإطار النظري للطلب على النقود، حيث قسمناه إلى ثلاثة مباحث، حيث تكلمنا في المبحث الأول: مفاهيم عامة حول النقود، فتناولنا فيه مفهوم النقود والكتلة النقدية ومكوناتها ومقابلاتها، ونظريات الطلب على النقود، أما في المبحث الثاني تناولنا فيه الطلب على النقود في إطار السياسة النقدية، أما المبحث الثالث خصصناه لمحددات الطلب على النقود، حيث تكلمنا عن المتغيرات الاقتصادية الكلية والعلاقة التي تربط بين الطلب على النقود.

الفصل الثاني: خصص هذا الفصل إلى دراسة تطبيقية لمحددات الطلب على النقود في الجزائر خلال الفترة 1987-2018، حيث تناولنا في المبحث الأول تطور الجهاز المصرفي الجزائري، أما المبحث الثاني: تحليل تطور الطلب على النقود في الجزائر حيث تكلمنا عن تطور الطلب على النقود وكذا تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها للفترة (1987-2018)، أما المبحث الثالث فخصصناه عن تطور المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تؤثر على الطلب على النقود في الجزائر، كما تحدثنا عن مفاهيم حول الاقتصاد القياسي حيث قمنا بوصف النموذج والمتغيرات المستخدمة، كما استخدمنا تطبيق نموذج التكامل المشترك المستند على منهج الانحدار الذاتي للمتباطئات الموزعة ARDL حيث تم عرض ومناقشة النتائج المتوصل إليها في الأخير.

الفصل الأول:

الإطار النظري للطلب على النقود

تمهيد:

للنقود أهمية بالغة في الحياة الاقتصادية ودورها الذي تقوم به في اقتصاديات العالم، إذ أصبحت النقود والطلب عليها يمثل مصب الحياة في أي اقتصاد العالم، حيث تعد النقود شرطا ضروريا لنجاح السياسة النقدية، وكذا من خلال الأثر الفعال للنقود على المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، حيث عند انخفاض كمية النقود المتداولة في الأسواق سيخفض من مستوى الأسعار والدخول النقدية وهذا ما يعكس على النشاط الاقتصادي على مستوى الإنتاج والعمالة، وبالتالي يوقع أزمة كساد، أما في حالة زيادة الكمية النقود سيدفع الاقتصاد في مشكلة التضخم، فكمية النقود المثلى هي التي تحقق الأهداف القومية للمجتمع.

ومن أجل دراسة مختلف العناصر قمنا بتقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث وهي:

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول النقود.

المبحث الثاني: الطلب على النقود في إطار السياسة النقدية.

المبحث الثالث: محددات الطلب على النقود.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول النقود.

يعد الطلب على النقود من المتغيرات الهامة التي تتحكم في فعالية السياسة النقدية، لذلك اهتمت العديد من النظريات النقدية بدراسة الطلب على النقود بغية تحديد الدوافع الكامنة التي تقف وراء طلب الوحدات الاقتصادية للنقود، والمتغيرات التي تفسر سلوكها في حيازة الأرصد النقدية، وتعتبر السياسة النقدية إحدى الوسائل الرئيسية التي يتم استخدامها لتحقيق الأهداف الاقتصادية والقضاء على الاختلالات الاقتصادية لذلك سنتحدث في هذا البحث عن ماهية النقود في المطلب الأول وفي المطلب الثاني الكتلة النقدية ومقابلاتها والمطلب الثالث الطلب على النقود في إطار النظريات النقدية.

المطلب الأول: ماهية النقود.

لقد نشأت النقود وتطورت مع تطور اقتصاد المبادلة أي اقتصاد السوق، فالنقود بدأت كسلعة تقبل في التداول كقيمة استعمال، أي لإشباع حاجة معينة تطورت لتصبح أداة الأفراد في الحصول على السلع الأخرى التي تشبع حاجاتهم عند التبادل ثم ألت في اقتصاد المبادلة إلى أن تكون قيمة في ذاتها لما تتمتع به من قبول أفراد المجتمع لها، لذا تعتبر النقود من أهم وسائل التي ساعدت على تطوير النشاط الاقتصادي واستخدامها كوسيط في التبادل من أهم الابتكارات البشرية في المجال الاقتصادي حيث ساعدت النقود في تنفيذ الكثير من المعاملات والمبادلة بسهولة وفي وقت وجيز وازدياد التبادل المختلفة مما شجع على زيادة الإنتاج وازدياد عمليات التخصص وتقسيم العمل، كما أن النقود قللت من الصعوبات التي كانت عليه سابقا حيث ظهرت بعد فترة طويلة، النقود بأشكال مختلفة تحددت وظائفها لذلك سنتكلم بشكل موجز في هذا المطلب عن ماهية النقود.

الفرع الأول: تعريف النقود.

إن مفهوم يعد من المفاهيم الاقتصادية التي يصعب تحديدها بدقة ولذا نجد أن معظم الاقتصاديين يعرفون النقود بوظائفها.¹

والذي يرى بأن النقود تعني أي شيء يستخدم كوسيلة للتبادل وكمعيار للقيمة، والبعض الآخر يعرف النقود استنادا لخصائصها حيث يرى بأن النقود استنادا لخصائصها تعني أي شيء يتلقى قبولا عاما من جانب

¹ د/إسماعيل أحمد الشناوي، السيد محمد أحمد السريني، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص.23.

الأفراد، ومنهم من يعرف النقود استنادا إلى قوانينها، حيث يرى بأن النقود تعني أي شيء له القدرة على تسديد الديون الآجلة أو الدائمة.¹

المقصود بالنقود بالمعنى الاقتصادي هو أي شيء يلقي قبولا عاما بين أفراد المجتمع، ويتم استخدامه كأداة لسداد أثمان السلع والخدمات التي يقوم الأفراد بشرائها، وللسداد الديون والالتزامات.²

كما عرفها البعض بـ "أن النقود هي كل ما تفعله النقود" وهذا التعريف البسيط يرى أن النقود هي أي شيء جرى العرف والقانون على استعماله في دفع ثمن السلع أو في تسوية الديون، مع إلزامية وجود شرط القبول العام لدى الأفراد ومن هنا يشتق التعريف الثاني وهو أنها أي شيء يحظى بالقبول العام في التداول وله قوة شرائية عامة، ويستخدم وسيطا للتبادل ومقياسا للقيم.³

يرى بينو (R.Penau) أن النقود هي مجموع وسائل الدفع المستعملة لإتمام كل المدفوعات على كامل الإقليم.⁴

أما الاقتصادي روبرتسون يرى أن "النقود هي كل ما يقبل عموما في الدفع مقابل السلع أو الإبراء من جميع الالتزامات الأعمال".⁵

كما عرفت النقود بأنها "أي شيء شاع استعماله وتم قبوله كوسيلة مبادلة أو كأداة تقييم".⁶

وعرفها الاقتصادي هنري غبتون في كتابه النقود (la monnaie) "إن النقود هي أساسا أداة وسيلة تعطي في النهاية لحائزها بالمعنى الاقتصادي قوة شرائية وبالمعنى القانوني وسيلة تحرير ووسيلة تصفية أو تسديد الديون".⁷

ومن التعريفات السابقة نستنتج بأن النقود:

- أي شيء يحظى بالقبول العام في التداول.

¹ محمود حسين الوادي، أحمد عارف العساف، الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2008، ص.198.

² محمد سعيد السمهوري، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص.30.

³ خليف عيسى، التغيرات في قيمة النقود والآثار والعلاج الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص.15-16.

⁴ R.penau, les institutions financières, 2eme éd, Revie banque, 1982, p.12.(المصدر علي سنوسي).

⁵ D.HRobertson, Money, London, Nisbet, And coltd, 1948, p.2.

⁶ R.prent, Money and Hinsdale, illi Holt Rinehart wiston and ca, 6 thrd, 1972p.4.

⁷ Aveni guttion, la monnaie, dalloz, 3eme ed, 1974, p.12.(المصدر علي سنوسي).

- أي أن النقود لها قوة شرائية عامة.
- يكون وسيلة لتسديد الديون ودفع قيمة الالتزامات.
- تستخدم النقود وسيطا في التبادل ومقياسا للقيمة ومخزن للقيمة ومعيار للمدفوعات الآجلة.

الفرع الثاني: خصائص النقود.

تتميز النقود بعدة خصائص، وهذا ما جعلتها تكون مختلفة عن بقية السلع الأخرى، تلك الخصائص التي من أهمها ما يلي:

- ✓ النقود أداة إجبارية ومطلوبة من قبل الجميع: (تلقى قبولا عاما وتتمتع بثقة الناس) هذه الخاصة تعني أن الدائن أو البائع لا يستطيع رفضها مقابل الدين أو مقابل قيمة السلعة المعروضة للبيع، وفي نفس الوقت لا تطلب أية أداة أخرى بدلا منها، كما أن القانون يحدد قيمة هذه الأداة الإجبارية في السداد والتعامل.¹
- ✓ تتمتع النقود بثبات نسبي، أي لا تتغير قيمتها الشرائية تغيرا كبيرا من عام لآخر.²
- ✓ خاصية الأثر الأدنى: وتعني أن الالتزام يؤدي وأن الدين يبطأ في ذات اللحظة التي تتم فيها الدفع بدون انتظار تحقيق أي شروط أخرى.
- ✓ من الخصائص الهامة للنقود صعوبة تلفها وعدم قابليتها للاهتراء السريع نتيجة لتداولها وانتقالها بين أيدي الأفراد.³
- ✓ تتميز سيولتها بالسهولة والملائمة في التحويل وبدون تكلفة باعتبار أن النقود هي السيولة الكاملة، سهولة الحمل والنقل والتخزين.⁴
- ✓ هي وسيلة ذات قيمة مرتفعة قياسا إلى حجمها الصغير.⁵

¹ حسين بني هاني، اقتصاديات النقود والبنوك، الطبعة الأولى، دار ومكتبة الكندري للنشر والتوزيع، عمان، 2013، 2014م/1435هـ، ص.18.

² محمد أحمد عطا عمارة، النقود وأثارها في تقييم الحقوق والواجبات (دراسة مقارنة)، دار الفكر الجامعي، مصر، 2008، ص.491.

³ أحمد زهير شامية، عبد المعطي أرشيد، فوزي الخطيب، النقود والمعارف، الطبعة الأولى، الشركة العربية المتحدة لتسويق والتوريدات، القاهرة، 2013، ص.16.

⁴ مصطفى رشدي تيجة، النقود والمصارف والائتمان، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 1999، ص.22.

⁵ زاهر عبد الرحيم عاصم، إدارة العمليات النقدية، والمالية، دار الراجحة للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص.17.

- ✓ القابلية للتجزئة: فالنقود يجب أن تكون قابلة للتجزئة إلى وحدات صغيرة متساوية القيمة مما يسهل إجراء عمليات التبادل في المعاملات الصغيرة، فكلما أمكن تجزئة النقود إلى وحدات صغيرة كلما أمكن توسيع عمليات التبادل في المعاملات المختلفة الصغيرة منها والكبيرة والعكس.¹
- ✓ أن وحداتها متجانسة بحيث تتساوى قيمة كل وحدة من العملة مع قيمة العملات الأخرى المماثلة.²
- ✓ أن تتصف بصفة الالتزام والإبراء.
- ✓ أن تكون سهلة الحمل والنقل.
- ✓ أن تتصف بصفة الندرة النسبية، حيث إذا توفرت النقود بكميات كبيرة فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض من قيمتها أو قوتها الشرائية.³

الفرع الثالث: وظائف النقود.

تعتبر النقود أداة هامة في التجارة وهي الوسيلة المثلى لتحقيق سرعة التداول وتتوقف كفاءة النظام النقدي على مدى قيام النقود بأداء وظائفها، وتقوم النقود بأربعة وظائف رئيسية هامة وهي:

أولاً: النقود وسيلة للتبادل (وسيلة مدفوعات):

أن وظيفة النقود تتحقق بواسطة أي شيء يقبل قبولاً عاماً في المبادلة مقابل السلع والخدمات والشئ الهام في الموضوع أن يكون هذا الشيء المستخدم كنقود مقبولاً من قبل الأفراد، ويجب الإشارة إلى أن النقود إنما هي قوة شرائية إنما تؤكد على حرية الاختيار التي يكلفها استخدام النقود، وأن الشخص الذي يحتاج لسلعة ما لن يستطيع الحصول عليها إلى بعد بحث عن شخص آخر يملك السلعة وبالنظر إلى العرض المقدم والسعر والزمن الملائم للحصول على السلعة.⁴

النقود كوسيط للتبادل أو وسيلة للمدفوعات، تسمح الأفراد ببيع وشراء السلع والخدمات وتحديد معدلات تبادلها مما يؤدي إلى التخصص وتقسيم العمل، وبالتالي زيادة الكفاءة الإنتاجية وكذا إمكانية توسيع نطاق السوق.⁵

¹ إسماعيل أحمد الشناوي، مرجع سابق، ص.24.

² ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار زهوان للطباعة والنشر، عمان، 2006، ص.40.

³ محمود حسين الوادي، أحمد عارف العساف، مرجع سابق، ص.198.

⁴ أنس البكري، وليد صافي، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، 2008، 2009م-1430هـ، ص.23.

⁵ كلثوم صافي، مرجع سابق، ص.36.

ثانيا: النقود مستودع القيمة:

إن ما يميز النقود عن غيرها من السلع، أن بعض السلع يصعب تخزينها لفترة طويلة، بينما النقود يمكن تخزينها لفترة طويلة دون تلف حيث تحافظ على القوة الشرائية لها بالمستقبل ولذلك كثيرا من الأفراد لا ينفقون دخولهم مباشرة بل يحتفظون بجزء منها للمستقبل وهذا يعني أن وجود النقود جعل هناك فاصل زمني بين عمليات الشراء والبيع، وعند استلام الفرد لراتبه الشهري لا يقوم بإنفاقه بنفس اليوم الذي يحصل عليه، بل يدخر جزء من المستقبل أو لمقابلة احتياجات طارئة، إن ما يميز النقود سهولة حفظها (تخزينها)، وكذلك تكلفة تخزينها معدومة.¹

ثالثا: النقود وحدة حساب (مقياس للقيمة):

باستخدام النقود أمكن تقدير قيم السلع والخدمات ببسر وبدرجة تقرب من الدقة، ودور النقود هذا يشبه إلى حد كبير دور المترو لقدم في قياس المسافات أو دور "الكيلوغرام" في قياس الوزن وباستخدام النقود، لم يعد المتعاملون بحاجة إلى اللجوء إلى نسبة السلع بعضها إلى بعض لمعرفة قيمتها كأن يقال أنّ المتر من القماش يساوي عشر كيلوغرامات من الشعير، وإنما أصبح بالإمكان القول أنّ متر القماش يساوي عشرة دراهم وأن كيلوا الشعير يساوي درهما واحدا... وهكذا.²

تستخدم كمعيار للقيمة، وهذا يعني ببساطة أننا نستخدم النقود كوسيلة لمقارنة القيم النسبية لأشياء مختلفة، ونحن نعبر عن قيم السلع والخدمات في صورة النقود لدرجة أن النقود تعد أداة لقياس القيمة بنفس الطريقة التي تستخدم بها الميل لقياس المسافة.³

رابعا: النقود كوسيلة للمدفوعات المؤجلة:

وتمثل هذه الوظيفة للنقود امتداد لوظيفتها السابقة بل تعد النقود فقط بمثابة مقياس للقيم الحاضرة بل تقيس أيضا المدفوعات المؤجلة أي التي يحين موعد استحقاقها في المستقبل.

¹ غالب عوض الرفاعي، عبد الحفيظ بلعربي، اقتصاديات النقود والبنوك الجزء الأول (الأساسيات)، وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2002، ص.71.

² خالد على الدليمي، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار الأنييس للطباعة والنشر والتوزيع، بنغازي، بدون سنة نشر، ص.28.

³ توماس ماريو وآخرون، النقود والبنوك والاقتصاد، ترجمة السيد أحمد الخالق، مراجعة أحمد بديع بليج، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2002، ص.34.

فالاقتصاد الحديث يقوم على أساس توافر عدد كبير من العقود التي تنص فيها على سداد أصول وفوائد ديون تم التعاقد عليها بالنقود وهي ديون تتفاوت أجالها وتتراوح من عدة أيام إلى عدة سنين ويلتزم بالوفاء بها أفراد أو شركات أو حكومات وتنص جميعها على دفع مبالغ نقدية معينة في المستقبل.¹

وظيفة الدفع المؤجل تمكن أيضا من شراء سلع معينة ويكون تسديدها بالتقسيط الدوري أو دفعها مرة واحدة في فترة لاحقة لفترة التعاقد.²

الفرع الرابع: أنواع النقود.

جاءت النقود انعكاسا لرغبة المجتمعات في إيجاد وسيلة محددة تمكنها من إنجاز معاملاتها اليومية بسهولة ويسر وبصورة عامة يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع للنقود هي:

أولا: النقود السلعية الكاملة:

مثل المسكوكات الذهبية التي يختفي فيها عنصر الائتمان لأن قيمتها النقدية تتعادل مع قيمتها التجارية ولكي تكون هذه النقود ذات قيمة كاملة يجب أن تتوفر فيها شرطان هما:

- أ- إمكانية تحويل النقود من هذا الاستخدام إلى استخدام غير نقدي بدون تكلفة.
- ب- إمكانية سك المعدن في صورة نقود بدون حدود وبدون تكلفة وللإشارة فإن النقود السلعية ذات القيم الكاملة قد اختفت من الاستعمال في الوقت المعاصر إلا أن بعض المجتمعات أو بعض الأفراد يرغبون في العودة إلى هذا النوع من النقود السلعية ذات القيمة الكاملة لكونهم يعتقدون أنها تحمل مميزات لا تتوفر في غيرها وهي:

1- إن هذا النوع من النقود السلعية ذات القيمة الكاملة يوفر لهم الثقة باستمرار، فهي يمكن تحويلها إلى استعمالات أخرى غير النقد بدون خسارة أو تكلفة وهذا يعني أن قيمة النقود يتضمنها قيمة المعدن التي صنعت منها الاستخدامات الصناعية وأن قيمة المعدن ترتبط فقط بالكمية المعروضة منه والطلب عليه والاستعمالات غير النقدية، ولكن هذا التحليل يرد عليه بأن قيمة المعدن تتحدد بالطلب الكلي عليه والعرض الكلي منه سواء كان لاستعمال النقدي أو غيره.

¹ محمود حامد محمود عبد الرزاق، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، الطبعة الأولى، الدار الجامعية الإسكندرية، 2013، ص.26.

² زاهر عبد الرحيم عاصم، مرجع سابق، ص.17.

2- كما يرغب البعض في التعامل بهذه النقود لأن التعامل بها يمكن التحكم فيه لكونها تتمتع بالكميات المحددة والمعروفة لدى السلطات النقدية وبالتالي الحد من خلق النقود وهذا يعود إلى عدم وجود النقود الورقية والنقود المساعدة، وهذا ما يقلل من انتشار التضخم ولكن هذا ليس دوماً صحيحاً فقد تحدث بعض التيارات التضخمية، نتيجة إما لزيادة إنتاج هذا المعدن الذي يستخدم كنقود وإما لنقص استخدامه في الأغراض الأخرى غير النقدية، كما أنه قد يسبب الكساد، إذا حدث عدم توفر هذا المعدن بالشكل الذي يتناسب مع نمو الإنتاج.¹

ثانياً: النقود المعدنية:

قامت الحكومات على صنع نوع من النقود المعدنية يطلق عليها النقود المساعدة. إذ تسهل عملية صياغتها وتشكيلها، ولذلك كانت البداية بهذه المرحلة باستخدام الفضة والذهب كنوع من أنواع التبادل لتطوير النقود، ومن أهم الأحداث التي تلت اكتشاف واستخدام الذهب والفضة هو ما يسمى (بسك النقود).

ولكن مع بداية هذه المسكوكات المعدنية كان لا بد وعند كل عملية تبادل أن يقوم الأطراف في عملية التبادل بجلب أدوات الاختبار للنقود والموازين، ولكن ولتخطي هذه المرحلة كان لا بد من بداية سك النقود حسب موازين ومواصفات وخصائص محددة تحت إشراف الحكومة، وبدأت بعد ذلك مرحلة النقش على العملة والنقود المعدنية سواء كانت بأرقام صحيحة أو رسومات وقيم ثابتة، يسهل حملها ويصعب غشها.²

ثالثاً: النقود الائتمانية:

ظهرت النقود الائتمانية بعدما أوقفت السلطات النقدية الصرف بالذهب أي عدم تحويل الأوراق النقدية المصدرة من قبل البنك المركزي إلى ذهب وبالتالي أصبحت النقود الورقية إلزامية وهي نقود غير قابلة للصرف بالذهب وتستمد قيمتها من القانون وهي اصطلاحاً ترتكز على الثقة وأن الاستعمال جعل من عبارة " النقود الائتمانية تخصص للإشارة إلى النقود المجسدة في أوراق البنك المصدرة فقط من بنك الإصدار البنك المركزي" والتي كانت في الأصل مضمونة بغطاء معدني أو عملات قابلة للصرف، إذن فظاهرة الثقة تطبق في وجود التغطية، ولكن حتى مع اختفاء التحويل ووضع الورق النقدي الإلزامي:³

¹ L.V.chander, the economics of money and banking harper row.new York 1963.P.16.

² أنس بكري، وليد صافي، مرجع سابق، ص.20.

³ Ammour benhalima, monnaie et regulation monetaire edition dahleb 1997.p.8.

وبقيت أيضا هذه النقود تحظى بالقبول العام والثقة في التبادل ويعود ذلك إلى أن السلطات النقدية هي التي تنظم تسييرها، فعندما فقدت صفة تحويلها أو صرفها بالذهب لم ينقص ذلك من قيمتها أو يضعف مكانتها، وبالتالي فإن النقود الائتمانية تتميز بانقطاع الصلة بين قيمتها النقدية (الاسمية) وبين قيمتها التجارية (أي قيمتها كسلعة)، وعلى هذا الأساس احتفظت الدول بحق سك النقود لما يترتب على ذلك من أرباح تتمثل في الفرق بين القيمتين المذكورتين، بحيث أنها لو تركت هذا الأمر لأفراد سيطرت على ذلك سعيهم للحصول على أقصى الأرباح وإغراق الأسواق بكميات هائلة منها مما يؤدي إلى تدهور قيمتها، وأهم صور النقود الائتمانية هي:

1- نقود تصدرها الدولة:

أ- عملات مساعدة ب- نقود مساعدة رمزية ج- أوراق نقد حكومية.

2- نقود تصدرها البنوك:

أ- أوراق بنكنوت يصدرها البنك المركزي ب- أوراق نقد تصدرها البنوك الأخرى ج- الودائع تحت

الطلب.

أ- العملات المساعدة: تتكون من القطع المعدنية وتكون قيمة المعدن المصنوع منها أقل من قيمتها النقدية ومن أمثلة هذه العملات في الجزائر الدينار، ونصف الدينار وكذا دنانير، 10 دنانير... إلخ وهذه القطع تصدر في بعض الدول من قبل الخزينة العمومية وتوضع في التداول من قبل البنك المركزي، ولهذا السبب فإن الأفراد يقبلون التعامل بها طالما أن الدولة هي التي تتكفل بإصدارها بكميات محددة، وذلك لتسهيل المعاملات الصغيرة ولا تشكل النقود المساعدة كمية كبيرة في حجم الكتلة النقدية المتداولة، ولهذا فإنها لا يمكن اعتبارها مؤشرا هاما على تطور الوضعية الاقتصادية والمالية لدولة ما؛

ب- النقود المساعدة الرمزية: وتكون عادة نقودا ورقية وتعتبر بمثابة إيصال تداول على مخزن العملات المساعدة أو لوزن مكافئ من السبائك المودعة لدى الحكومة وتشبه هذه النقود تلك القابلة للتحويل بكامل قيمتها وذلك باستثناء أن العملات أو السبائك المحتفظ بها كغطاء لها تقل قيمتها كسلعة عنها كنقود، ولا يرى أكثر الاقتصاديين الآن ضرورة الاحتفاظ بغطاء من الذهب أو الفضة للنقود الورقية له نفس القيمة كسلعة وكنقود؛

ج- النقود الورقية الحكومية: هي تلك النقود الورقية التي تصدرها الحكومة ويظهر على بعض هذه النقود تعهد الحكومة بسداد قيمة هذه النقود بصورة أخرى من النقود عند الطلب ولا يظهر مثل هذا التعهد في البعض الآخر من هذه النقود، وقد يحدث مثل هذا في الإصدار في فترات استثنائية؛¹

¹ صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، بسكرة، 2005، ص.47.

د- أوراق البنكنوت: وتعتبر أوراق البنكنوت أهم أنواع النقود وأكثرها شيوعاً واستخداماً في جميع الدول المتقدمة والمتخلفة على حد سواء وهي عبارة عن وثائق متداولة تصدر كاملة وتمثل ديناً في ذمة السلطات النقدية التي أصدرتها، وعادة ما يقوم بإصدارها البنك المركزي أو أي سلطة أخرى مركزية مسئولة في البلد الذي يتم تداولها فيها وعلى مستوى تلك البلد يتم تداولها.

ويعطي القانون صفة البراءة النهائية من الديون لهذه الأوراق وبالذات إذا ما اتخذت صورة النقد الإلزامية أي حين تصبح غير قابلة للعرف بالذهب أو الفضة كما هو الوضع اليوم وبالتالي تتمتع النقود الورقية بالقبول العام وبتقّة الأفراد فيها.¹

هـ- النقود الكتابية (الحسابات لدى البنوك التجارية): النقود الكتابية هي الحسابات لدى البنوك التجارية، ويقصد بها من الودائع، وتزداد ودائع الأفراد لدى البنوك التجارية كلما زادت درجة المعاملات الاقتصادية وزاد التعامل بالشيكات، وتعتبر ودائع الأفراد ديوناً على البنك قابلة للدفع عند الطلب، وتتكون من مجموع الودائع لدى البنوك ولدى الخزينة، ومركز الشيكات البريدية، وتشكل في الدول المتقدمة نسبة هامة بالنسبة لمجموع الكتلة النقدية المتداولة، ومن ثم فإن الودائع الجارية تؤدي وظيفة النقود ليست ملموسة فهي توجد في شكل حساب في دفاتر أو سجلات البنك، ويجب أن نفرق بين الشيكات وهذه الحسابات فالحسابات الجارية هي نقود الودائع بينما الشيكات هي وسيلة تداول هذه النقود، وبدون الودائع فإن الشيكات لا تساوي شيئاً.²

المطلب الثاني: الكتلة النقدية ومقابلاتها.

تعتبر الكتلة النقدية المتداولة في الاقتصاد أهم العوامل المؤثرة في النشاط الاقتصادي في بلد ما ومؤشر أساسي في تحديد سيولة الاقتصاد، كما لا يستطيع للبنك المركزي أن يصدر نقوداً بدون مقابل لها.

الفرع الأول: مفهوم الكتلة النقدية ومكوناتها.

أولاً: مفهوم الكتلة النقدية:

يمكن إعطاء مجموعة من التعاريف للكتلة النقدية كما يلي:

¹ محمود حامد، محمود عبد الرزاق، مرجع سابق، ص. 31.

² صالح مفتاح، مرجع سابق، ص ص. 48-49.

التعريف 1: "تلك الكمية المتداولة في مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة، والتي تتحدد من قبل السلطات النقدية أو هي الكمية النقدية المتمثلة في وسائل الدفع بجميع أنواعها".¹

التعريف 2: "تعتبر الكتلة النقدية أهم العوامل المؤثرة في النشاط الاقتصادي في بلد ما ومؤشر أساسيا في تحديد سيولة الاقتصاد".²

التعريف 3: مجموع وسائل الدفع في الاقتصاد وخلال فترة زمنية معينة، وتتكون من عدة عناصر تعرف بالمجمعات النقدية.

من التعاريف السابقة يتضح لنا أن الكتلة النقدية هي مجموعة النقود المتداولة في الاقتصاد والتي تتحدد من قبل السلطات النقدية.³

ثانيا: مكونات الكتلة النقدية:

الكتلة النقدية بالمفهوم الواسع هي مجموع الأموال المتاحة النقدية وشبه النقدية التي تتم إدارتها بواسطة النظام المعرفي والخزينة العامة:

أ- الأموال المتاحة النقدية أو تسمى المتاحات النقدية: وتشمل ثلاثة أنواع وهي:

- الأوراق النقدية المتداولة الصادرة من البنك المركزي
- النقود المساعدة المتداولة
- الودائع تحت الطلب وتسمى النقود الكتابية وهي تكون موزعة حسب المؤسسات التي يتعامل معها وهي:

1- ودائع تحت الطلب لدى المصارف وباقي مؤسسات الإقراض وهي تمثل نسبة عالية من مجموع الودائع تحت الطلب، بالإضافة إلى حسابات الشيكات التي تدخل ضمن الودائع تحت الطلب لدى البنوك.

2- ودائع لدى الخزينة (لدى مراكز الصكوك البريدية في بعض الدول مثل الجزائر، فرنسا) والحسابات الجارية لأفراد والمؤسسات.

¹ بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص.49.

² حيدر نعمت بخيت، نصر محمود مزيان، "أثر عرض النقد (M1) على سعر الصرف التوازني للدينار العراقي، خلال الفترة 1980-1995"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 22، 2006، ص.2.

³ إكن لونيس، "السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك، جامعة الجزائر 3، الجزائر 2010-2011، ص.81.

3- حسابات الأفراد والمؤسسات لدى البنك المركزي.

4- الودائع الأخرى في حسابات الشيكات لدى صناديق الادخار

ب- الأموال الجاهزة شبه النقدية: تشمل الأموال شبه النقد ومجموع الودائع المصرفية والخزينة التي لا يمكن إدماجها في التداول بشكل مباشر وفوري بواسطة كل أشكال التعامل كالشيك أو الحوالات وتتضمن الودائع التالية:

1- الودائع تحت الطلب على الدفتر وهي:

• الحسابات على الدفتر في البنوك والتي تدر فائدة لأصحاب الودائع، وهي مخصصة لادخار.

• حساب التوفير والاحتياط أو حسابات الادخار السكني التي تستفيد من الفوائد المنتجة، وتسمح فيما بعد بالحصول على قروض للسكن بفوائد تميزية، هذه الودائع، مثل الودائع تحت الطلب يجوز لصاحبها سحبها في أي وقت وبأي مبلغ، ولكن على عكس ودائع الحسابات الجارية لا يستطيع الصرف منها بشيكات، فإنه من الواجب عليه أن يتقدم للبنك بنفسه ومعه دفتر للتوفير.¹

2- الودائع لأجل: وهي نوع آخر من الأموال الجاهزة شبه النقدية وتكون إما في البنوك أو في الخزينة لأجل محدد، ويتراوح هذا الأجل من شهر إلى سنة أو أكثر وهي ودائع يتفق على أجل استحقاقها بين الصرف والعميل ويتلقى صاحبها فائدة من الصرف، وبالتالي فإن الكتلة النقدية تتكون من المتاحات النقدية الجاهزة وشبه النقدية.

الفرع الثاني: المجاميع النقدية.

يمكن تحديد مجاميع الكتلة النقدية من الأموال المتاحة والكتلة النقدية بالمعنى الواسع وسيولات الاقتصاد M1 وM2 وM3.

المجمع M1: يشمل وسائل الدفع الكاملة السيولة (مثل الأوراق النقدية التي يصدرها البنك المركزي والتي تتداول بين الأعوان غير الماليين، ونقود التجزئة الصادرة عن الخزينة العمومية، والمدمجة في التداول من قبل البنك المركزي) والودائع تحت الطلب بالعملة الوطنية والتي تتداول بالشيكات الموجودة لدى مؤسسات الإقراض والخزينة وكل المؤسسات التي يسمح لها القانون بذلك، والتي تكون حسب قانون كل بلد.²

¹ صالح مفتاح، مرجع سابق، ص ص. 52-53.

² المرجع نفسه، ص. 55.

المجمع M2: يعرف هذا المجمع بالسيولة المحلية الخاصة أو مجموع وسائل الاحتفاظ المؤقتة للقوة الشرائية ويشمل على مجمع M1 مضاف إليه الودائع لأجل بمختلف أنواعها (الودائع ذات أجل استحقاق محدد، الودائع بإشعار، الودائع المخصصة، سندات الصندوق، الودائع الدفترية ... إلخ) أي العناصر التي يمكن تحويلها إلى نقود أو إلى حسابات جارية بدون أو بأقل حد ممكن من الخسارة.¹

المجمع M3: بالإضافة إلى الودائع لأجل الموجودة لدى المؤسسات المالية المصرفية هناك نوع آخر من الودائع لأجل لدى المؤسسات المالية غير المصرفية أو سندات الخزينة العمومية والمكتتبة من طرف الخواص والمؤسسات غير المالية أو سندات الخزينة العمومية والتي تشبه سندات الصندوق والتي تصدرها البنوك التجارية ومن الأهمية الأخذ بعين الاعتبار أنه رغم عدم وجود رقابة وثيقية على هذه المؤسسات إلا أن لهذه الودائع دور كبير في عرض النقود ومشاكله خاصة التضخم.²

الفرع الثاني: العناصر المقابلة للكتلة النقدية.

إن العناصر المقابلة للكتلة النقدية تتمثل مجموع الديون العائدة لمصدري النقد التي تكون سبب أو مصدر الكتلة النقدية وهذا يعني للنقود أجزاء مقابلة تفسر سبب إصدارها، وسنقوم بتفصيل لكل الأجزاء المقابلة للكتلة النقدية كما يلي:

أولاً: ذهب و عملات أجنبية (الذمم على الخارج):

إن التبادل التجاري بين دول العالم ينتج من عمليات استيراد وتصدير السلع والخدمات المحلية إلى العالم الخارجي، وتتم المدفوعات الدولية إما بالذهب أو رصيد العملات الأجنبية المقبولة في التداول الدولي في حالة قيام الدولة بعمليات تصدير أو اجتذاب أموال خارجية إما للاستثمار أو للتوظيف فإنها تحصل على عملات أجنبية التي يحصل عليها البنك المركزي مقابل تقديم السلع المصدرة أو السندات أو الديون المترتبة، وبما أن العملات الأجنبية لا يمكن تداولها محلياً فإن البنك المركزي يتكفل بحفظها وإصدار ما قيمته بالعملة الوطنية ومن ثم نلاحظ أن الصادرات تكون سبباً في إصدار عملة وطنية جديدة وفي حالة حدوث العكس فإنه إذا قام البلد بعملية استيراد سلع وخدمات أو تم خروج أموال إلى الخارج الوطن، فإنه يجب على المستورد أن يدفع ديونه بواسطة عملة أجنبية، فيقوم بتقديم مقابل ذلك المبلغ بالعملة الوطنية إلى البنك المركزي الذي يعطي مقابل ذلك

¹ اكن لونيس، مرجع سابق، ص.82.

² صبرينة بن عبدة، كريمة سليم، "علاقة تغيرات أسعار البترول بالاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (1999-2014)", مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، جامعة العربي تبسة،

عملة أجنبية لتسديد قيمة الواردات، وهكذا نلاحظ أن احتياطي العملات الأجنبية ينخفض لدى البنك المركزي وتتنخفض معها كمية النقود المتداولة في الداخل.¹

ثانيا: المقابل الائتمان المقدم إلى الاقتصاد:

يعتبر الائتمان المقدم للاقتصاد من العناصر المهمة التي تفسر سبب الإصدار النقدي لأنه هو العنصر الذي يمكن أن تتحكم فيه السلطات النقدية أكثر من غيره، وذلك أن هذا الائتمان المقدم هو عبارة عن قروض تقدم من طرف البنوك التجارية لتمويل العمليات الاقتصادية للمؤسسات ورجال الأعمال من استثمار وإنتاج وتسويق، وخاصة عندما يكون المنتجون في حاجة إلى أموال فيتقدمون إلى البنوك التجارية طالبين منحهم قروضا لتمويل نشاطاتهم فتمنحهم البنوك التجارية قروضا سواء كان ذلك بصفة مباشرة أو بخصم أوراق تجارية أو فتح اعتمادات، وفي جميع هذه الصور تكون هناك عملية خلق لنقود الودائع مقابل تقديم هذا الائتمان مما يزيد في حجم الكتلة النقدية، كما أن هذا يدفع البنوك التجارية إلى إعادة خصم أوراقها التجارية لدى البنك المركزي أو تطلب قروضا منه باعتباره المقرض الأخير، فيقوم البنك المركزي بإصدار نقودا قانونية لتغطية احتياجات البنوك التجارية وبالتالي فإن حجم الكتلة النقدية سيؤثر كلما طرأ تغير في الائتمان المقدم للاقتصاد.²

ثالثا: الذمم على الخزينة العمومية:

تلجأ الخزينة العامة إلى تمويل نفقاتها الحكومية بطلب قروض من البنك المركزي والمؤسسات البنكية والمالية وكذا من الأفراد، وذلك لسد هذا العجز في الميزانية أي عندما تفوق النفقات الإيرادات بمعنى عند اختلال التوازن المالي، تقدم سندات تعترف فيها بمديونيتها تسمى أذن الخزينة، ويصدر البنك المركزي بقدر قيمة هذه السندات النقود القانونية، وهكذا نرى أن الذمم على الخزينة العمومية قسط مهم من موارد الدولة يضاف إلى الموارد العادية كالضرائب مثلا، وتعتبر هذه الذمم إحدى الأجزاء المقابلة للمجموعة النقدية.³

¹ علية عبد الباسط عبد الصمد، "أثر نمو عرض النقود على القطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة (2000-2010)", مذكرة

ماجستير في علوم التسيير، تخصص الاقتصاد التطبيقي، وإدارة المنظمات، جامعة الوادي، 2010-2011، ص.18.

² صالح مفتاح، مرجع سابق، ص.64.

³ هباش فارس، "دراسة تحليلية للعلاقة والأثر المتبادل بين الكتلة النقدية وسعر الصرف"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 14، جامعة سطيف، الجزائر، 2014، ص.209.

المطلب الثالث: نظريات الطلب على النقود.

لقد ظهرت عدة نظريات والتي جاءت بإعطاء صياغة محددة للعوامل التي تؤثر على طلب على النقود، وترجع أهمية القيام باستعراض هذه النظريات الثلاث في كونها تشكل الأساس الذي قام عليه الجدل بين المدارس الفكرية المختلفة حول أهمية الدور الذي تلعبه السياسة النقدية في حل المشاكل الاقتصادية وهنا سنتطرق أولاً إلى نظرية كمية النقود والتي تقوم بتفسير التغيرات في الدخل النقدي والإنفاق وكمية الإنتاج ثم نظرية كينزية والتي جاءت كبديل لنظرية الكلاسيكية والتي ركزت على سعر الفائدة والتي تقرر أن هناك ثلاث دوافع (بغرض المبادلات والاحتياط والمضاربة) ثم في الأخير إلى النظرية الحديثة لميلتون فريدمان.

الفرع الأول: نظرية كمية النقود.

ظهرت النظرية الكمية للنقود نتيجة لمحاولات عديدة لتحديد العلاقة بين كمية النقود المتداولة والمستوى العام لأسعار وتقوم مضمونها على أن التغير في كمية النقود يؤدي إلى تغير مستوى الأسعار بنفس المعدل والاتجاه، وهذا بافتراض بقاء العوامل الأخرى ثابتة ولقد قام بوضع هذه النظرية وتطوراتها كل من الاقتصادي الإنجليزي جون لوك.¹

ولقد لعبت النظرية الكمية النقدية دوراً رئيسياً في تفسير التقلبات في قيمة النقود، وخاصة منذ منتصف القرن 19م إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية، واستهدفت إيجاد العلاقة بين كمية النقود من ناحية وبين مستوى الناتج من ناحية أخرى.²

1- مبادئ وتوصيات المدرسة الكلاسيكية: تتضمن معطيات النظرية التي تقوم عليها هذه المدرسة والتي

تفسر كيفية عمل النظام الاقتصادي الحر وفق مجموعة من الفرضيات التي يمكن تحديد بعضها كما يلي:

- الحرية الاقتصادية
- عدم التدخل الدولة
- الملكية الخاصة
- مبدأ المنافسة الحرة

¹ بشيكر عابد، "نمذجة قياسية اقتصادية لمحددات الطلب على النقود في الجزائر (1970-2001)", مذكرة ضمن درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع الاقتصاد الكمي، جامعة الجزائر 03، الجزائر 2009-2010، ص.22.

² محمد سعيد السمهوري، مرجع سابق، ص.262.

- قانون السوق
- مبدأ الربح
- مبدأ حيادية النقود

2- افتراضات النظرية النقدية الكلاسيكية: تستند النظرية النقدية الكمية إلى مجموعة من الافتراضات التي تمثل نفس الافتراضات التي يقوم عليها التحليل الكلاسيكي؛ ويمكن حصر أهم الافتراضات الكلاسيكية في الجوانب الآتية:

الافتراض الأول: ثبات حجم الإنتاج السلعي عند مستوى التشغيل الكامل:

إن النظرية الكلاسيكية تؤكد من خلال تحليلها (العيني) لواقع الاقتصادي إن النقود ليس لها تأثير على تحقيق التوازن الاقتصادي باعتبارها لا تؤدي سوى وظيفة واحدة فقط كونها وسيطاً للتبادل أو وسيلة للمبادلة، وأنها مجرد ستار أو حجاب يخفي وراء مبادلة السلع بالسلع، أما النقود فليست سوى الوسيلة التي يمكن من خلالها تحقيق المبادلة.¹

وهذا التحليل التقليدي إنما يستند في ذلك إلى قانون العرض والطلب وعلى ذلك فإن حجم المعاملات يعد وفقاً للنظرية الكمية بمثابة متغير خارجي، بمعنى أنه لا يتأثر بالمتغيرات التي تشمل عليها المعادلة ومن ثم يعامل على أنه ثابت، خاصة وأن العوامل التي تؤثر في حجم المعاملات هي ثابتة.²

الافتراض الثاني: ثبات سرعة دوران النقود

نقصد بسرعة دوران النقود (v) معدل متوسط عدد المرات التي انتقلت فيها كل وحدة من وحدات النقود من يد إلى يد أخرى في تسوية المبادلات التجارية والاقتصادية في فترة زمنية معينة. وتقوم هذه النظرية على أساس أن سرعة دوران النقود هي ثابتة على الأقل في المدى القصير، لأنها تحدد بعوامل بطيئة التغيير ومستقلة عن كمية النقود أو بتغيير آخر فافتراض التحليل الكلاسيكي ثبات سرعة دوران النقود على أساس أن تغييرها يرتبط بتغيير عوامل أخرى منها درجة كثافة السكان، وتطور عادات التعاملات المصرفية ومستوى تطور وتقدم الجهاز المصرفي، والأسواق المالية والنقدية، وهذه العوامل كلها لا تتغير عادة في الأجل القصيرة.

¹ ناظم محمد نوري الشمري، مرجع سابق، ص.243.

² بلعوز علي، مرجع سابق، ص.11.

الافتراض الثالث: ارتباط تغير المستوى العام لأسعار بتغير كمية النقود:

تقوم النظرية الكمية للنقود على افتراض أساسي مفاده أن أي تغير في كمية النقود المعروضة سيحدث تغير بنفس النسبة والاتجاه في المستوى العام لأسعار، فزيادة النقود المعروضة سيؤدي إلى زيادة مماثلة على مستوى العام لأسعار والعكس صحيح، أي أن هنالك علاقة طردية بين كمية النقود (M) ومستوى الأسعار (P)، وذلك بافتراض ثبات حجم المعاملات (T) وسرعة دوران (V).
ومنه ترى النظرية التقليدية للنقود، أن المستوى العام لأسعار السائد في فترة زمنية معينة هو نتيجة، وليس سببا، لمقدار وكمية النقود أي أن نظرية كمية النقود هي دالة، كمية النقود متغير مستقل والمستوى العام لأسعار متغير تابع.

كما أن العلاقة بين هذين المتغيرين (P)، (M) تعد ذات اتجاه واحد $M \leftarrow P$ ¹

1- معادلة التبادل لفيشر: يتخذ الكميون من معادلة التبادل أداة لشرح نظرياتهم، وذلك بمحاولة إيجاد العلاقات المختلفة بين متغيراتها وبصفة خاصة بين كمية النقود والمستوى العام لأسعار، ولقد تم إدراج هذه المعادلة سنة 1911م من قبل الاقتصادي الأمريكي آرثر فيشر الذي يعتبر أحد أعمدة الفكر النيوكلاسيكي.

وتنهض نظرية كمية النقود على أساس مجموعة من الافتراضات المتعلقة بأهمية تغيرات كمية النقود بالنسبة إلى غيرها من العوامل في التأثير على مستوى الائتمان فيرى أنصار هذه النظرية في كمية النقود العامل الفعال والمؤثر في تحديد المستوى العام لأسعار والتناسب بينهما تناسبا عكسياً، ويتخذ أنصار هذه النظرية معادلة التبادل أداة تحليلية لبيان وجهات نظرهم كما يلي:

$$MV=PT$$

M: كمية النقود المتداولة، وتشمل النقود الورقية والنقود المساعدة والودائع الجارية

V: سرعة تداولها وهي متوسط عدد المرات التي تنتقل فيها وحدة النقد من يد لأخرى

P: المستوى العام للأسعار

T: جم المبادلات

وبالتالي فالمعادلة تحدد جميع العوامل التي تتفاعل بطريقة مباشرة في تحديد مستوى الأسعار وقد ظهرت معادلة أخرى تسمى بمعادلة التبادل الاقتصادي لفيشر أيضاً، حيث أدخلت النقود

المصرفية في التبادل فأصبحت المعادلة: $MV+M'V'=PT$

M: النقود القانونية

¹ بلعزوز علي، مرجع سابق، ص.12.

V: سرعة تداولها

M': النقود المصرفية

V': سرعة تداولها

والهدف من الفصل بين M و M' هو حتى يتبين أهمية كل وحدة في تحقيق مستوى معين من المبادلات ورغم هذا التقدم فإن الخلاصة تتغير فكل تغيير في عنصر من العناصر النقدية له تأثير فقط على الأسعار، وبالتالي فإن النقد محايد.¹

2- معادلة كامبردج: تقوم على العلاقة بين العلاقة بين الرغبة في الاحتفاظ بأرصدة نقدية من جهة، والدخل النقدي من جهة أخرى باعتبار أن التغيرات في رغبة الأفراد أو ميلهم لاحتفاظ بأرصدة نقدية سائلة، يؤدي إلى التأثير على حجم الإنتاج كم على حجم الدخل وأخيرا على المستوى العام لأسعار، فالتأثير على الأسعار من خلال تغير كمية النقود يكون وفق نظرية الأرصدة النقدية تأثير غير مباشر وعليه يمكن إعطاء الصيغة الرياضية لهذه المعادلة.²

بافتراض أن مجموع أفراد المجتمع يحتفظون في فترة زمنية معينة بنسبة من الدخل الوطني الحقيقي الذي يمكن اصطلاحه بنسبة من التفضيل النقدي ونرمز له بالرمز (K) لما كانت العلاقة بين التفضيل النقدي (K) وبين سرعة الدوران النقود (V) هي علاقة عكسية حيث:

$$K = 1/v \dots\dots\dots 3$$

بتعويض حجم المعاملات (T) بالإنتاج أو الدخل (Y) في المعادلة رقم (1) تصبح معادلة الأرصدة النقدية

$$M.V = Y.P \dots\dots\dots 4$$

وبمقارنة المعادلة رقم (3) بالمعادلة رقم (4) فإننا نحصل على الصيغة الرياضية النهائية لمعادلة كمبيدج.

$$M/K = Y.P$$

$$M = P(Y.K) \dots\dots\dots 5 \quad \text{أي أن:}$$

¹ بشيكر عابد، مرجع سابق، ص.25.

² بلعوز بن علي، مرجع سابق، ص.17.

حيث (Y) الدخل الحقيقي من عملية الإنتاج في وحدة الزمن (K) النسبية التي يرغب الأفراد في الاحتفاظ بها في شكل أرصدة نقدية من أجل الإنفاق.

ومن المعادلة (5) نلاحظ أن هنالك علاقة طردية بين كمية النقود والمستوى العام لأسعار بشرط ثبات كل من الدخل أو الإنتاج (Y) والتفضيل النقدي (K).¹ وفي هذا العدد يقول "مارشال" «عند ثبات كافة العوامل فإنه سيكون هناك علاقة طردية ومباشرة بين كمية النقود ومستوى الأسعار».

إن التغير الذي أحدثه "مارشال" بتعويض الإنتاج (الدخل) محل حجم المعاملات وبتعويض سرعة دوران النقود بالتفضيل النقدي، لم يكن ليحدث الشيء الكثير على النظرية النقدية التقليدية حيث بات الاختلاف بين معادلة "كامبردج" و "معادلة فيشر" تكمن أساساً في استبدال سرعة دوران (V) بالطلب على النقود (التفضيل النقدي) (K) ومن ثم فالأول كان يبحث عن أسباب الإنفاق والثاني كان يبحث عن أسباب الطلب على النقود، وبذلك فإن سرعة دوران النقود، والتفضيل النقدي هما بدلان عن بعضهما البعض إن الطلب على النقود هو مقلوب بالسرعة دوران التداول، أي هناك علاقة عكسية.

وخلاصة القول أنّ نظرية الأرصدة حاولت أن تتباعد عن التبسيط والنقد الذي وجه لنظرية معادلة التبادل.²

الفرع الثاني: النظرية الكنزوية للطلب على النقود.

عرضنا فيما سبق إجمالاً لمكونات النظرية النقدية التقليدية وبيننا أن هذا التحليل يدعم مبدأ "حيادية النقود" وأنّ التوازن الاقتصادي العام إنما يتحدد بتفاعل القوى الداخلية في إطار النموذج العيني أي العرض يخلق الطلب المساوي له عند أي مستوى من العمالة نظراً لأن كل ادخار يتحول حتماً إلى استثمار بفعل تلقائية حركات سعر الفائدة.

لكن عجز هذه الفلسفة الاقتصادية بأحداث الكساد سنة 1929، واستلزمت هذه الأحداث ثورة حقيقية في الفكر الاقتصادي، حيث بحث كينز في أثر النقود على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي بدلاً من اقتصار مجال بحث النظرية على تفسير قيمة النقود (العوامل التي تحكم تغير المستوى العام لأسعار) والتي هي حسب كينز مجرد انعكاس لظاهرة أخرى أكثر أهمية، وهي مستوى العمالة والدخل الوطني وبالتالي مستوى الطلب الفعال والذي هو جزء من الطلب الكلي المتوقع الذي يحقق للمنظمين أكبر ربح ممكن، ويكتسب الطلب الكلي الفعال

¹ بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص.18.

² المرجع نفسه، ص.19.

صفة المتغير الأساسي المستقل الذي يحدد مستويات التشغيل والإنتاج والدخل بوصفها متغيرات تابعة، ويتوقف هذا الطلب على ثلاث متغيرات مستقلة أساسية هي: الميل، الاستهلاك، والكفاية الحدية لرأس المال، وسعر الفائدة.¹

حيث قام الاقتصادي البريطاني الشهير جوني ماينارد كينز بتطوير نظرية للطلب على النقود عرفت باسم نظرية تفضيل السيولة النقدية هذه نظرية تختلف تماما عن "نظرية كمية النقود" الكلاسيكية التي تجاهلت دور سعر الفائدة كعامل محدد للطلب على النقود، ففي الوقت الذي نظر فيه الاقتصاديون الكلاسيكيون إلى النقود على أساس أنها "وسيط للتبادل" فقط يطلبها الأفراد لقضاء حاجاتهم من السلع والخدمات، قام كينز بالتركيز على وظيفة النقود «كمخزن للقيمة» بالإضافة إلى وظيفتها كوسيط للتبادل، وبالتالي فقد رأى كينز في نظريته أن التغيرات في أسعار الفائدة في السوق المالي تؤثر تأثيرا كبيرا على طلب الأفراد على النقود.²

1- فرضيات التحليل الكينزي: إن التحليل الكينزي فقد قام على فرضيات تختلف تماما على فرضيات التقليديين، ويمكن إيجاز ذلك في النقاط التالية:

- وجه "كينز" اهتمامه إلى دراسة الطلب على النقود (نظرية تفضيل السيولة) وذهب إلى أن الأمر ليس البحث في العلاقة بين مستوى الإنفاق الوطني والدخل الوطني، فالنقود في نظر التقليديين لا تمثل ثروة حقيقية، لأنها لا قيمة ولا منفعة لها في حد ذاتها، وهي مجرد وسيط للتبادل، ومن ثم فالتغيرات النقدية تعد غير ذات أهمية في تحليل تغيرات النشاط الاقتصادي وتفسره، ولكن "كينز" عارض هذا التصور وأوضح أن الأفراد قد يفضلون الاحتفاظ بالنقود لذاتها (تفضيل السيولة).³

2- مبدأ الطلب الفعال: لدراسة النظرية العامة لكينز يتعين علينا دراسة مبدأ هام أسماه كينز الطلب الفعال والمدخل الصحيح لدراسة هذا المبدأ هو البدء بدراسة الطلب الكلي والذي عرفه كينز بأنه الطلب الكلي للنظام الاقتصادي ككل وليس الطلب الفردي والذي سبق دراسته في مبادئ علم الاقتصاد. وقد سبق دراسة أن الطلب على سلعة ما هو إلا الكميات المختلفة المشتراة من تلك السلعة عند أسعارها المختلفة ويقاس السعر بالنقود التي يدفعها المستهلك مقابل بيع كل وحدة من وحدات السلعة (وحدة لحجم، طن، يارده، متر، ... إلخ) ونظرا لاختلاف وحدات القياس فقد استخدم كينز كمية العمل المبذولة في إنتاج السلعة كمقياس للناتج الكلي.

¹ محمد حمدي، إبراهيم المسلماتي، "التوازن النقدي في اقتصاديات الدول النامية"، أطروحة دكتوراه، جامعة عين الشمس، القاهرة، 2003، ص.32.

² محمد سعيد السمهوري، مرجع سابق، ص ص.273-274.

³ بلعوز بن علي، مرجع سابق، ص.33.

وبالتالي أمكن التعبير عن سعر الطلب الكلي لنتاج كمية العمل بأنه «الحصيلة (الإيرادات) المتوقعة من بيع هذا الناتج الذي أستخدم قدر معين من العمالة» وبالتالي فإن منحى الطلب الكلي أو كما أسماه كينز دالة الطلب هو الذي يبين الحصيلة المتوقعة من بيع ناتج مستويات مختلفة من التوظيف اشتركت في إنتاج تلك الكمية ويمكن عرض دالة الطلب الكلي رياضيا باستخدام الصيغة التالية:

$$L(F) = AD$$

حيث تشير (AD) إلى الطلب الكلي، (L) إلى كمية التوظيف ومما سبق يعني أن الإيرادات المتوقعة نتيجة بيع الناتج تعتمد على مستوى التوظيف، فكلما زاد حجم التوظيف كلما زاد جم الإنتاج، ومن ثم زيادة الإيرادات الكلية، وبالتالي يمكن القول أنّ سعر الطلب الكلي كما سبقت الإشارة إليه يزداد بزيادة مستوى التوظيف (L) والعكس صحيح وسبب ذلك يرجع إلى دوافع مختلفة أهمها المعادلات والاحتياطات والمضاربة.

قام بتحليل الطلب على النقود كمخزن للقيمة (دافع المضاربة) وتحليله هذا هو ما يميزه حقا على تحليل التقليديين، وذلك أن أخذه لتفضيل السيولة في الاعتبار قد فتح أمامه آفاقا جديدة لتحليل أثر التغيرات النقدية على النشاط الاقتصادي.

اهتم بالتحليل الكلي للمعطيات الاقتصادية ولم يمول اهتماما كبيرا بالجزئيات، فالظواهر العامة التي يستخدمها في تحليله تدور حول المجامع كحجم الاستثمار الكلي، وادخار المجتمع... إلخ.

رفض في تحليله الأوضاع الاقتصادية قانون "ساي" وبين عدم وجود قوانين طبيعية تعمل على إعادة التوازن الكلي كلما حدث اختلال، كما أقر بحدوث التوازن عند أي مستوى من مستويات التشغيل، وبذلك طالب بضرورة تدخل الدولة لعلاج أسباب الأزمات التي قد تعترض الاقتصاد الوطني، فعمل على تحديد معالم السياسة الاقتصادية الجديدة التي ينبغي أن تتبع حتى يصل الاقتصاد إلى التوظيف الكامل ويتحقق التوازن للدخل الوطني.

اهتم بفكرة الطلب الكلي الفعال لتفسير أسباب عدم التوازن التي وقع فيها النظام الرأسمالي في أزمة الكساد، وما نتج عنها من انخفاض في الأسعار وانتشار البطالة فهو يرى أن حجم الإنتاج وحجم التشغيل، ومن ثم حجم الدخل، إنما يتوقف بالدرجة الأولى على حجم الطلب الكلي الفعال.¹

3- نظرية تفضيل السيولة: بعد أن وجه "كينز" انتقاداته لنظرية التقليديين خاصة ما تعلق بدافع الطلب على النقود، حيث حصرت نظرية الكمية أعراض الطلب على النقود على دائرة المعاملات والاحتياطات، وأنه لا مجال لاكتناز النقود أو استعمالها في أغراض المضاربة، وبذلك فنظرية الكمية قد

¹ بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص ص 34-35.

أفضت نهائياً، بشكل غير مباشر أي دور للنقود في إحداث التوازن في سوق السلع والخدمات مكتفية فقط بقانون المنافذ، وإذا ما كان للنقود من أثر فإنه يبقى محصوراً في التأثير على الأسعار فقط. بدأ "كينز" تحليله عن السبب الذي يمكن أن يدفع شخصاً ما تفضيل حياة ثروته في شكل لا يحقق له أي فائدة أو عائد بسيط عن حيازتها في شكل يحقق له فائدة وبإدخال عامل عدم التأكد لسعر الفائدة في المستقبل فإن شكل حياة النقود يكون له أهمية ويقصد "كينز" بتفضيل السيولة الدوافع التي تحمل الفرد (المشروع) على الاحتفاظ بالثروة في شكل سائل (نقود) ويعبر عنها بالدوافع النفسية للسيولة وهي أن رغبة الأعوان الاقتصادية في حياة أرصدة نقدية يرجع إلى كون النقود بمثابة الأصل الأكثر سيولة نظراً لأنها تمثل الأصل الوحيد الذي يمكن تحويله إلى أي أصل آخر دون المرور بفترة زمنية وبدون خسارة.

وقد قرر "كينز" أن التغيير في المستوى العام لأسعار الناتج عن تغيير كمية النقود مجرد انعكاس لمستوى العمالة، والدخل القومي ولذلك بدأ كينز بتحليل الطلب الكلي الفعال الذي اعتبره المحور الأساسي للدخل، وبالتالي التوازن الاقتصادي.

وقد أرجع "كينز" الطلب على النقود إلى ثلاثة عوامل (محددات) هي:

1. دافع المعاملات
2. دافع الاحتياط
3. دافع المضاربة.¹

1. دافع المعاملات: يقصد بدافع المعاملات (المبادلات) رغبة الأفراد في الاحتفاظ بنقود سائلة للقيام بالنفقات الجارية خلال فترة المدفوعات، أي الفترة التي يتقاضى فيها الشخص راتبه الدوري ورغبة المشروعات في الاحتفاظ بالنقود السائلة لدفع نفقات التشغيل من ثمن المواد الأولية وأجور العمال والنفقات الضرورية لسيروية المشروعات كإيجار العقارات وغير ذلك وهو ما يسمى بتمويل رأس المال العامل.

يعتبر هذا الدافع أكثر العوامل الثلاثة للطلب على النقود شيوعاً فهو العامل الرئيسي الذي يحفز الأفراد والمشروعات على الاحتفاظ بأرصدة نقدية سائلة.²

¹ بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص 50-51.

² المرجع نفسه، ص 51.

وقد أرجع "كينز" هذا الدافع إلى سببين (دافعين) هما:

أ- دافع الدخل

ب-دافع المشروع

أ- دافع الدخل: فمن المعلوم أن الأفراد يحصلون على دخولهم في نهاية كل فترة زمنية معينة، لهذا لا بد أن تنتضي فترة زمنية ما بين تسليم الأفراد لدخولهم، وبين إشباعهم لحاجاتهم ورغباتهم، وبعبارة أخرى أنه يوجد فاصل زمني ما بين استلام الدخل، واتفاقه في صورة إنفاق جار وخلال هذا الفاصل الزمني، لا بد لأفراد أن يحتفظوا بمقدار معين من النقود في صورة سائلة لتحقيق طلباتهم العاجلة.

ب-دافع المشروع: من المتفق عليه بين علماء الاستثمار أن هناك حدا أدنى من السيولة لا بد وأن يحتفظ به المشروع، لكي يستطيع مواجهة النفقات الطارئة والعاجلة وإلا فقد المشروع سيولته، وبعبارة أخرى فإن جميع المشروعات لا بد أن تحتفظ بجزء من أموالها في صورة سائلة كهامش أمان، تستطيع أن تحقق عن طريقة توازن هياكلها المالية.¹

2. دافع الاحتياط: المقصود بهذا الدافع هنا هو رغبة الأفراد في الاحتفاظ بقدر معين من النقود لمواجهة ظروف مستقبلية غير متوقعة أو للتعامل مع أي حدث طارئ قد يترتب عليه مصروفات مالية معينة، يدخل في باب هذه الظروف غير المتوقعة، ظروف المرضى المفاجئ أو الوفاة أو أي ظروف أخرى مشابهة تتطلب توافر سيولة نقدية لمواجهةها، وبالتالي وحتى يمكن تجنب الأفراد الوقوع في أي أزمة مالية نتيجة ذلك فإنهم يقومون بالاحتفاظ بكمية من النقود السائلة لهذا الغرض مضمحين بذلك بالعائد الذي كان يمكن الحصول عليه من وراء استثمار هذه النقود مقابل الحصول على عنصر الأمان الذي يوفر وجودها معهم ويتوقف حجم الطلب على النقود هنا على مستوى الدخل الفردي وعلى المقارنة الضمنية التي يعقدها الأفراد بين تكلفة الاحتفاظ بهذه النقود السائلة (العائد الضائع، أو تكلفة الفرصة البديلة) وبين المنفعة الناجمة عن الاحتفاظ بها وقد افترض كينز أن هنالك علاقة طردية بين مستوى الدخل الفردي، وبين الطلب على النقود بدافع الاحتياط.²

¹ حسين بني هاني، مرجع سابق، ص ص. 92-93.

² محمد سعيد السمهوري، مرجع سابق، ص ص. 277.

3. دافع المضاربة: المقصود بدافع المضاربة هنا هو قيام الأفراد بطلب النقود بهدف استخدامها في شراء وبيع السندات، وليس من أجل الحصول على العائد الدوري الذي تدره هذه السندات خلال فترة حيازتها، ولكن من أجل الحصول على أرباح من خلال المضاربة على الاتجاهات المستقبلية لأسعار الفائدة.

فحسب كينز للطلب على النقود، فإن الأفراد يقومون ببيع أو بشراء السندات استناداً إلى توقعات مستقبلية لتحركات أسعارها في السوق المالي مستهدفين من وراء ذلك إما تحقيق أرباح رأسمالية أو تجنب أرباح رأسمالية أو تجنب خسائر رأسمالية، ومن هنا فإن سعر الفائدة على السندات عند كينز يلعب دوراً رئيسياً في تحديد كمية النقود التي يود الأفراد الاحتفاظ بها بدافع المضاربة.¹

إن الطلب على النقود بدافع المضاربة سيكون شديدة المرونة بالنسبة لتغيرات سعر الفائدة، بحيث تقوم علاقة عكسية بين دالة الطلب على النقود لغرض المضاربة وبين سعر الفائدة.

4- انتقادات النظرية الكينزية: تنحصر أهم الانتقادات الموجهة للنظرية الكينزية في النقاط الآتية:

- أن "كينز" لم يشير إلى التغيرات في مستوى الدخل الذي يؤثر على سعر الفائدة لأنه يعتقد أن سعر الفائدة يتحدد بتلاقي عرض النقود مع الطلب لأغراض السيولة، لهذا فإن سعر الفائدة، اعتبرت ظاهرة نقدية في التحليل الكينزي، كما أنه من الصعوبة تحديد الطلب على النقود لأغراض المختلفة التي ذكرها كينز.
- أن التحليل الكينزي يقرر أن سعر الفائدة يتحدد بعامل واحد فقط يتمثل في الطلب على النقود لأغراض السيولة في حين نجد عوامل أخرى لا تقل أهمية في تحديد سعر الفائدة وفي مقدمة هذه العوامل الدخل.
- لم تتنازل النظرية الكينزية توضيح مستوى سعر الفائدة في الأجل الطويلة وإنما أكتفى (كينز) بإيضاح العوامل المحددة لسعر الفائدة في الأجل القصير.²

¹ محمد سعيد السمهوري، مرجع سابق، ص.278.

² أحمد زهير شامية، عبد المعطي أرشيد، فوزي الخطيب، مرجع سابق، ص.94.

الفرع الثالث: نظرية الطلب على النقود لفريدمان.

في سنة 1956 طور "فريدمان" نظرية الطلب على النقود في مقالته الشهيرة بإعادة صياغة نظرية كمية النقود، رغم أنه يشير مرارا إلى فيشر في تحليله مما قد يوحي بأن تحليله هو امتداد أو تطور لتحليل "فيشر" إلا أن نظرية "فريدمان" للطلب على النقود أقرب إلى تحليل "كينز" ومدخل "كمبريدج" منه إلى تحليل "فيشر" أي أن نظرية الكمية المعاصرة هي تحليل لجانب الطلب على النقود بطريقة أكثر اتساعا من التحليل الكلاسيكي، والتحليل الكينزي.

فمن خلال فكرة النظرية فإن طبيعة النقود تختلف باختلاف استخداماتها وسبب حيازتها وشروط التنازل عنها.

وفي هذا الشأن يرى "فريدمان" أن دوافع الطلب على النقود تتطلب دراسة وتحليل مفهوم الثروة والأسعار والعوائد من الأشكال الأخرى البديلة لاحتفاظ بالثروة في صورة السيولة، والأذواق أو ما أطلق عليه إطلاح ترتيب الأفضليات.¹

ومن ثم فقد اعتبر "فريدمان" الطلب على النقود جزء من نظرية الثروة أو نظرية رأس المال، والتي تهتم بتكوين الميزانية أو محفظة الأموال، فميز بين حائزي الأموال النهائيين الذين تمثل النقود بالنسبة لهم شكلا من أشكال الثروة يتم حيازتها، وبين المشروعات (رجال الأعمال) الذين تمثل النقود بالنسبة لهم سلعة رأسمالية مثل الآلات والمخزون.²

وقد افترض فريدمان بأن الفرد في تحديده للكمية التي يود الاحتفاظ بها من النقود إنما يقوم بمقارنة العائد الذي يحصل عليه من وراء كل بديل من البدائل المتاحة، وقد لجأ فريدمان إلى استخدام التحليل الكلاسيكي الحدي، عندما افترض بأن طلب الأفراد على النقود سيتحدد عند تلك النقطة التي تكون فيها المنفعة الحدية المشتقة من استخدام آخر دينار من نقودهم مساوية تماما لتكلفة الفرص البديلة لاحتفاظ بهذا الدينار، وتقاس التكلفة البديلة هنا بالعائد الذي كان يمكن الأفراد أن يحصلوا عليه لو أنهم قاموا باستثمار هذا الدينار الأخير في العديد من البدائل المتاحة لهم بدلا من الاحتفاظ به على شكل نقود سائلة.

وقد ظهرت معادلة ميلتون فريدمان للطلب على النقود على الشكل الآتي:

$$\frac{Md}{P} = F(\mu_p, \mu_b, \mu_e, \mu_e)$$

¹ بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص 65-66.

² المرجع نفسه، ص 66.

حيث:

Md : الطلب على النقود (حيث يقاس الطلب هنا بالقوة الشرائية للنقود)

Y_p : الدخل الدائم

μ_p : معدل العائد المتوقع على السندات أو أي أدوات دين أخرى.

μ_e : معدل العائد المتوقع على الأسهم.

ρ_e : معدل التضخم المتوقع في المستقبل.¹

ويتضح من النظر إلى المعادلة أعلاه أن الطلب على النقود عند فريدمان يتحدد بثلاثة عوامل رئيسية:

- (1) الثروة، حيث يستعوض عنها فريدمان بمفهومه للدخل الدائم.
- (2) نفقة الفرصة البديلة كما يستدل عليها من العائد على الاستثمار في الأسهم والسندات.
- (3) معدل التضخم المتوقع.

أما الطرف الأيسر من الدالة (Md/P) فيشير إلى طلب الأفراد على النقود، حيث (Md) هي وحدات النقد الإسمية التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها، و (P) هي المستوى العام لأسعار، وكما كان الحال عند كينز، فإن فريدمان اعتبر أن الأفراد إنما يهتمون بالقوة الشرائية للنقود وبالتالي فإن طلبهم عليها إنما يعكس إدراكهم لتأثير التغيرات في المستوى العام لأسعار على قيمتها الحقيقية، فالأفراد لا يطلبون النقود لذاتها، وإنما لاستخدامها في تمويل إنفاقهم على السلع والخدمات التي يريدون شراؤها، وبما أن هذا الإنفاق يتأثر بمستوى الأسعار في السوق، فإنه رغبة الأفراد في المحافظة على مستوى معين من الاستهلاك سوف تجعلهم يزيدون من طلبهم على وحدات النقد إذا ما ارتفعت الأسعار.²

فرضيات تحليل ميلتون فريدمان:

- يتساءل فريدمان عن السبب الذي يدفع الأفراد لاحتفاظ بالنقود ولتحليل هذه الأسباب افترض ما يلي:
1. أن النقود أصل من الأصول وبالتالي تتأثر نفس العوامل التي تؤثر في الطلب على الأصول الأخرى.
 2. أن الثروة هي المحدد الرئيسي في دالة الطلب بالإضافة إلى العوامل المتوقعة من الأصول الأخرى مقارنة بعوائد النقد نفسه.
 3. أن الأفراد يرغبون الاحتفاظ بكمية حقيقية من الأرصدة النقدية وليست كمية اسمية.

¹ محمد سعيد السمهوري، مرجع سابق، ص ص 284-285.

² المرجع نفسه، ص 285.

4. إن الطلب على الأرصدة الحقيقية من النقود يتأثر إيجاباً بثروة الأفراد والتي عبر عنها بالدخل الدائم ويقصد به الدخل المتوقع الحصول عليه وعلى المدى الطويل، وهو يعتبر أقل تقلباً وعلى المدى الطويل وفي مختلف الحالات الاقتصادية من الدخل الجاري.
5. أن ثروة الأفراد تأخذ أشكالاً متعددة بالإضافة إلى النقود وقسمتها إلى ثلاثة تصنيفات رئيسية هي: الأسهم، السندات، والسلع، وأن الحافز وراء امتلاكها هو العائد المتوقع منها مع العائد المتوقع من النقود نفسها وكلما زاد هذا العائد ينخفض الطلب على النقود.¹

محددات الطلب على النقود عند فريدمان هي:²

1. الثروة الكلية: هي كل العناصر أو المصادر التي يمكن الحصول من خلالها على دخل ولأصول الثروة أشكال متنوعة تتوزع على خمسة أنواع رئيسية هي: النقود، الأصول النقدية (السندات ذات الدخل الثابت)، الأصول المالية (الأسهم)، الأصول الطبيعية (رأس المال العيني، رأس المال البشري، ويرى فريدمان أن الثروة الكلية للعناصر الاقتصادية تمثل المحدد الأساسي في الطلب على النقود وأن الثروة عنده واسعة وتشمل كافة العناصر البشرية وغير البشرية حيث أن العناصر البشرية تتمثل في عنصر العمل وقدرته الإنتاجية والتي تولد تيار الدخل الناتج عن ذلك العمل؛
2. يعتبر الائتمان والعوائد من الأشكال الأخرى البديلة لاحتفاظ بالثروة؛
3. بالنسبة للنقود: فهي وسيط التبادل وفي تسوية الديون ولها قيمة إسمية يمكن أن تحقق عائد في حالة إيداعها والمتمثل في سعر الفائدة بينما العائد الحقيقي لها يكمن في القدرة الشرائية لها والمعبر عنها في دالة الطلب بالرقم القياسي لأسعار؛
4. بالنسبة للسندات: فهي أصل مالي يشكل نوعاً من أنواع الثروة التي يحتفظ بها الأفراد والسندات تحقق لمالكها عائد يتمثل في سعر الفائدة النقدي، وقد يتحقق عائد أيضاً من هذه السندات نتيجة ما يحدث من تغير أسعارها نظراً لتغير قيمتها عبر الزمن ولكن يفترض ثبات المستوى العام لأسعار بحيث يقتصر العائد على السندات على سعر الفائدة المقرر بالنسبة لها؛
5. بالنسبة للأسهم فهي أصل مالي يمثل أحد أشكال الثروة التي يحتفظ بها الأفراد ويعطي مالكة عائداً يتمثل في الأرباح التي توزعها الشركات التي أصدرت هذه الأسهم بالإضافة إلى المكاسب الرأسمالية التي يمكن أن يحققها السهم والمترتب في الفرق بين سعر السهم في السوق وسعر إصداره؛

1 فاروق صالح الخطيب، عبد العزيز أحمد دياب، دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار خوارزم العلمية للنشر، جدة، 2015، ص.285.

2 المرجع نفسه، ص ص.62-63.

6. بالنسبة لرأس المال المادي فيتم حساب العائد منه عن طريق تحديد معدلات الاستهلاك أي تقدير أسعارها وتغيرات هذه الأسعار خلال الزمن بالنسبة لمدة استخدامها. وبالنسبة لرأس المال البشري: لا يمكن تقديره بأسعار السوق بسهولة وعليه أدخله فريدمان في التحليل الخاص بالطلب على النقود عن طريق مؤشر معين يمثل العلاقة بين رأس المال البشري وغير البشري (أو نسبة الدخل من المصدر الطبيعي)؛

7. أما العوامل التي يمكن أن تؤثر في الأذواق وترتيب الأفضليات لدى حائزي الثروة، فقد اعتمد فريدمان في تفسيرها على الجانب الكيفي للثروة بالإضافة إلى الجانب الكمي لها على أساس أنه لا يوزع العنصر الاقتصادي ثروته ومختلف الأصول المكونة لها طبقاً لعائدها فقط بل يحكمه أيضاً اعتبارات معينة تتعلق بالأذواق وترتيب الأفضليات وهذه الاعتبارات قد تفرض عليه أحياناً اختيار يعتمد على الفوائد المختلفة بالمعاملة بينها.

المبحث الثاني: الطلب على النقود في إطار السياسة النقدية.

من المعروف أن السياسة النقدية في الدولة هي إحدى السياسات الاقتصادية العامة، حيث نجد أن السياسة النقدية أخذت مكانتها ما بين السياسات الاقتصادية الأخرى وهذا ما أدى إلى إعطاء الحكومات دوراً رئيسياً لهذه السياسة فيما يتعلق بالقضاء على التضخم والمحافظة على الاستقرار النقدي داخلياً (استقرار الأسعار) وخارجياً (استقرار معدل الصرف) وبالتالي تحقيق التوازن الكلي، حيث تعمل السياسة النقدية على تنظيم كمية النقود المتوفرة في المجتمع بغرض تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية المتمثلة في تحقيق التنمية الاقتصادية والقضاء على البطالة وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات والعمل على تفعيل النشاط الاقتصادي من خلال الأدوات التي تستخدمها هذه السياسة للتأثير في النقدية والائتمانية.

المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية وأهدافها.

الفرع الأول: مفهوم السياسة النقدية.

لقد تعددت تعريفات السياسة النقدية باختلاف الأفكار والنظريات الاقتصادية عبر الزمن وسنعرض مجموعة من التعاريف الآتية:

تعريف 01: "بأنها مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية في المجتمع بفرض الرقابة على الائتمان والتأثير عليه".¹

تعريف 02: "بأنها الطريقة التي تتبعها السلطات النقدية في الدولة والمتمثلة بالبنك المركزي لتوجيه كمية النقود في التداول إلى التوسع أو التقلص بقصد الوصول إلى هدف من أهداف السياسة النقدية".²

تعريف 03: "بأنها التأثير في حجم وسائل الدفع الإجمالية بحيث يؤدي إلى امتصاص السيولة الزائدة أو مدّ الاقتصاد القومي بتيار إضافي في حالة نقص السيولة".³

من خلال التعاريف يتضح لنا أن السياسة النقدية هي مجموعة من الإجراءات التي تتخذها السلطة النقدية في المجتمع والمتمثلة (السلطة النقدية) في البنك المركزي لتوجيه كمية النقود، حيث تأثر في حجم وسائل الدفع الإجمالي وتتدخل السياسة النقدية في كمية النقود إما بامتصاص السيولة الزائدة أو مدّ الاقتصاد القومي في حالة نقص السيولة.

الفرع الثاني: أهداف السياسة النقدية.

ترمي السياسة النقدية إلى تحقيق أهداف عديدة تمس جوانب مختلفة ويمكن تلخيصها كالآتي:

- استقرار سعر صرف العملة المحلية: إن الهدف التقليدي للسياسة النقدية هو العمل على الاحتفاظ باستقرار أسعار الصرف، وذلك من خلال إتباع القواعد النقدية المعدنية، فقد كان السبب الرئيسي للسياسة العامة التي تهدف إلى استقرار أسعار الصرف قبل عام 1931 هو الاعتقاد السائد في ذلك الوقت أن استقرار سعر الصرف إنما يعتبر لازماً لتحقيق الثقة الدولية، وجعل التجارة الدولية تقوم على أوسع نطاق، والتي من خلالها يمكن تحقيق أكبر قدر من الرفاهية الاقتصادية للعالم.⁴
- تشجيع النمو الاقتصادي: من بين أهداف السياسة النقدية تحقيق معدل نمو سريع، فيجب أن تهدف السياسة النقدية نحو التشجيع والمحافظة على مستوى عالٍ من التوظيف والدخل، والاتجاه الحديث في السياسة النقدية هو العمل على الجمع بين هدف استقرار سعر الصرف وهدف الارتقاء والمحافظة على مستوى عالٍ من التوظيف والدخل، وعليه فإن السياسة النقدية كوسيلة للنهوض بالنمو الاقتصادي أصبحت إحدى أهداف سياسة البنوك المركزية في إدارة الائتمان.

¹ أحمد زهير شامية، اقتصاديات النقود والمعارف، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2007، ص.272.

² أنس البكري، وليد صافي، مرجع سابق، ص.178.

³ مصطفى النشري، السياسات النقدية والمصرفية، الطبعة الثانية، مؤسسة الثقافة الجامعية، مصر، 1984، ص.239.

⁴ أنس البكري، وليد صافي، مرجع سابق، ص.178.

• استقرار مستوى الأسعار العام والتقليل من هذه التقلبات الاقتصادية: يعتبر كل من (Gustave Cassel) و (Reyns) أن استقرار المستوى العام للأسعار هو الهدف الأول للسياسة النقدية التي يسعى البنك المركزي لتحقيقها، واستقرار المستوى العام للأسعار وبالتالي الاستقرار في قيمة النقود إنما الهدف منه أن يعمل النظام الاقتصادي بسلاسة وتحقق الرفاهية الاقتصادية، فالتغير في المستوى العام للأسعار يؤدي إلى حدوث تغيرات واضطرابات كبيرة في العلاقات الاقتصادية بين الدائن والمدين، وبين المنتج والمستهلك، وبين العامل وصاحب العمل وهكذا، وذلك في داخل الدول وبين الدول، مما يترتب عليه آثارا اقتصادية واجتماعية وخيمة، والاستقرار في المستوى العام للأسعار يؤدي إلى القضاء على مثل الاختلال.¹

• تحقيق العدالة الاقتصادية الاجتماعية والتوزيع العادل للدخل والثروة: يقصد بالعدالة الاقتصادية الاجتماعية، أن ينال كل فرد في المجتمع نصيباً يتلاءم مع مردوده من الإنتاج ومساهمته فيه، هذا وينبغي أن يفهم من هذا الهدف على أنه غاية تسعى إليها السياسة النقدية دائماً وليس أمراً يمكن تحقيقه بوسائل موقوتة ثم ينسى بعد ذلك مع العلم بأن السعي لتحقيق هذا الهدف لا يعني السعي إلى المساواة المطلقة بين أفراد المجتمع في أزماته لأن هناك تفاوتاً بين الأفراد في الطاقات والإمكانات والمواهب والإرادات لا يمكن إنكارها إلا أنه يمكن تحقيق هذا الهدف عن طريق التحكم في التقلبات الاقتصادية، من تضخم وانكماش، بحيث لا يؤثر ذلك تأثيراً سلبياً على الحياة الاستهلاكية، وعلى الطاقات الإنتاجية المتاحة للمواطنين وتهيئة فرص العمل لكل من يرغب في العمل، وبما يتناسب مع قدرته وكفاءته في المجالات الاقتصادية المختلفة.²

• المحافظة على استقرار قيمة النقود في كل المعاملات التجارية الداخلية والخارجية: من المعروف لدى علماء الاقتصاد، وعلماء المالية العامة، أن السياسة النقدية التي تهدف إلى المحافظة على استقرار قيمة النقود لا تتناقض مع إمكانية أن تتعرض أسعار بعض السلع للتغير إذا بقيت النسبة بين كمية النقود المتداولة، وكمية السلع ثابتة، فتزداد كمية النقود مع الزيادة في معدل نمو الاقتصاد الوطني، وتخفض كميتها مع الانكماش؛ إلا أن الأمر الذي لا شك فيه أن التغيرات غير المتوقعة في قيمة النقود ستؤدي بالتأكيد إلى الإخلال بمبدأ العدالة الاقتصادية الاجتماعية بين الأفراد لما يترتب على تلك التغيرات من إعادة توزيع الثروة والدخل بين أفراد المجتمع بطريقة ضالة عمياء، إضافة إلى عدم

¹ أنس البكري، وليد صافي، مرجع سابق، ص ص 179-180.

² حسين بني هاني، مرجع سابق، ص 144.

اطمئنان المدخرين إلى قيمة مدخراتهم، وبالتالي عزوف الأفراد عن الادخار (في حالة انخفاض قيمة النقود) الأمر الذي يؤثر سلباً على نمو الاقتصاد الوطني، وبالتالي على عملية التنمية الاقتصادية. ويؤخذ من مجموع الآراء المكتوبة لعلماء الاستثمار، أن حالة استقرار قيمة النقود تعمل على طمأنة المدخرين، وتمكنهم من شراء السلع بنفس الأسعار الحالية بعد عدة سنوات تقريباً، الأمر الذي يشجع الأفراد على الادخار ويقلل من اللجوء إلى شراء السلع الاستهلاكية.¹

هذا بالإضافة إلى أنه لن يكون هناك ذلك الشعور لدى الأفراد بأنه يمكن سداد الديون في المستقبل بقيمة أقل، مما يزيد من ثقة الأطراف ببعضها البعض، إضافة إلى استقرار حالة الصناعة وتشجيعها، وزيادة حجم الاستثمارات فيها الناجمة عن زيادة المدخرات واستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية. وبوجه عام، فإن المحافظة على استقرار قيمة النقود مسألة لها آثارها الدولية الكبيرة على موازين المدفوعات للدول النامية، وعلى حجم مديونيتها الخارجية، وعلى حجم صادراتها وعلى حجم الاستثمار والإنتاج فيها، ذلك لأن من نتائج المحافظة على استقرار قيمة النقود، تحسين شروط التبادل التجاري للدول النامية، وتنشيط حركة التجارة الدولية وتنظيم قدرة تلك الدول على المنافسة وخاصة الدول حديثة العهد بالتحدي.²

المطلب الثاني: أنواع السياسة النقدية.

هناك نوعان من السياسات النقدية التي تتبعها الدول؛ وتستخدم كل سياسة بمعزل عن السياسة الأخرى وفي ظل ظروف معينة، وهذه السياسة هي:

أولاً: السياسة الانكماشية:

وتتبعها الدول إذا مرّ اقتصادها بظاهرة التضخم ويكون الهدف من هذه السياسة هو تحقيق حجم السيولة المتداولة في السوق من خلال اتباع إحدى أدوات السياسة النقدية، وبالتالي تلجأ الدولة إلى إحدى الإجراءات التالية:

أ- رفع سعر إعادة الخصم من قبل البنك المركزي وبالتالي سوف يقل إقبال البنوك التجارية على إعادة خصم الأوراق التجارية وبدورها سوف تقوم البنوك التجارية برفع سعر الخصم مما يؤدي إلى تقليل

¹ حسين بني هاني، مرجع سابق، ص.145.

² المرجع نفسه، ص.146.

القطاعات الاقتصادية من خصم أوراقها التجارية وهذا الإجراء يؤدي إلى تقليل حجم السيولة المتداولة في السوق.

ب- دخول البنك المركزي بائعاً للسوق المفتوحة وبالتالي سوف يضح المزيد من الأوراق التجارية مقابل امتصاصه المزيد من حجم السيولة المتداولة في السوق.

ج- رفع نسبة الاحتياطي الإلزامي، إذا رفع البنك المركزي سعر الاحتياطي الإلزامي، سوف تقل مقدار السيولة المتوفرة لدى البنوك التجارية، وبالتالي سوف تقل مقدرتها على الإقراض.¹

ثانياً: السياسة النقدية التوسعية:

يتبع البنك المركزي سياسة نقدية توسعية في أوقات الركود أو الكساد من خلال خفض سعر الخصم، أو خفض نسبة الاحتياطي القانوني، أو دخول السوق الأوراق المالية كمشتري ويترتب على ذلك زيادة الاحتياطات النقدية لدى البنوك التجارية فتزيد من قدرتها على منح الائتمان وخلق الودائع، فيزيد العرض النقدي، وهذا يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة فيزيد الاستثمار وطلب الكلي الناتج القومي (ومن ثم الدخل القومي) ومستوى التوظيف.²

المطلب الثالث: أدوات السياسة النقدية.

من أهم وظائف البنك المركزي السيطرة على الائتمان المعرفي حيث يعتبر البنك المركزي المسؤول المباشر عن رسم وتنفيذ السياسة النقدية ويقوم باستخدام أدوات والتي يتحكم من خلالها في كمية النقود المتداولة من خلال التأثير على حجم الائتمان الذي تقدمه البنوك من أجل تحقيق أهداف مرسومة للسياسة النقدية. ويمكن أن تصنف هذه الأدوات إلى أدوات غير مباشرة (كمية) وأخرى أدوات مباشرة (كيفية).

أولاً: الأدوات الغير مباشرة (الكمية):

ينصب عمل الأدوات الكمية إلى التأثير في حجم الائتمان في اقتصاد ما بشكل غير مباشر بهدف التأثير على مستوى السيولة من أجل إحداث تغيير في كمية النقود المتداولة وذلك باستخدام مجموعة من هذه الوسائل الكمية وهي سياسة إعادة الخصم، وسياسة السوق المفتوحة وتغيير نسبة الاحتياطي الإلزامي.

¹ أنس البكري، وليد صافي، مرجع سابق، ص ص 180-181.

² جلال جويده القصاص، النقود والبنوك والتجارة الخارجية، الدار الجامعية، مصر، 2010، ص 95.

1- معدل إعادة الخصم:

يقصد بمعدل إعادة الخصم السعر الذي يعيد به البنك المركزي خصم الأوراق التجارية التي تقدمها إليه البنوك التجارية بغرض الاقتراض، وتغير هذا السعر يؤدي إلى تغيير حجم الائتمان الذي يمكن أن تمنحه البنوك التجارية.¹

وتعتبر هذه السياسة من أقدم الأدوات التي استخدمتها البنوك المركزية لرقابة الائتمان وكان بنك إنجلترا أول من طور معدل الخصم كوسيلة للسيطرة على الائتمان بداية من سنة 1847 ثم سار البنك المركزي تدريجياً خلال هذه الفترة على وضع يجعله ((الملجأ الأخير للإقراض)) وفي فرنسا سنة 1857 وفي الولايات المتحدة سنة 1913 أما في الجزائر فلم تستخدم إلا في 01/01/1972.²

2- نسبة الاحتياطي الإلزامي:

يقوم البنك المركزي بفرض نسبة معينة على البنوك التجارية تلتزم بالاحتفاظ بتلك النسبة لدى البنك المركزي دون الحصول على أية فوائد لقاء هذه العملية، والقصد من فرض نسبة الاحتياطي الإلزامي هو توسيع أو الحد من قدرة البنوك التجارية على خلق النقود كما يلي:

- إذا أراد البنك المركزي إتباع سياسة توسعية لإنعاش الاقتصاد في حالة وجود ركود اقتصادي أو توقع حدوثه يقوم بتخفيض الاحتياطي الإلزامي مما يمنح البنوك قدرة أكثر على القيام بعمليات الإقراض مما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي على النقود، الأمر الذي يؤدي إلى تدوير عجلة الاقتصاد.

- في حال أراد البنك المركزي اتباع سياسة انكماشية لمواجهة التضخم يقوم البنك المركزي برفع نسبة الاحتياطي الإلزامي مما يحد قدرة البنوك على الإقراض وبالتالي يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي على النقود بسبب انخفاض قدرة البنك على خلق الائتمان ويقلل من حجم النقد ويساعد على مكافحة التضخم.³

¹ سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، النقود والبنوك المركزية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص.154.

² صالح مفتاح، مرجع سابق، ص.147.

³ محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006، ص.115-116.

3- عمليات السوق المفتوحة:

ويقصد بها قيام المصرف المركزي ببيع وشراء الأوراق التجارية والمالية في سوق المال بهدف التأثير على كمية النقود المتداولة في المجتمع، وتعتبر هذه الوسيلة من أكثر الوسائل فعالية في هذا الصدد فعندما يرغب المصرف المركزي في تنشيط الحالة الاقتصادية للدولة فإنه يقوم بشراء الأوراق المالية ودفع قيمتها نقداً أو بشيكات مسحوبة.¹

ففي حالة معاناة الاقتصاد من ظاهرة التضخم يتدخل البنك المركزي عارضا ما بحوزته من أوراق مالية للبيع، ومن ثم يقوم بامتصاص الفائض من الكتلة النقدية نتيجة قيام البنوك بشراء تلك الأوراق المالية كبداية للنقود فيقلص حجم السيولة وتنخفض قدرة البنوك التجارية على التوسع في منح الائتمان.

أما إذا كان الاقتصاد يعاني من ظاهرة الانكماش، يتدخل البنك المركزي لتشجيع الائتمان وتوفير السيولة اللازمة للأداء الاقتصادي، بطرح المزيد من السيولة في سوق التداول مقابل الأوراق المالية والتجارية.²

ثانياً: الأدوات المباشرة النوعية (الكيفية):

تستخدم الأدوات الكيفية في التحكم في أنواع معينة من القروض وتنظيم الانفاق في وجوه معينة، فالأدوات الكيفية تؤثر مباشرة على حجم التمويل الكلي وتوظيف الأموال واستثمارها، فهي أدوات تتصف بالشمولية إذ تتدخل السلطة النقدية في القطاعات ككل:

1- تنظيم القروض الاستهلاكية:

تعتبر هذه الوسيلة من أهم الأدوات النوعية لسياسة الرقابة على القروض الاستهلاكية، كأن يقوم المصرف المركزي بفرض حد أقصى الأموال التي تستخدمها المصارف في شراء السلع الاستهلاكية المعمرة، ويمكن تنويع هذا الحد حسب درجة أهمية السلع الاستهلاكية المختلفة، أو يقوم المصرف المركزي بفرض حدود قصوى للمبيعات المؤجلة أو تحديد رصيد من المدفوعات النقدية بطلب من المشتري بنظام التقسيط بأن يدفعه كجزء من قيمة الشراء، في حين يمكن تحديد حدود قصوى زمنية تسدد خلالها قيم السلع المختلفة وهو ما يؤدي إلى تخفيض عدد الأقساط مع رفع قيمة القسط.

¹ محمود يونس، عبد النعيم مبارك، النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، مصر، 2002-2003، ص 326.

² بلعوز بن علي، مرجع سابق، ص 125.

2- السقوف التمويلية:

تعمل السقوف التمويلية على الحد من التوسع من التمويل الإجمالي وجعله عند المستوى المأمون للتوسع النقدي والتمويلي الذي يحدد في الخطة، وأن أي مصرف يتجاوز سقفه التمويلي يلتزم بأن يودع لدى المصرف المركزي مبلغا يعادل هذا التجاوز أو أن تفترض عليه غرامة مناسبة حسب تقدير المصرف أو السلطة النقدية.¹

فقيام البنك المركزي بعملية شراء السندات، ذلك يعني أنه سيزيد الطلب عليها مما يؤدي إلى ارتفاع قيمته السوقية، ولما كانت العلاقة بين قيم الأصول المالية (أسهم وسندات) وأسعار الفوائد علاقة عكسية، فهذا من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض معدلات الفوائد، ومن ثم يحفز المستثمرين على المزيد من طلب الائتمان.

وتعتبر هذه الوسيلة الأكثر شيوعا واستعمالا خاصة للدول المتقدمة، فقد اعتبرها "فريدمان" من أكثر الأدوات نجاعة وفعالية في التأثير على المعروض النقدي.

أما "كينز" فإنه يعتبر هذه الأداة أكثر فعالية مقارنة بأدوات السياسة النقدية الأخرى، لأنها تؤثر تأثيرا مباشرة على المعروض النقدي، ومن ثم في حجم الائتمان الذي تمنحه البنوك، فهي أداة غير تضخمية.

3- تخصيص التمويل:

يستطيع المصرف المركزي أن يضمن توزيعا هادفا للاستثمارات بين الصيغ المختلفة، بالإضافة إلى ضمان تخصيص الأموال في أوجه الاستثمارات التي تحقق الرفاهية الاقتصادية، من خلال الخطة التي ترسمها الدولة في تحديد أولويات المجتمع وأهدافه.

وفي نفس الإطار يمكن للمصرف المركزي أن يحدد نسب معينة لتمويل القطاعات ذات الأولوية، وللمصرف المركزي أن يقدم مساعدة مالية إلى بعض المصارف أو المؤسسات المالية ليس لكونه المقرض الأخير لتوفير السيولة والائتمان اللازم لهذه المؤسسات، وإنما لهدف إعادة التمويل بموجب الخطط الإلزامية لتشجيع التدفقات التمويلية إلى القطاعات ذات الأولوية أو لتشجيع أنشطة معينة.²

¹ بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص.126.

² المرجع نفسه، ص ص.129-130.

4- الرقابة على الائتمان العقاري:

من المعلوم أن مشكلة الإسكان تعتبر من المشكلات الرئيسية في معظم دول العالم إن لم يكن في جميع دول العالم، وقد يتمكن البنك المركزي في المساهمة في التخفيف من حدتها، عن طريق تسهيل الحصول على القروض لبناء المساكن وذلك عن طريق تخفيض المقدم أو إطالة مدة القرض وغير ذلك.¹

5- الإقناع الأدبي:

هو أداة تحاول من خلالها المصارف المركزية إقناع المصارف التجارية باتباعها لسياسة معينة دون حاجة إلى إصدار تعليمات رسمية أو استخدام أدوات الرقابة القانونية.²

يمكن للبنك المركزي إذ ما رغب في إتباع سياسة انكماشية (أو توسعية) أن يدعو المسؤولين عن إدارة البنوك التجارية ويصدر إليهم توجيهات بشأن تخفيض (أو زيادة) القروض التي يمنحونها للعملاء وتقليل (أو زيادة) استثماراتهم بصفة عامة، وإذا كان التأثير الأدبي يعني في الظاهر مجرد التوجيه³، وتتوقف فعالية ونجاعة هذه الطريقة على خبرة ومكانة المصرف المركزي ومدى تقبل المصارف التجارية التعامل معه وثقتها في إجراءاته، ومدى قدرة المصرف المركزي على مقاومة الضغوط التي يتعرض لها واتباع سياسة مستقلة في إدارته لشؤون التمويل.⁴

¹ محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، سهيل أحمد سمحان، النقود والمصارف، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص.182.

² بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص.130.

³ محمد إبراهيم عبد الرحيم، اقتصاديات النقود والبنوك، دار التعليم الجامعي، مصر، 2014، ص.145.

⁴ بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص.130.

المبحث الثالث: محددات الطلب على النقود.

المطلب الأول: علاقة الطلب على النقود بمعدل التضخم وسعر الفائدة.

يتحدد الطلب على النقود بمتغيرات اقتصادية متعددة فهو يلعب دوراً محورياً في التحليل الاقتصادي الكلي وخاصة على مستوى السياسة النقدية في اتخاذ القرارات النقدية والمالية بهدف تحقيق التوازن الاقتصادي.

الفرع الأول: علاقة طلب على النقود بالتضخم.

يعتبر التضخم محدد من محددات الكلية الاقتصادية للطلب على النقود، سنقوم بتعريفه وذكر أنواعه ثم ندرس العلاقة التي تربطه بطلب على النقود.¹

أولاً: تعريف التضخم:

للتضخم عدة تعريفات نذكر منها:

التعريف 1: التضخم " ارتفاع مستمر في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات داخل الاقتصاد القومي خلال فترة زمنية معينة.²

التعريف 2: " أن التضخم ظاهرة نقدية بحتة ترجع إلى نمو النقود بكمية أكبر من نمو كمية الإنتاج".³

التعريف 3: " أنه الانخفاض المستمر والمتواصل في القوة الشرائية للنقود".⁴

التعريف 4: " التضخم هو زيادة الطلب على العرض زيادة محسوسة مستمرة يؤدي إلى حدوث سلسلة من الارتفاعات في الأسعار متوقعا أو غير متوقع".

من خلال التعاريف للتضخم يتضح لنا:

أن التضخم هو ارتفاع الأسعار بشكل مستمر من السلع والخدمات. ويعتبر التضخم ظاهرة نقدية بحتة وذلك إلى تصاعد النقود بكميات كبيرة من كميات الإنتاج، حيث يشمل الانخفاض المتواصل في القوة الشرائية للنقود.

¹ محمد فوزي أبو السعود وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي (الحسابات القومية-هيكل التدفق الدائري للدخل لا قومي-السياسات المالية ومستوى النشاط الاقتصادي - التضخم-البطالة)، دار التعليم الجامعي، مصر، 2015، ص.226.

² وديع طوروس، الاقتصاد الكلي، شركة المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس 2010، ص.191.

³ أنس البكري، وليد صافي، مرجع سابق، ص.198.

⁴ أحمد محمد أحمد بوطبة، التضخم النقدي، مكتبة الوفاء القانونية، مصر، 2012، ص.74.

ثانياً: أنواع التضخم:

يمكننا الاعتماد على عدد كبير من المعايير والأسس للتمييز بين الأنواع المتعددة والمختلفة للتضخم ومنها:

1- التضخم الطليق (المكشوف): يتسم هذا النوع من التضخم في ارتفاع واضح في الأسعار دون تدخل من قبل السلطات الحكومية للحدّ من هذه الارتفاعات أو التأثير فيها، حيث تتجلى مواقف هذه السلطات بالسلبية، مما يؤدي إلى تفشي هذه الظاهرة التضخمية والتسارع في تراكمها فترتفع المستويات العامة للأسعار بنسبة أكبر من زيادة التداول النقدي للكميات النقدية المعروفة.

2- التضخم المقيد (المكبوت): يتجلى هذا النوع من التضخم بالتدخل من قبل السلطات الحكومية في سير حركات الأثمان، فتحدد الدولة المستويات العليا للأسعار حتى تتعدى الحد الأقصى من ارتفاعاتها، فدور الدولة هنا يتمثل في منع استمرارية الارتفاعات السريعة واستفحالها إذ أن الظواهر التضخمية تبقى موجودة، والدولة بتدخلها لا تقضي عليها وإنما يكون هدفها هو الحد من حركات الاتجاهات التضخمية المتفشية بصفة مؤقتة. ومن ثم الحد من استفحال آثارها في المجتمع عن طريق إجراءات متعددة مثل تجميد الأسعار لمنعها من الارتفاع، الرقابة على الصرف تلبية أسعار الفائدة.¹

3- التضخم الزاحف: هو تضخم يقترن بالقوى الطبيعية للنمو الاقتصادي وهو تدريجي وبطيء ومعتدل لا يحدث ارتفاعات متفاقمة في الأسعار وإنما ترتفع الأسعار بمعدل بسيط لكن بشكل دائم وثابت.

4- التضخم الجامح: وهو يحدث نتيجة لارتفاع الأسعار بشكل كبير الأمر الذي يقود إلى زيادة الأجور بشكل ينسجم مع هذه الزيادة في الأسعار وكذلك ارتفاع تكاليف الإنتاج في القطاعات الإنتاجية ويسبب هذا تقليل أرباح القطاعات مما يدفعها إلى زيادة الأسعار لسلعها التي تنتجها وهذا يدفع بدوره إلى المطالبة بزيادة الأجور.

يعتبر هذا النوع من التضخم أخطر الأنواع حيث يقود إلى ارتفاعات مذهلة للأسعار وبشكل سريع وتدهور الثقة بالنقود حيث يحاول الأفراد التخلص بشتى الطرق من أرصدهم النقدية.²

¹ بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص ص. 147-148.

² أنس البكري، وليد صافي، مرجع سابق، ص ص. 202-205.

ثالثاً: علاقة الطلب على النقود بالتضخم:

إن معدل التضخم مرتبط بعلاقة سلبية مع الطلب على النقود وبمعنى أن الزيادة في معدل التضخم يؤدي إلى تخفيض الطلب على النقود¹ وجاء (كمبردج) وطور النظرية الكلاسيكية بالقول: أن حركة الأسعار أو معدل التضخم يتناسب طردياً مع كمية النقد ويتناسب عكسياً مع حجم الإنتاج ومعدل الطلب على النقود.²

حسب التحليل الكينزي فسر التضخم من خلال حجم الطلب الكلي، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وأن زيادة الطلب الكلي تنجم عن زيادة اتفاق الكلي بتنسيقه العام والخاص والاستثمار العام والخاص والتجارة الخارجية الصافية قد يؤدي ذلك كله إلى حالة تضخمية.³

فيرى "فريدمان" أن التضخم ظاهرة نقدية بحتة كمية الإنتاج ناتجة عن زيادة كمية النقود بسرعة أكبر من نمو الإنتاج وعليه المسؤول عن حالة التضخم هو البنك المركزي نتيجة إفراطه في خلق النقود فهو يتبع سياسة النقدية لا تتصف بالجدارة ولا المهارة الكافيين في الزيادة في الأسعار ولا يمكن أن تحقق إذا لم يتم تمويلها بوسائل تعد تحت إرادة البنك المركزي وتحت سيطرته كونه المسؤول والمهيمن على السياسة النقدية.⁴

الفرع الثاني: علاقة طلب على النقود بسعر الفائدة.

سنتطرق في هذا الفرع عن تعريف سعر الفائدة وأشكالها ثم ندرس العلاقة التي تربط بين طلب على النقود وسعر الفائدة.

¹ ميس رعد عبد الصاحب، "قياس استقرارية دالة الطلب على النقود وانعكاساتها على سعر صرف الدينار العراقي للمدة 1991-2013"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 23، العدد 97، 2017، ص.349.

² وديع طوروس، مرجع سابق، ص.191.

³ راضية وادة، "محددات الطلب على النقود في الجزائر-دراسة اقتصادية قياسية"، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص تقنيات كمية في التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2008-2009، ص.39.

⁴ فاروق صالح الخطيب، عبد العزيز أحمد دياب، مرجع سابق، ص.63.

أولاً: تعريف سعر الفائدة:

تعرف الفائدة على أنها " مبلغ من المال يدفعه مقترض رأس مال نقدي على المبلغ الأصلي الذي تم اقراضه وتحسب الفائدة سنويا وتقدر بنسبة مئوية من أصل المبلغ المقترض، وهي التي تعرف بسعر الفائدة، أي هو العائد السنوي من قرض نقدي إلى قيمة هذا القرض.¹

ثانياً: أنواع أسعار الفائدة:

وتنقسم إلى ما يلي:

1- سعر الفائدة النقدي وسعر الفائدة الحقيقي:

سعر الفائدة النقدي وهو السعر الذي يدفع على النقود المستثمرة بمقياس نقدي وهو نسبة من المبلغ المقترض الذي يوجب دفعه في المستقبل بالإضافة إلى المبلغ الأصلي.²

سعر الفائدة الحقيقي الذي يقيس كمية السلع التي يمكننا الحصول عليها عدا مقارنة بالسلع والخدمات التي تخليها عن شرائها.

2- أسعار الفائدة الدائنة والمدينة:

تعرف أسعار الفائدة الدائنة على أنها المكافآت التي تدفع على الودائع الثابتة وودائع الادخار أي بمثابة الفوائد النقدية التي يحصل عليها المودعون لقاء تخليهم عن السيولة النقدية خلال مدة زمنية معينة.

بينما تعرف أسعار الفائدة المدينة بأنها الكلفة التي يتحملها المقترض عند اقتراضه الأموال من البنوك.³

¹ أحمد محمد عادل عبد العزيز، الفائدة والتضخم (بين النظرية والتطبيق)، دار التعليم الجامعي، مصر 2016، ص.17.

² لخضر بن فليس، "أثر سعر الفائدة على المتغيرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1990-2011) -دراسة قياسية تحليلية"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، تخصص العلوم التجارية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة 2013-2014، ص.7.

³ المرجع نفسه، ص.10.

ثالثا: العلاقة بين الطلب على النقود بالسعر الفائدة:

إن العلاقة بين الطلب على النقود وسعر الفائدة علاقة عكسية¹ فحسب نظرية "كينز" للطلب على النقود فإن الأفراد يقومون ببيع أو شراء السندات استنادا إلى توقعات مستقبلية لتحركات أسعارها في السوق المالي مستهدفين من وراء ذلك إما تحقيق أرباح رأسمالية أو تجنب خسائر رأسمالية، ومن هنا فإن سعر الفائدة على السندات عند "كينز" يلعب دورا رئيسيا في تحديد كمية النقود التي يود الاحتفاظ بها بدافع المضاربة.

حيث يفضل الأفراد الاحتفاظ بالنقود أي يزداد الطلب على النقود إذا كانت أسعار الأصول المالية مرتفعة² (وأسعار الفائدة السوقية منخفضة) وذلك انتظارا لانخفاض أسعار الأصول المالية وارتفاع الفوائد السوقية عليها والعكس صحيح، في حالة انخفاض أسعار الأصول المالية يزداد الطلب على النقود.³

ويتضح لنا العلاقة العكسية الموجودة بين معدل الفائدة والطلب على النقود، فكلما انخفض معدل الفائدة زاد الطلب على النقود وبالتالي زيادة الاستثمار في الأوراق المالية.⁴

حسب نظرية "فريدمان" فيتعلق على التوالي بمعدلات على الاستثمار في السندات (r_b) ومعدلات العائد على الاستثمار في الأسهم (r_e) وكلاهما يمثل بدائل يمكن للفرد أن يستثمر ثروته فيها. ولأن ارتفاع معدلات العائد على الاستثمار في هذه البدائل يشكل في الوقت نفسه ارتفاعا للتكلفة التي يتحملها الفرد نتيجة احتفاظه بثروته على شكل سيولة نقدية غير مستثمرة، فإن ذلك سيؤدي إلى انخفاض الطلب على النقود، وبالتالي فإن هناك علاقة عكسية تربط بين هذين المتغيرين r_e و r_b ، وبين الطلب على النقود.⁵

¹ د/ محمد سعيد السمهوري، مرجع سابق، ص.278.

² د/ محمد حامد، محمود عبد الرزاق، مرجع سابق، ص.136.

³ المرجع نفسه، ص.136.

⁴ حمادي رشيد، "أثر تغير معدل الفائدة على أداء المؤسسات الاقتصادية-دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مذكرة ضمن متطلبات نيل الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص المالية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان أبو بكر بلقايد، 2011/2012، ص.07.

⁵ محمد سعيد السمهوري، مرجع سابق، ص.286.

المطلب الثاني: علاقة طلب على النقود بسعر الصرف والنواتج المحلي الإجمالي.

الفرع الأول: سعر الصرف.

أولاً: تعريف سعر الصرف:

يعرف سعر الصرف عادة بأنه سعر العملة الأجنبية مقوماً بوحدة من العملة المحلية أي عدد من الوحدات من العملة المحلية اللازمة للحصول على واحدة من العملة الأجنبية، أو هو سعر مبادلة عملة ما بأخرى وهكذا تعد إحدى العملتين سلعة في حين تعتبر الأخرى السعر النقدي لها.¹ ويعرف أيضاً سعر الصرف بأنه كمية العملة الوطنية المحلية التي يمكن التنازل عنها مقابل الحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية، من خلال تفاعل قوى العرض والطلب على العملة الأجنبية.²

ثانياً: أشكال سعر الصرف:

هناك عدة أنواع لسعر الصرف أهمها ما يلي:

- 1- **سعر الصرف الاسمي:** يعبر سعر الصرف الاسمي عن عدد الوحدات من العملة المحلية التي تدفع ثمناً لوحدة واحدة من العملة الأجنبية وهذا السعر الاسمي يمثل القياس بقيمة عملة بلد ما والتي يمكن مبادلتها بقيمة عملة بلد آخر، ويتم تبادل العملات أو عملياً شراء أو بيع العملات حسب أسعار هذه العملات (المعلنة) بين بعضها البعض.
- 2- **سعر الصرف الحقيقي:** يرتبط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي من خلال ثلاثة أسواق هي أسواق السلع وسوق الأصول وسوق عوامل الإنتاج، فالسلع إما أن يتاجر بها أو لا يتاجر بها أي لا تدخل في التجارة الخارجية. ويعبر سعر الصرف الحقيقي عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية.³

¹ محمد العربي ساكر، مرجع سابق، ص.97.

² لحلوجي نادية، "أثر تقلبات سعر الصرف على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة حالة الجزائر"، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية واقتصاد دولي قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2013-2014، ص.3.

³ صديق وداد، "أثر تغير الصرف على فعالية السياسة النقدية - دراسة حالة الجزائر (1970-2014)", مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015، ص ص.31-32.

3- **سعر الصرف الفعلي:** هو عدد وحدات العملة المدفوعة فعليا أو المضبوطة لقاء معاملة دولية قيمتها وحدة واحدة، وعليه فمن أجل تقييم تطور قيمة العملة دوليا نقوم بحساب سعر الفرق الفعلي حيث يعتبر هذا الأخير المتوسط الهندسي المقدر لأسعار الصرف الاتجاه شركائه التجاريين الرئيسيين.¹

4- **سعر الصرف الفعلي الحقيقي:** هو سعر اسمي فهو متوسط لعدة أسعار صرف وهو القيمة الحقيقية للعملة المحلية بالنسبة للعملة الأجنبية، أي أساس تعادل القوى الشرائية النسبية للعملتين في الدولتين، ومنه هذا السعر يقيس كيفية تغير سعر صرف بلد تجاه شركائه التجاريين.²

ثالثا: علاقة الطلب على النقود وسعر الصرف:

بناء على كمية النقود فزيادة الكلفة النقدية في بلد ما يؤدي إلى زيادة الأسعار في هذا البلد، وكننتيجة لذلك فإن صادراته تنتقل في مقابل ارتفاع في الواردات بسبب ارتفاع مستويات أسعار السلع والخدمات فيه مقارنة بالبلاد الأخرى ما يعني الزيادة في الطلب على العملة الأجنبية وانخفاض الطلب على العملة المحلية وهذا الوضع يؤدي إلى ارتفاع أسعار العملة الأجنبية مقارنة بالعملة المحلية أي انخفاض من سعر صرف العملة المحلية³، فإن العلاقة بين الطلب على النقود وسعر الصرف هي علاقة عكسية حيث كلما توقع الأفراد تخفيض في العملة المحلية كلما توجه إلى تغيير حافطة أصولهم بالتنازل عن العملة المحلية وحياسة للأصول الأجنبية.⁴

الفرع الثاني: علاقة الطلب على النقود بالنتاج المحلي الإجمالي.

أولا: تعريف الناتج المحلي الإجمالي:

هو عبارة عن كمية أو قيمة السلع والمقدمات التي ينتجها أفراد مجتمع معين، وخلال السنة عادة والذين يعيشون ضمن الرقعة الجغرافية لذلك البلد بغض النظر عن جنسيتهم سواء كانوا من مواطني البلد أم من الأجانب، وهذا يعني أن الناتج المحلي هو مفهوم جغرافي يتحدد احتسابه بالرقعة الجغرافية لذلك البلد.⁵

¹ لزعر علي، "معدل الصرف الفعلي الحقيقي وتنافسية الاقتصاد الجزائري"، مجلة الباحث، العدد 11، 2012، ص.50.

² زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، الفتح للطباعة والنشر الإسكندرية، مصر 2003، ص.189.

³ سمية موري، "آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النقدية"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة تلمسان 2009، ص.170.

⁴ Roger Juerra, étude sur la stabilité de la demande de monnaie en suisse, département d'économie politique, Genève, suisse, juin 2000, p.6.

⁵ محمود حسين الوادي، أحمد عارف العساف، مرجع سابق، ص.38.

ثانيا: العلاقة بين طلب على النقود والنتائج المحلي الإجمالي:

لقد أكدت النظرية الكمية أن الطلب على النقود يتحدد بالدخل النقدي المعبر عنه بالنتائج المحلي الإجمالي ويرتبط به بعلاقة طردية بحيث كلما ارتفع الدخل النقدي كلما ارتفع طلب الأفراد على النقود وهذا في ظل اعترافهم بوظيفة واحدة للنقود والمتمثلة في كونها وسيط في التبادل.¹

حاول أصحاب مدرسة كمبريدج إعطاء تفسير للعلاقة السببية بين كمية النقود والنتائج من ذلك الذي قدمه "فيشر"، وقد انطلقوا من افتراض وضع التوازن أي نفترض أن السلطات قررت مضاعفة كمية النقود وهذا ما يؤدي إلى زيادة المعروض من النقد عن الطلب عليها، وبالتالي يرتفع الدخل الذي يحتفظ به الأفراد ومن ثم يزداد الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية، وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وبما أن مستوى النتائج الحقيقي يكون ثابت عند مستوى التشغيل الكامل في الأجل القصير.²

أما التحليل الكينزي فيرى تأثير مستوى الدخل على طلب الأفراد على النقود بأن أي زيادة تحدث في مستوى دخل الفرد سوف تؤدي إلى زيادة طلب الأفراد على النقود بدافع المبادلات، السبب في ذلك يعود إلى العلاقة الطردية الموجودة بين الدخل والاستهلاك.³

فزيادة الدخل تؤدي إلى زيادة مقابلة في الاستهلاك وهذه الأخيرة تتطلب مقدار أكبر من النقود لتمويلها.

أما من محددات الطلب لدى "فريدمان" يتعلق بمستوى الدخل الدائم أي هناك علاقة طردية بين مستوى الدخل الدائم وبين الطلب على النقود، أي كلما زاد مستوى الدخل الدائم، كلما ارتفع الطلب على النقود⁴ نتيجة لزيادة قدرة الفرد على الاحتفاظ بالنقود بصفقتها أحد أشكال الثروة، أي أن الاحتفاظ يزيد مع زيادة الدخل بنسبة أقل منه حيث أن الطلب على النقود مرن بالنسبة لتغير الدخل.⁵

¹ راضية وادة، مرجع سابق، ص.39.

² بن عيسى أمينة، "العلاقة بين النقود والأسعار دراسة قياسية في الجزائر-تونس-المغرب"، رسالة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2014-2015، ص.52.

³ محمد سعيد السمهوري، مرجع سابق، ص.276.

⁴ المرجع نفسه، ص ص.276-286.

⁵ فاروق صالح الخطيب، عبد العزيز أحمد دياب، ص ص.64-65.

المطلب الثالث: علاقة الطلب على النقود بالمستوى العام للأسعار.

أولاً: مفهوم المستوى العام للأسعار:

تعني المستوى العام لأسعار أي متوسط أسعار جميع السلع والخدمات المعروضة في فترة زمنية معينة، فالمستوى العام للأسعار عبارة عن الرؤية الشاملة والمجمعة لأسعار معبرا عنها بالنقود.

ثانياً: أنواع الأسعار:

هناك نوعين من الأسعار وتتمثل فيما يلي:

- 1- الأسعار النسبية: تعبر الأسعار النسبية عن قيمة المبادلة المباشرة بين السلع، أي تمثل أسعار السلع الاقتصادية منظورا إليها من خلال علاقاتها التبادلية.
- 2- الأسعار المطلقة: تمثل الأسعار المطلقة مجموع القيم الناشئة عن العلاقات التبادلية بين السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة، فهي تمثل هيكل الأسعار أو المستوى العام للأسعار.¹

ثالثاً: العلاقة بين الطلب على النقود والمستوى العام للأسعار:

يؤدي ارتفاع المستوى العام للأسعار إلى حدوث انخفاض في القوة الشرائية للنقود بمعنى انخفاض في قدرة "وحدة النقد الواحدة" على شراء نفس الكمية من السلع والخدمات التي كانت قادرة على شرائها قبل ارتفاع الأسعار، في ظل هذا الوضع إذا أراد الأفراد المحافظة على مستوى استهلاكهم السابق، وشراء نفس الكمية من السلع والخدمات التي كانوا يحصلون عليها قبل ارتفاع الأسعار فإن يكونوا بحاجة إلى مقدار أكبر من النقود وهذا يعني أن هناك علاقة طردية بين المستوى العام للأسعار وبين الطلب على النقود.²

¹ ناظم محمد نوري الشمري، مرجع سابق، ص ص. 89-90.

² محمد سعيد السمهوري، مرجع سابق، ص ص. 137-138.

خلاصة الفصل الأول:

- تقوم النقود في اقتصاديات الحديثة عدة وظائف ولها عدة أدوار ولها آثار مختلفة على المتغيرات الاقتصادية وهذا ما نتج عن ذلك ظهور النظريات النقدية.
- اعتبار النقود هي الموضوع الرئيسي للسياسة النقدية وذلك باهتمام مختلف النظريات النقدية واختلاف روادها التي تبحث عن دور النقود وتأثيرها على الاقتصاد.
 - النظرية الكلاسيكية حيث اعتبرت النقود لها وظيفة واحدة كوسيط للتبادل وأنها حيادية وليس لها أي تأثير على النشاط الاقتصادي.
 - النظرية الكينزية حيث اعتبرت النقود مخزن للقيمة وأن الاحتفاظ بها يكون كامل السيولة، واعتبر أيضا أن الطلب على النقود يكون لثلاثة دوافع وهي: دافع المعاملات، دافع المضاربة، دافع الاحتياط.
 - النظرية الحديثة لفريدمان: حيث اعتبرت النقود كسلعة وأن العوامل المحددة للطلب على النقود هي نفسها العوامل المحددة للطلب على الأصول.
 - تعتبر السياسة النقدية إجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطات النقدية مستخدمة الأدوات النقدية من أجل تحقيق الاستقرار والتوازن النقدي، واستقرار المستوى العام للأسعار
 - توجد عدة متغيرات تقوم بتحديد الطلب على النقود والتأثير عليه، ومن بين هذه المتغيرات: سعر الفائدة، سعر الصرف، معدل التضخم، الناتج المحلي الإجمالي، مستوى العام الأسعار.
 - وهناك عدة مؤشرات كلية اقتصادية، لكن اكتفينا في دراستنا بذكر هذه المؤشرات فقط.

الفصل الثاني:

محددات الطلب على النقود في الجزائر

خلال الفترة (1987-2018)

الفصل الثاني: محددات الطلب على النقود في الجزائر خلال الفترة (1987-2018)

تمهيد:

من خلال هذا الفصل سنتعرف على محددات الطلب على النقود في الجزائر خلال الفترة (1987-2018)، حيث سنتعرف على تطور النظام المصرفي الجزائري وأهم المراحل التي مرت بها قبل وبعد إصدار قانون النقد والقرض 90-10، حيث تحاول النهوض بمنظومتها المصرفية وانتعاش اقتصادها في كافة الجوانب لذلك سنقوم بتحليل تطور الطلب على النقود وتطور الكتلة النقدية ومقابلاتها، وكذلك تحليل المحددات الكلية الاقتصادية التي تؤثر على الطلب على النقود.

وبعد ذلك سنقوم بوضع نموذج قياسي يهدف لمعرفة مدى تأثير المتغيرات الكلية الاقتصادية على الطلب على النقود في الجزائر، وكذلك معرفة العلاقة الاتجاهية والكمية التي ترتبط بهذه المتغيرات حيث استخدمنا أساليب التحليل الرياضي والإحصائي.

حيث قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كالتالي:

المبحث الأول: تطور الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة (1987-2018).

المبحث الثاني: تحليل تطور الطلب على النقود في الجزائر خلال الفترة (1987-2018).

المبحث الثالث: دراسة قياسية وتحليلية لمحددات الطلب على النقود في الجزائر خلال الفترة (1987-2018).

المبحث الأول: تطور الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة (1987-2018).

إن نجاح النظام الاقتصادي في وقتنا الحاضر أصبح مرهونا بمدى فعالية الجهاز المصرفي للدولة ومدى قدرته على تمويل التنمية الاقتصادية الشاملة حين عانت الجزائر من الاحتلال، الأمر الذي جعلها تمثل منظومة هشة وغير متطورة وتعاني الكثير من تناقضات وسلبيات الجهاز المصرفي.

لذا سنتكلم في هذا المبحث عن مسار الجهاز المصرفي الجزائري خلال فترة الدراسة (1987-2018) وعن الإصلاحات التي قامت بها السلطة النقدية بعد الاستقلال، فقمنا بتقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب خصصنا الأول نشأة الجهاز المصرفي الجزائري، أما الثاني تكلمنا عن الجهاز المصرفي الجزائري في ظل الإصلاحات، أما الثالث خصصناه لهيكل النظام النقدي من خلال قانون النقد والقرض وتعديلاته.

المطلب الأول: نشأة الجهاز المصرفي الجزائري.

لقد قامت السلطات الجزائرية مباشرة بعد نيل استقلالها الاسترجاع كامل حقوق سيادتها على المؤسسات والهيئات المالية المحلية.

الفرع الأول: نشأة بنك الجزائر.

تقرر إنشاء مؤسسة إصدار جزائرية لتحل محل بنك الجزائر في 01 جانفي 1963، وبذلك أنشئ البنك المركزي الجزائري على شكل مؤسسة عمومية وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وذلك بموجب القانون رقم 411/62 المصادق عليه من قبل المجلس التأسيسي في 13 ديسمبر 1963.¹

وقد تم تبرير هذا الاختيار بالرغبة في تلبية غرض مزدوج ضروري من منظور المهمة المسندة لهذه الهيئة والمتمثل في:

- يتمثل الغرض الأول في وجوب تنظيم العمليات المسموحة للبنك المركزي وإعطاء الحكومة إمكانية المراقبة اللازمة.
- يتمثل الغرض الثاني في وجوب تمتع إدارة البنك بالاستقرار والاستقلالية اللازمين لممارسة صلاحياتها.

¹ وجدي جميلة، "السياسة النقدية وسياسة استهداف التضخم: دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1990-2014)", مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي بنكي ومالي، جامعة تلمسان، 2015-2016، ص.105.

الفصل الثاني: محددات الطلب على النقود في الجزائر خلال الفترة (1987-2018)

الفرع الثاني: نشأة البنوك التجارية الجزائرية.

يقصد بالبنك التجاري المؤسسة التي تمارس عملية الائتمان، إذ يحصل البنك التجاري على أموال العملاء فيفتح لهم ودائعهم ويتعهد بتسديد مبالغها عند الطلب أو عند استحقاق أجلها، كما يقدم لهم القروض، وتعتبر عملية خلق الودائع أهم وظيفة تقوم بها البنوك التجارية في الوقت الحاضر. وقد أسست الجزائر بعد الاستقلال خمسة بنوك تجارية وهي:¹

✓ البنك الوطني الجزائري: أنشئ البنك الوطني الجزائري في 13 جوان 1966، وهو يعتبر أول البنوك التجارية التي تم تأسيسها في الجزائر المستقلة، فهو يعتبر بنك تجاري يقوم بتجميع الودائع ومنح القروض قصيرة الأجل.

✓ القرض الشعبي الجزائري: تم تأسيس القرض الشعبي الجزائري في 14 ماي 1966، وهو ثاني بنك تجاري يتم تأسيسه في الجزائر.²

✓ البنك الخارجي الجزائري BEA: أنشئ بموجب المرسوم رقم 67-204 بتاريخ 01 أكتوبر 1967 على شكل مؤسسة وطنية حيث أنه يعمل وفقا للقانون التجاري.³

✓ بنك الفلاحة والتنمية الريفية: تأسس هذا البنك في 13 مارس 1982 بمقتضى المرسوم رقم 82-206، ويتولى مهمة تجميع الودائع سواء كانت جارية أو لأجل، ويقوم بمنح قروض للقطاع الفلاحي والحرفي.⁴

✓ بنك التنمية المحلية: تأسس بنك التنمية المحلية بموجب المرسوم رقم 85/85 المؤرخ في 30 أبريل 1985 وهو آخر بنك تجاري يتم تأسيسه في الجزائر قبل الدخول في مرحلة الإصلاحات، وذلك تبعا لإعادة هيكلة القرض الشعبي الجزائري.⁵

¹ وجدي جميلة، مرجع سابق، ص ص. 105-106.

² الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2003، ص ص. 188-189.

³ وجدي جميلة، مرجع سابق، ص. 107.

⁴ بلعزوز بن علي، كتوش عاشور، واقع المنظومة المصرفية الجزائرية ومنهج الإصلاح، ملتقى وطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية، جامعة شلف، 2004، ص. 493.

⁵ المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

المطلب الثاني: الجهاز المصرفي الجزائري في ظل الإصلاحات (1986-2018).

سعت الدولة الجزائرية دوماً إلى تطوير النظام المصرفي الجزائري حيث اعتمدت على عدة إصلاحات من أجل النهوض بمنظومتها المصرفية بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية.

الفرع الأول: الإصلاح النقدي العام 1986.

بموجب القانون رقم 86-12 الصادر في 19/08/1986 المتعلق بنظام البنوك والقرض، تم إدخال إصلاح جذري على الوظيفة البنكية وقد كان روح هذا القانون يسير في اتجاه إرساء المبادئ العامة والقواعد الكلاسيكية للنشاط البنكي وهو من الناحية العلمية جاء ليوحد الإطار القانوني الذي يسير النشاط الخاص بكل المؤسسات المالية مهما كانت طبيعتها القانونية.¹

ويمكن إيجاز أهم المبادئ والقواعد التي جاء بها في إطار إصلاح المنظومة المصرفية فيما يلي:

- استعادة البنك المركزي لوظائفه التقليدية ودوره كبنك البنوك وأوكل له دور أكثر فعالية واتساعاً ضمن النظام النقدي والمالي.
 - استعادة البنوك ومؤسسات التمويل لدورها في تعبئة الادخار وتوزيع القروض في إطار المخطط الوطني للقرض.
 - تقليص دور الخزينة العامة في مجال تمويل الاستثمارات وإشراك الجهاز المصرفي في توفير الموارد المالية الضرورية للتنمية الاقتصادية.
 - إنشاء هيئات رقابة على النظام المصرفي وهيئات استثمارية أخرى.²
- وبهدف إعطاء دور هام لضبط وتوجيه النظام المصرفي فقد أنشأت بموجب هذا القانون هيئتان للإشراف والرقابة وهما:

¹ الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص.190.

² بعلي حسني مبارك، "إمكانية رفع كفاءة أداء الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التغيرات الاقتصادية المصرفية المعاصرة"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في المالية، جامعة منتوري، 2011-2012، ص.68.

الفصل الثاني: محددات الطلب على النقود في الجزائر خلال الفترة (1987-2018)

أولاً: المجلس الوطني للقرض:

يستشار المجلس الوطني للقرض في تحديد السياسة العامة للقرض بالأخذ بعين الاعتبار احتياجات الاقتصاد الوطني، وخصوصاً ما تعلق بتمويل مخططات وبرامج التنمية الاقتصادية والوضع النقدية للبلاد، ويقوم هذا المجلس بإعداد الدراسات المرتبطة بسياسة القرض والنقد، وكل الأمور المرتبطة بطبيعة وحجم وتكلفة القرض في إطار مخططات وبرامج التنمية الاقتصادية الوطنية.

ثانياً: اللجنة التقنية للبنك:

يرأس هذه اللجنة محافظ البنك المركزي، واللجنة مكلفة بمتابعة جميع المقاييس ذات العلاقة بتنظيم الوظيفة البنكية، كما تسهر اللجنة على ضمان تطبيق التنظيمات والتشريعات القانونية والبنكية تبعاً لسلطات المراقبة المخولة لها، وتهدف إلى تشجيع الادخار ومراقبة وتوزيع القروض.¹

الفرع الثاني: قانون 1988 وتكييف الإصلاح.

جاء قانون 06/88 المؤرخ في 12/01/1988 ليدعم صلاحيات البنك المركزي فيما يخص السياسة النقدية، فبإمكانه إصدار القوانين والتنظيمات كمؤسسة مستقلة مهمتها الرئيسية مراقبة مسيري التدفقات المالية من وإلى الخارج بالإضافة إلى مهامه التقليدية.

ويمكن إيجاز أهم المبادئ والقواعد التي تضمنها القانون في إطار إصلاح المنظومة المصرفية كما يلي:²

- إعطاء الاستقلالية للبنوك في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد والمؤسسات.
- دعم دور البنك المركزي في ضبط وتسيير السياسة النقدية لأجل إحداث التوازن في الاقتصاد الكلي.
- يعتبر البنك شخصية معنوية تجارية تخضع لمبدأ الاستقلالية المالية والتوازن المحاسبي.
- بإمكان مؤسسات القرض اللجوء إلى الجمهور من أجل الاقتراض على المدى الطويل، كما يمكنها أن تلجأ إلى طلب ديون خارجية.³

¹ بعلي حسني مبارك، مرجع سابق، ص.68.

² وجدي جميلة، مرجع سابق، ص.112.

³ بلوفاي محمد، "مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات في النظام المصرفي الجزائري"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر القائد، تلمسان، 2005-2006، ص.17.

الفرع الثالث: قانون النقد والقرض 1990.

يعتبر القانون 90-10 الصادر في 14 أفريل 1990، والمتعلق بالنقد والقرض نصا تشريعيًا يعكس بحق اعترافًا بأهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام البنكي، ويعتبر من القوانين والتشريعات الأساسية للإصلاحات، وبالإضافة إلى أنه أخذ بأهم الأفكار التي جاء قانونا 1986 و1988 فقد حمل أفكارا جديدة فيما يتعلق بالتنظيم البنكي وأدائه.¹

كما أن المبادئ التي يقوم عليها وآليات العمل التي يعتمدها، تعكس إلى حد كبير الصورة التي سوف يكون عليها هذا النظام في المستقبل ولأهمية هذه المبادئ التي يقوم عليها نحاول التعرض إليها فيما يلي:

أولاً: مبادئ قانون النقد والقرض:

1- الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية:

كانت القرارات النقدية تتخذ تبعا للقرارات الحقيقية على أساس كمي حقيقي في هيئة التخطيط وتبعاً لذلك لم تكن أهداف نقدية بحتة، بل أن الهدف الأساسي هو تعبئة الموارد اللازمة لتمويل البرامج الاستثمارية المخططة. وقد تبنى قانون مبدأ الفصل بين الدائرتين النقدية والحقيقية، حتى تتخذ القرارات على أساس الأهداف النقدية التي تحددها السلطة النقدية وبناء على الوضع النقدي السائد.

2- الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة المالية:

لم تعد الخزينة حرة في اللجوء إلى عملية القرض، كما كانت في السابق تلجأ إلى البنك المركزي لتمويل العجز، هذا الأمر أدى إلى التداخل بين صلاحيات الخزينة وصلاحيات السلطة النقدية وخلق تداخلا بين أهدافها التي لا تكون متجانسة بالضرورة، وجاء هذا القانون ليفصل بين الدائرتين، فأصبح تمويل الخزينة قائم على بعض القواعد، وقد سمح هذا المبدأ بتحقيق الأهداف التالية:

- استقلال البنك المركزي على الدور المتعاضم للخزينة.
- تقليص ديون الخزينة اتجاه البنك المركزي، وتسديد الديون السابقة المتراكمة عليها.
- الحد من الآثار السلبية للمالية العامة، على التوازنات النقدية.

¹ لحو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية (دراسة تحليلية لآثار الاقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي)، مكتبة حسين المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2010، ص.251.

- تراجع التزامات الخزينة في تمويل الاقتصاد.¹

3- الفصل بين دائرة الميزانية ودائرة الائتمان:

كانت الخزينة في النظام الموجه تلعب الدور الأساسي في تمويل استثمارات المؤسسات العمومية، حيث همش النظام المصرفي وكان دوره يقتصر على تسجيل عبور الأموال من دائرة الخزينة إلى المؤسسات، فجاء القانون ليضع حدا لذلك، فأبعدت الخزينة من منح القروض للاقتصاد، ليبقى دورها يقتصر على تمويل الاستثمارات العمومية المخططة من طرف الدولة، ومن ثم أصبح توزيع القروض لا يخضع لقواعد إدارية، وإنما يركز أساسا على مفهوم الجدوى الاقتصادية للمشروع.²

4- إنشاء سلطة نقدية وحيدة مستقلة:

جاء قانون النقد والقرض ليلغي تعدد مراكز السلطة النقدية، وكان ذلك بأنه أنشأ سلطة نقدية وحيدة ومستقلة عن أي جهة كانت وقد وضع هذه السلطة النقدية في الدائرة النقدية في هيئة جديدة أسماها مجلس النقد والقرض حيث أصبحت وحيدة ومستقلة.

5- وضع نظام بنكي على مستويين:

أصبح البنك المركزي يمثل بنك البنوك، الذي بمثابة سلطة نقدية والبنوك كموزعة للقرض، حيث يتولى البنك المركزي مراقبة نشاطها ويتابع عملياتها، ويوظف مركزه كملجأ أخير للإقراض في التأثير على السياسات الإقراضية للبنوك وفقا لما يقتضيه الوضع النقدي.³

ثانيا: أهداف قانون القرض والنقد:

يمكن التعرض بإيجاز لأهداف قانون 10-1990 في النقاط التالية:

- 1- وضع حد لكل تداخل إداري في القطاع المالي والمصرفي.
- 2- رد الاعتبار لدور البنك المركزي في تسيير النقد والقرض.
- 3- إعادة تقييم العملة بما يخدم الاقتصاد الوطني.

¹ بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص.187.

² المرجع نفسه، ص.188.

³ الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص.198-199.

الفصل الثاني: محددات الطلب على النقود في الجزائر خلال الفترة (1987-2018)

- 4- تشجيع الاستثمارات والسماح بإنشاء مصارف وطنية خاصة أو أجنبية.
- 5- إنشاء سوق نقدية حقيقية (بورصة).
- 6- إيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من قبل البنوك.¹

المطلب الثالث: هيكل النظام النقدي التي جاء به قانون النقد والقرض 1990 وتعديلاته.

لقد أدخل قانون النقد والقرض تعديلات مهمة في هيكل النظام البنكي الجزائري سواء على مستوى البنك المركزي أو على مستوى السلطة النقدية وذلك بهدف تنظيم أداء القرض ومعالجة أوضاع المالية وشفصل ذلك في هذا المطلب ونتكلم على أهم التعديلات التي طرأت على قانون النقد والقرض.

الفرع الأول: هيكل النظام النقدي على ضوء قانون النقد والقرض.

أعطى قانون النقد والقرض 90-10 تنظيم جديد للجهاز المصرفي الجزائري على مستوى السلطة النقدية أو على البنوك وذلك كالتالي:

أولاً: بنك الجزائر:

يعرف قانون النقد والقرض بنك الجزائر في مادته 11 بأنه "مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي" ومنذ صدور هذا القانون أصبح البنك المركزي يسمى مع الغير بنك الجزائر، ويخضع بنك الجزائر إلى قواعد المحاسبة التجارية باعتباره تاجراً وتعود ملكية رأس المال بالكامل للدولة، وبالرغم من ذلك فهو لا يخضع للتسجيل في السجل التجاري ولا يخضع لأحكام القانون 88-01 المؤرخ في 11 جانفي 1988 والمتعلق بالقانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية.²

ثانياً: البنوك والمؤسسات المالية:

لقد أتاح قانون النقد والقرض إمكانية إنشاء عدة أنواع من مؤسسات القرض، يستجيب كل نوع إلى المقاييس والشروط التي تتحدد خاصة بطبيعة النشاط والأهداف المحددة لها.

¹ بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص ص 188-189.

² الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص 2002.

الفصل الثاني: محددات الطلب على النقود في الجزائر خلال الفترة (1987-2018)

1- البنوك التجارية:

يعرف قانون النقد والقرض في مادته 114 البنوك التجارية على أنها: «أشخاص معنوية مهمتها العادية والرئيسية إجراء العمليات الموصوفة في المواد من 110 إلى 130 من هذا القانون» وبالرجوع إلى هذه المواد نجد أن مهامها:

- جمع الودائع من الجمهور.
- منح القروض.
- توفير وسائل الدفع اللازمة ووضعها تحت تصرف الزبائن والسهر على إدارتها.

2- المؤسسات المالية:

تعرف المادة 115 من قانون النقد والقرض المؤسسات المالية بأنها: «أشخاص معنوية مهمتها العادية والرئيسية القيام بالأعمال البنكية ماعدا تلقي الودائع من الجمهور». ويعني هذا الأمر أن المؤسسات المالية تقوم بالقرض على غرار البنوك التجارية.

3- البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية:

ابتداءً من تاريخ صدور قانون النقد والقرض أصبح بإمكان البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية أن تفتح فروعاً لها في الجزائر ويجب أن يخضع فتح هذه الفروع إلى ترخيص خاص يمنحه مجلس النقد والقرض ويتجسد في قرار صادر عن محافظ بنك الجزائر.¹

الفرع الثاني: أهم التعديلات التي أدخلت على قانون النقد والقرض 90-10.

سنتكلم في هذا الفرع عن التعديلات التي مست قانون النقد والقرض 90-10 كما يلي:

أولاً: الأمر 01-01 المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض 90-10:

جاء أول تعديل لقانون النقد والقرض 90-10 عن طريق أمر رئاسي، وهو الأمر رقم 01-01 المؤرخ في 27/02/2001 حيث مسّ هذا التعديل الجوانب الإدارية فقط في تسيير البنك المركزي دون المساس بصلب القانون ومواده المطبقة، حيث تم فصل مجلس النقد والقرض إلى هيئتين:

¹ الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص ص. 202-203.

الفصل الثاني: محددات الطلب على النقود في الجزائر خلال الفترة (1987-2018)

- 1- مجلس الإدارة: الذي يشرف على إدارة وتسيير شؤون البنك المركزي ضمن الحدود المنصوص عليها في القانون.
- 2- مجلس النقد والقرض: هو مكلف بأداء دور السلطة النقدية والتخلي عن دوره كمجلس إدارة البنك المركزي.¹

ثانيا: الأمر 11-03 الذي يلغي 10-90:

- أصدرت السلطات الأمر 11-03 المؤرخ في 26/08/2003، حيث لاحظت الضعف الذي لازال يميز أداء الجهاز المصرفي خاصة بعد فضائح البنوك الخاصة، حيث تم من خلال هذا الأمر إضافة عضوين في مجلس النقد والقرض من أجل تدعيم الرقابة، معينان من طرف رئيس الجمهورية، ويهدف هذا التعديل إلى:
- تمكين بنك الجزائر من ممارسة صلاحياته بشكل أفضل من خلال الفصل بين صلاحيات مجلس الإدارة ومجلس النقد.
 - تعزيز التشاور بين بنك الجزائر والحكومة في المجال المالي عن طريق إعلام مختلف المؤسسات الدولية بتقارير دورية.
 - تهيئة الظروف من أجل حماية أفضل للبنوك وادخار الجمهور من خلال تقوية شروط منح الاعتماد للبنوك وتشديد العقوبات الجزافية على أي مخالفة للقوانين.²

ثالثا: التعديلات التي أدخلت خلال 2004:

- القانون رقم 01-04 الصادر في 04 مارس 2004 الخاص بالحد الأدنى لرأس المال للبنوك والمؤسسات المالية التي تنشط داخل الجزائر، فقانون النقد والقرض حدد الحد الأدنى لرأس المال بـ 500 مليون دينار جزائري، وبـ 10 مليون دينار جزائري للمؤسسات المالية، بينما حدد الحد الأدنى لرأس المال للبنوك في سنة 2004 بـ 2.5 مليار دينار و 500 مليون دينار للمؤسسات المالية فكل مؤسسة لا تخضع لهذه الشروط سوف يترع منها الاعتماد وهذا يؤكد تحكم السلطات النقدية في الجهاز المصرفي.

¹ بوسنة كريمة، "البنوك الأجنبية كمصدر لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص: مالية دولية، جامعة أبو بكر بلقايد، جامعة تلمسان، 2010-2011، ص.61.

² المرجع نفسه، ص.61.

الفصل الثاني: محددات الطلب على النقود في الجزائر خلال الفترة (1987-2018)

- القانون 04-02 الصادر في 04 مارس 2004 الذي يخص شروط تكوين الاحتياطي الإجباري، لدى دفاتر بنك الجزائر وبصفة عامة يصل هذا المعدل حتى 15 % كحد أقصى.

- القانون 04-03 الصادر بـ 04 مارس 2004 الذي يخضع نظام ضمان الودائع المصرفية، ويهدف هذا النظام إلى تعويض المودعين في حالة عدم إمكانية الحصول إلى ودائعهم من بنوكهم، يودع الضمان لدى بنك الجزائر حيث يقوم بتسييره شركة مساهمة تسمى بصندوق ضمان الودائع البنكية تساهم فيه بحصص متساوية وتقوم البنوك بإيداع علاوة نسبية لصندوق ضمان الودائع البنكية ويقدر بمعدل سنوي 1 % من المبلغ الإجمالي للودائع المسجلة في 31 ديسمبر من كل سنة من العملة المحلية.¹

المبحث الثاني: تحليل تطور الطلب على النقود في الجزائر خلال الفترة (1987-2018).

تعتبر الكتلة النقدية عملية ناجمة عن تفاعل متشابك لسلوك شتى الجهات الاقتصادية، الجمهور الذي يترجم طلب على النقود من خلال توزيع ثروته النقدية حيث قسمنا هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب، الأول تحدثنا فيه عن الطلب على النقود في الجزائر، والثاني عن تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها، وفي المطلب الأخير تحدثنا عن تفسير الطلب على النقود في الجزائر.

المطلب الأول: الطلب على النقود في الجزائر (1987-2018).

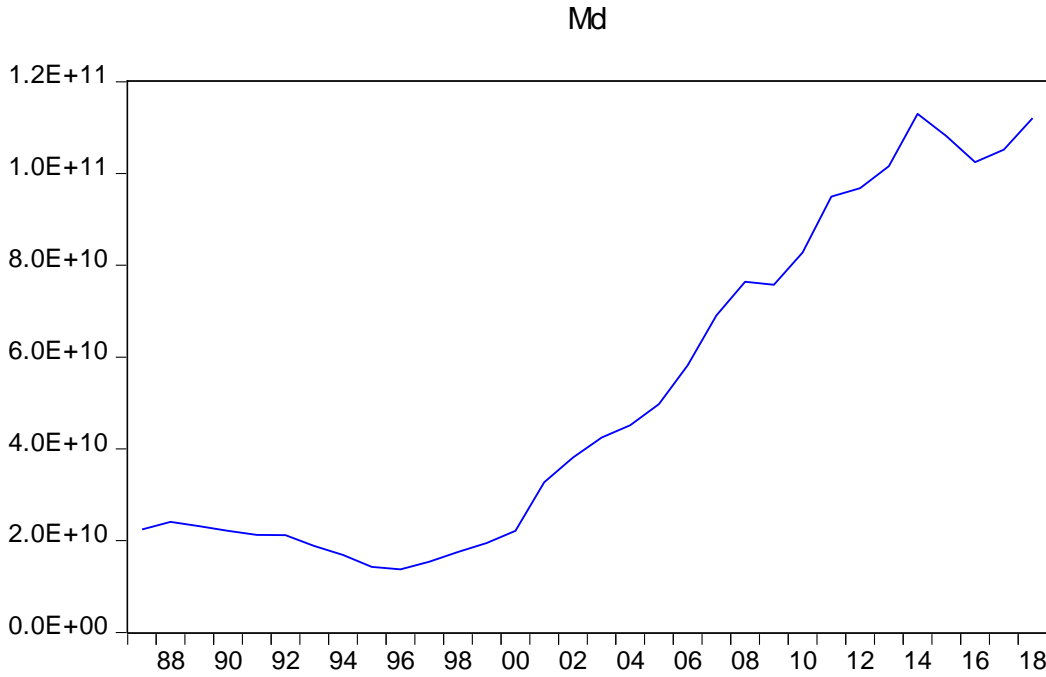
يعتبر الطلب على النقود في الجزائر عنصر أساسي في النظريات الاقتصادية الكلية، إذ يمثل الطلب على النقود حجم الأرصدة التي يحتفظ بها الأفراد.

وفي هذا المطلب سنقوم بتحليل تطور الطلب على النقود في الجزائر خلال فترة الدراسة 1987-2018.

¹ محلوس زكية، "أثر تحرير الخدمات المصرفية على البنوك العمومية الجزائرية"، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة ورقلة، 2009، ص.79.

الفصل الثاني: محددات الطلب على النقود في الجزائر خلال الفترة (1987-2018)

شكل رقم (01): تطور الطلب على النقود في الجزائر 1987-2018.



المصدر: مخرجات views10 بالاعتماد على احصائيات الملحق رقم (1).

نلاحظ من الشكل رقم (01) وجود ارتفاع في الطلب على النقود من سنة 1987 إلى سنة 1990 وبعدها لوحظ تراجع في الكتلة النقدية إلى غاية 1996، ويرجع ذلك أن الجزائر شرعت في استراتيجية استثمارية موسعة طويلة المدى، غير أن تنفيذ برنامج التعديل الهيكلي التي أبرمتها الجزائر مع مؤسسات النقد الدولية خلال الفترة (1994 إلى 1998) من خلال إتباع سياسة تقشفية صارمة تمثلت في تجميد أجور العمال وتخفيض العملة.¹

وفي سنة 1996 إلى سنة 1999 لوحظ ارتفاع تدريجي في النقود M1 حيث أصبحت العملة في التداول أكبر من الودائع الجارية وهذا ما بين اتجاه أفراد إلى الاحتفاظ بالأموال خارج الجهاز المصرفي ويمكن تفسير ذلك بنقص الوعي المصرفي من جهة وعجز الجهاز المصرفي في جلب السيولة المعطلة من جهة أخرى ونظرا لما عرفه الاقتصاد من ارتفاع في معدل التضخم خلال فترة التسعينيات، ثم زيادة معتبرة سنة 2000 تقدر بـ 136.3 وصولا إلى سنة 2003 بقيمة 1334.175 وذلك لوجود سيولة وتداول نقدي كبير.

ليواصل ارتفاعه سنة 2007 وذلك نتيجة الارتفاع الكبير لحجم ودائع تحت الطلب مما يدل على توفر سيولة كبيرة لدى البنوك، وبعدها زيادة تدريجية سنة 2008 ويليها انخفاض طفيف جدا يقدر بـ 15.5، ثم حدوث قفزة سريعة سنة 2010 بفارق يقدر بـ 806.6 ليواصل الارتفاع وصولا إلى سنة 2014.

¹ آسيا بوعنان، "دراسة العلاقة بين سعر الفائدة، سعر الصرف والطلب على النقود في الاقتصاد الجزائري للفترة (1983-2014)", مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تخصص تقنيات الكمية في المالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015-2016، ص.14.

الفصل الثاني: محددات الطلب على النقود في الجزائر خلال الفترة (1987-2018)

ونلاحظ خلال سنة 2015 تناقص تدريجي في M1 ثم الارتفاع الطفيف سنة 2016، ونلاحظ خلال السنتين الأخيرتين 2017 و2018 ارتفاع تدريجي في الطلب على النقود.¹

المطلب الثاني: تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها في الجزائر للفترة (1987-2018).

أصبحت الكتلة النقدية تتكون في عصرنا الحاضر من النقود القانونية التي يصدرها البنك المركزي والنقود الكتابية التي تشكل في مجملها العرض النقدي M1 وأشبه النقود.

كما أن العناصر المقابلة للكتلة النقدية والمتمثلة في صافي الأصول الخارجية، القروض المقدمة للخرينة والقروض المقدمة للاقتصاد، وهذا ما سيتم توضيحه في هذا المطلب.

الفرع الأول: تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1987-2018).

لقد عرفت الكتلة النقدية M2 نمو بمعدلات مستقرة خلال الفترة 1987 إلى 1990 نتيجة تطبيق الحكومة الجزائرية عدة إصلاحات اقتصادية متعاقبة من قانون البنك والقروض 1986 إلى قانون استقلالية البنوك 1988 إلى قانون النقد والقروض 1990 والتي كانت تهدف من خلالها إلى إقامة نظام بنكي فعال ومرن يقوم على قواعد سليمة يسمح بتعبئة مدخرات الأفراد وإقامة مشاريع تنموية حيث قدرت نسبة التوسع النقدي خلال هذه الفترة بـ 33.2%².

حيث عرفت الكتلة النقدية M2 ارتفاعا محسوسا وذلك انطلاقا من سنة 1990 وذلك راجع أساسا إلى ارتفاع الاحتفاظ بالنقود المتداول والودائع الجارية لدى المؤسسات المصرفية وغير المصرفية حيث كانت تقدر نسبتها بـ 39.3% من مجموع الكتلة النقدية إلى أن وصلت 23.95% سنة 2000.

في فترة 2000م إلى 2002م خلال هذه المدة ونتيجة التزام السلطات الجزائرية ببنود الاتفاقية مع صندوق النقد الدولي فقد انخفض نمو الكتلة النقدية إلى 13% سنة 2000 مقابل 14.9% سنة 1998 نتيجة إتباع سياسة التقشف الصارمة، إضافة إلى خفض عجز الميزانية وتجميد أجور العمال، وتقليص حجم الإنفاق العام أما في سنة 2001 فقد شهدت أعلى نسبة نمو الكتلة النقدية M2 فقد قدرت نسبة نمو الكتلة النقدية بـ 23.3% أي أن الكتلة النقدية قد زادت بمقدار 414.3 مليار دينار في ظرف سنة واحدة، ولعل سبب هذه

¹ خولة فرح، "قياس وتحليل أثر سعر الصرف على الطلب النقدي في الجزائر للفترة (1996-2016)"، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة أم البواقي، 2017-2018، ص.58.

² راضية وادة، مرجع سابق، ص.20.

الفصل الثاني: محددات الطلب على النقود في الجزائر خلال الفترة (1987-2018)

الزيادة في الكتلة النقدية في سنة 2001 يعود إلى انطلاق المشاريع الاقتصادية التي اقراها رئيس الجمهورية والمتمثلة في برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج تنمية الجنوب، ما أدى إلى ارتفاع حجم الكتلة النقدية بنسبة M2 إلى 2071.8 مليار دج مقابل 1659.3 مليار دج سنة 2000م أي نمو الكتلة النقدية بنسبة 24.9% ويرجع ذلك إلى زيادة الأرصدة النقدية الخارجية، انطلاق تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي.¹

وخلال فترة 2007 إلى سنة 2010 عرفت هذه الفترة تذبذب في معدل تغير عرض النقود، حيث بلغ معدل النمو M2 أدنى مستوى له على مدار تطور عرض النقود في الجزائر سنة 2009 بمبلغ 7173.1 مليار دج، وبمعدل نمو 3.2% عند سنة 2008 وذلك لسببين رئيسيين، السبب الأول و كما أشار إليه بنك الجزائر هو التأثر بالأزمة الاقتصادية العالمية وانخفاض معدل زيادة الأصول الخارجية إلى 6.23% سنة 2009 مقارنة بـ 38.18% سنة 2008، أما السبب الثاني فيعود إلى انخفاض أو تقلص الودائع تحت الطلب حيث انخفضت من 3424.9 مليار دج سنة 2008 إلى 3114.8 مليار دينار سنة 2009 أي انخفاض بمعدل 9.05% وهو ما أثر سلبا على قدرة البنوك على خلق الائتمان (أشبه النقود)، ليبدأ بعد ذلك من سنة 2010 العرض النقدي في النمو والزيادة نتيجة تحسن الأوضاع الاقتصادية الخارجية واستقرار الأزمة المالية في أمريكا وارتفاع أسعار المحروقات والتي ارتفعت معها صافي الأصول الخارجية، ليبلغ معدل نمو العرض النقدي في نهاية سنة 2010 نسبة 15.4%، بعدما كان 3.2% سنة 2009، أي بمبلغ قدره 8280.7 مليار دينار مقابل 7173.1 مليار دينار سنة 2009.²

وخلال سنة 2010 جعل نمو العرض النقدي يرتفع حيث بلغ حجمه 8280.70 مليار دج مقابل معدل 15.40% بعدما بلغ نسبة 03.20% سنة 2009 بحجم 7137.10 مليار دج، ليستمر M2 بالارتفاع ليصل إلى 9929.20 مليار دج سنة 2011، حيث نجد مصدر هذا النمو راجع إلى ارتفاع حجم الودائع بنوعيتها، وودائع تحت الطلب والودائع لأجل لدى البنوك، هذا ما ساهم في خلق الائتمان، ليتراجع معدل النمو بنسبة 10.96% سنة 2012 وهذا بسبب التأثر بالأزمة الأوروبية وانخفاض حجم صافي الأصول الخارجية على حسب ما أقر به محافظ بنك الجزائر.³

¹ علواني عمر، زرق سيد أحمد، "أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي (حالة الجزائر 1990-2014)", مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر ل.م.د، تخصص اقتصاد نقدي ومالي، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2015-2016، ص ص. 124-125.

² المرجع نفسه، ص ص. 126-127.

³ جمعي سميرة، "محددات الطلب على النقود في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نماذج الانحدار الذاتي خلال الفترة (1970-2016)", أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، تخصص اقتصاد بنكي ومالي، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2017-2018، ص. 193.

الفصل الثاني: محددات الطلب على النقود في الجزائر خلال الفترة (1987-2018)

وفي سنتي (2015-2016) أي لم تعرف الكتلة النقدية M2 تزايد سوى ب 0.1 و 0.8 على التوالي، نمت الأرصدة النقدية وشبه النقدية (M2) ب 8.3% في 2017، مجرة بالارتفاع القوي للودائع تحت الطلب على مستوى المصارف حيث ارتفعت ب 20.1% مقابل 6.8% فيما يخص الودائع لأجل، وب 4.9% فيما يتعلق بالتداول النقدي.¹

وخلال سنة 2018، ارتفعت الكتلة النقدية (M2) ب 8.6% منتقلة من 14975 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2017 إلى 16256 مليار دينار في نهاية سبتمبر 2018.²

الفرع الثاني: تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة من 1987 إلى 2018.

تتمثل مقابلات الكتلة النقدية في صافي الأصول الخارجية، تعبر مقابلات الكتلة النقدية عن مجموع الأصول والديون التي تقابلها عملية إصدار وخلق النقود من طرف بنك الجزائر والبنوك التجارية حيث تتمثل هذه المقابلات في صافي الأصول الخارجية، صافي القروض الدولة، قروض إلى الاقتصاد.

أولاً: صافي الأصول الخارجية (ذهب و عملات أجنبية):

الأصول الخارجية هي عبارة عن مجموع وسائل الدفع الدولية المتواجدة بحوزة الجهاز المصرفي المتكونة من الذهب والعملات الأجنبية، ومصدر هذه الأصول في الجزائر متعلق أساساً بمدخيل قطاع المحروقات لهذا نجد أنه كلما ارتفعت أسعار النفط صاحبها ارتفاع الأصول الخارجية والعكس صحيح.

حيث شهدت هذه الأصول تدهوراً ملحوظاً بسبب الأزمة البترولية لسنة 1986 حيث سجلت أدنى رصيد لها سنة 1990 والذي قدر ب 6.535 مليار دج، لتسجل بعدها في سنة 1991 ارتفاعاً بمقدار 24.286 مليار دج لتستمر هذه الزيادة وتبلغ 60.399 مليار دج سنة 1994 و 350.309 مليار دج سنة 1997 بعدها وفي السنتين الموالتين 1998 و 1999 انخفضت قيمة هذه الأصول وسجلت مقدار 280.710 مليار دج و 169.618 مليار دج على التوالي، وهذا راجع لانخفاض أسعار البترول خلال الفترة، غير أن هذا الانخفاض لم يستمر طويلاً ليعاود حجمها بالارتفاع ويبلغ 775.948 مليار دج سنة 2000 و 1755.696 مليار دج سنة 2002 والارتباط مدخيل الجزائر الخارجية بمدى ارتفاع أسعار النفط المستمرة.

¹ التقرير السنوي لبنك الجزائر "التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر 2017"، ص.122.

² التقرير السنوي لبنك الجزائر "التطورات النقدية والمالية لسنة 2017 وتوجهات سنة 2018"، ص.13.

الفصل الثاني: محددات الطلب على النقود في الجزائر خلال الفترة (1987-2018)

سجلت صافي الأصول الخارجية معدلات نمو إيجابية واستمر حجمها بالارتفاع خلال السنوات الموالية 2010، 2011، 2012، بمقدار 11996.565، 13922.410، 14940 مليار دج على التوالي، بالرغم من الأزمة المالية التي مرت على الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا التي صاحبها انخفاض في الطلب على المحروقات وبالتالي انخفاض مداخيل الجزائر وكذلك الانخفاض المسجل في قيمة الدولار بالمقابل قدرت الديون الخارجية 4.4 مليار دولار سنة 2011 لتتخفص قيمتها إلى 3.6 مليار دج سنة 2012، حيث بلغ احتياطي الصرف في هذه السنة مقدار 186.32 مليار دج في جوان 2012.¹

مباشرة بعد هذه السنة استمر مقدار الأصول بالارتفاع وبلغ حجم 15734.500 مليار دج سنة 2014 ثم انخفاض من 15375.40 مليار سنة 2015 إلى 12596.00 مليار دج 2016 وهذا راجع للانخفاض التوسع النقدي والتشدد المالي بسبب سياسة التقشف التي عانت منها الجزائر خلال هذه الفترة.²

ولقد عرف تقلصا في 2017 بنسبة 10.9 % ويفسر هذا التقلص بتطور أسطر صرف العملات التي تشكل احتياطات الصرف.³

وفي سنة 2018، انخفاض صافي الموجودات الخارجية بـ 8.7 % خلال الثلاثي الثالث من سنة 2018 ترابطا مع العجز الإجمالي لميزان المدفوعات وفي وضع انخفاض طفيف لسعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي.⁴

ثانيا: القروض المقدمة للاقتصاد:

القروض الموجهة للاقتصاد فهي عبارة عن قروض يمنحها الجهاز المصرفي الأعوان الاقتصاديين غير الماليين بهدف مواجهة احتياجاتهم الطارئة.

لقد عرفت القروض إلى الاقتصاد نموا مستمرا، حيث سجلت سنة 1990 حوالي 246.979 مليار دج لتواصل الارتفاع حتى سنة 1992 حيث بلغت 325.848 و 412.310 مليار دج خلال السنتين 1991 و1992، لتسجل بعد ذلك أدنى مستوى لها خلال فترة الدراسة بمقدار 220.249 مليار دج سنة 1993 وهذا راجع لانخفاضها الحاد لدى البنوك التجارية لتعاود الارتفاع بـ 305.843 مليار دج ثم 565.644 مليار دج ثم

¹ جمعي سميرة، مرجع سابق، ص.199.

² المرجع نفسه، ص.199.

³ التقرير السنوي لبنك الجزائر "للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر 2018"، ص.125.

⁴ التقرير السنوي لبنك الجزائر "التطورات النقدية والمالية لسنة 2017 وتوجهات سنة 2018"، ص.16.

الفصل الثاني: محددات الطلب على النقود في الجزائر خلال الفترة (1987-2018)

776.843 مليار دج خلال السنوات 1994، 1995، 1996 على التوالي، لتسجل بعد ذلك انخفاضا بمقدار 741.281 مليار دج سنة 1997 لتعود لمواصلة ارتفاعها لمدة سنتين 1998-1999 وتنخفض بحجم 993.737 سنة 2000، لم يدم هذا الانخفاض لفترة طويلة حيث ابتداء من سنة 2001، ارتفع حجم هذه القروض حيث بلغ سنة 2001 مقدار 1078.448 مليار دج، وهذا التطور راجع للأثر الناجم عن استكمال برنامج إعادة هيكلة محافظ البنوك العمومية، كما ساعدت السيولة المفرطة لدى البنوك سنة 2002 من انتقال القروض إلى الاقتصاد من 1266.799 مليار دج سنة 2002 إلى 1380.166 مليار دج سنة 2003 لتستمر هذه القروض بالارتفاع حيث بلغت خلال السنوات 2009، 2010، 2011 معدلات نمو مستقرة قدرت حوالي 3086.545، 3268.092 و 3726.51 مليار دج على التوالي، لتواصل الارتفاع وتبلغ خلال السنتين 2015 و 2016 مستوى 7277.2 و 7980.2 مليار دج، هذا ما يدل على طلب الأفراد للقروض المصرفية بالإضافة إلى التسهيلات الائتمانية لبعض البنوك.¹

ولقد ارتفع في 2017 بلغت 8880.9 مليار دج تحت أثر تزايد مستحقات بنك الجزائر على الخزينة العمومية.²

وخلال سنة 2018، حيث واصلت القروض الموجهة للاقتصاد ارتفاعها خلال التسعة أشهر من سنة 2018 بنفس الوتيرة المسجلة خلال نفس الفترة من سنة 2017 أي 9.6%.³

ثالثا: القروض المقدمة للخزينة.

هي عبارة عن تسبيقات يقوم بنك الجزائر بتقديمها للخزينة العامة والاكتتاب في سندات الخزينة العامة من طرف البنوك التجارية وحتى الأشخاص، وتطورت هذه القروض بمراحل كما يلي:

- تراجعت هذه القروض خلال الفترة (1990-1991) بسبب صرامة السلطات النقدية في تطبيق القوانين الجديدة بالإضافة إلى تخلي الدولة عن التمويل من خلال الإصدار النقدي، حيث تراجعت هذه القروض من 167.044 مليار دج سنة 1990 إلى 159.904 مليار دج في 1991، ومن سنة 1993 حققت هذه القروض ارتفاعا كبيرا في قيمتها بلغ 75.60% ويرجع ذلك إلى الإجراء المتعلق بتحويل الدين المصرفي على المؤسسات العمومية إلى سندات حكومية كجزء من برنامج إعادة الهيكلة،

¹ جمعي سميرة، مرجع سابق، ص ص. 200-201.

² التقرير السنوي لبنك الجزائر "للتطور الاقتصادي والنقدي 2018"، ص. 126.

³ التقرير السنوي لبنك الجزائر "التطورات النقدية والمالية لسنة 2017 وتوجهات سنة 2018"، ص. 16.

الفصل الثاني: محددات الطلب على النقود في الجزائر خلال الفترة (1987-2018)

ثم انخفاض شديد سنة 1996 ذلك لأن الخزينة سجلت في تلك الفترة فائضا كبيرا، ثم ارتفعت في سنة 1997 لتصل إلى 442.3 مليار دج وذلك بسبب عدة عوامل تمثلت في انخفاض الاحتياطات من العملات الصعبة بالإضافة إلى انخفاض سعر الصرف وأسعار النفط مما أدى إلى عجز الخزينة العمومية، ومع تحسن الأوضاع الاقتصادية ابتداء من سنة 2000 حتى سنة 2010 وخاصة بعد ارتفاع أسعار النفط.¹

- وخلال سنة 2018 ارتفعت صافي القروض للدولة بـ 15.2% إذ انتقل من 4692 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2017 إلى 5403 مليار دينار في نهاية 2018 لا سيما إثر التمويل النقدي للدولة من طرف بنك الجزائر.²

المطلب الثالث: تفسير الطلب على النقود في الجزائر خلال الفترة (1987 إلى 2018).

يمكن تفسير الطلب على النقود في الجزائر خلال فترة الدراسة بأنه أصبح يترجم سلوك الأفراد وسلوك القطاع الخاص.

الفرع الأول: الطلب على النقود لدى المؤسسات الخاصة.

يكون الطلب على النقود لغرض ممارسة نشاطها وتمويل مشاريعها من خلال حصولها على التمويل اللازم لذلك، حيث تميزت الفترة من 1986 إلى 1998 بسيادة القطاع العام فكانت أغلب القروض 81% موجهة لهذا القطاع لغرض تمويل احتياجاتها المالية قصيرة ومتوسطة الأجل من طرف البنوك التجارية، أما احتياجاتها طويلة الأجل فتحصل عليها من طرف الخزينة العمومية، غير أنه انطلاقا من سنة 1999 تميزت هذه المرحلة ب بروز القطاع الخاص لتصبح كل القروض موجهة نحو المؤسسات الخاصة وهي قروض قصيرة الأجل موجهة لتمويل دورة الاستغلال بحيث تكون قليلة العائد والمخاطر، هذا وتكون هذه المؤسسات مطالبة بإرجاع المبالغ المقترضة عند تاريخ استحقاقها، ويهدف تمويل المؤسسات الخاصة إلى الرفع من مساهمتها في تحقيق التنمية

¹ عصام لوشان، "السياسة النقدية ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1990-2010)", مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة باتنة، 2012-2013، ص ص. 132-133.

² التقرير السنوي لبنك الجزائر "التطورات النقدية والمالية لسنة 2017 وتوجهات سنة 2018"، ص. 16.

الفصل الثاني: محددات الطلب على النقود في الجزائر خلال الفترة (1987-2018)

الاقتصادية، بالإضافة إلى القروض تلجأ هذه المؤسسات إلى الأسواق المالية لتمويل احتياجاتها المالية، كما يمكن أن تقوم بإصدار سندات قصد تعبئة الأموال اللازمة لتمويل نشاطها.¹

الفرع الثاني: الطلب على النقود لدى الأفراد.

يكون الطلب على النقود لدى الأفراد لغرض إتمام معاملاتهم الاقتصادية أو لغرض الاحتياط لمواجهة حالات اللابيقين التي تكشف المستقبل أو لغرض المضاربة لتحقيق عوائد وذلك كما يلي:

- تميزت هذه الفترة بقيام الأفراد بتوظيف السيولة في أشكال أخرى من الأصول لاسيما الودائع لأجل، خاصة بعد رفع أسعار الفائدة نحو المستويات الموجبة مما يمكنها من تحقيق عوائد في المستقبل، وهذا ما لاحظناه من خلال تحليلنا للتطورات النقدية لهيكل الكتلة النقدية خلال هذه الفترة، كما وجدنا أن هناك تنازل تدريجي عن القوة الائتمانية والودائع الجارية مما يعني انخفاض التفضيل النقدي تدريجياً، وهذا انطلاقاً من سنة 1997 أين تم التحرير المالي والتعامل بأسعار فائدة موجبة، فأصبحت الودائع لأجل تحتل حصة الأسد بنسبة 48% من إجمالي هيكل الكتلة النقدية سنة 1998، وهذا بطبيعة الحال هو نتاج الإصلاحات الاقتصادية وإقامة نظام بنكي يعمل على تعبئة مدخرات الأفراد والقضاء على الاختلالات النقدية وتحقيق إصلاحات هيكلية ورفع أسعار الفائدة نحو المستويات الموجبة، مما دفع الأفراد نحو حياة الودائع لأجل وفي سنة 2003 أصبحت الودائع الجارية تحتل المرتبة الأولى.²

وخلاصة القول أنّ الطلب على النقود تميز بالانخفاض نوعاً ما وذلك لتغير الظروف والأسباب التي تدفع الأفراد للاحتفاظ بالنقدية خلال الفترة من 1986 إلى 2006.

¹ راضية وادة، مرجع سابق، ص ص.33-34.

² المرجع نفسه، ص ص.33-34.

الفصل الثاني: محددات الطلب على النقود في الجزائر خلال الفترة (1987-2018)

الفرع الثالث: سرعة دوران النقود.

ولمزيد من التوضيح يمكن استعراض تطور سرعة دوران النقود خلال الفترة 1986 إلى 2006 من خلال

الجدول التالي:

جدول رقم (01): يبين تطور سرعة دوران النقود خلال الفترة 1986 إلى 2006.

الوحدة (مرة)

السنة	1986	1987	1988	1989	1990	1991
سرعة دوران النقود	1.31	1.21	1.18	1.37	1.62	20.8

1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
2.03	1.90	2.05	2.51	2.81	2.57	1.78	1.81

2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
2.03	1.74	1.56	1.57	1.54	1.65	1.69

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الملاحق (9 و10 و11).

عرفت سرعة دوران النقود انخفاضا خلال الفترة 1986 إلى 1988 وهذا نتيجة للظروف السيئة التي مرّ بها الاقتصاد الجزائري على إثر الانخفاض المفاجئ لأسعار البترول في الأسواق العالمية، وما ترتب عنه من انخفاض حجم العوائد المتأتية من هذه المادة الأساسية التي تمثل 95 %، والتي تزامنت مع ارتفاع حجم الواردات وحجم المديونية الخارجية، فكانت لهذه الأزمة الخانقة انعكاسات سلبية على نفسية الأفراد نتيجة المخاوف التي تشكلت لديهم مما وُلد لهم الرغبة في الاحتفاظ بالنقود ومن ثم انخفاض سرعة دوران النقود، أي انخفاض حركية انتقال الوحدات النقدية بين الأطراف المتعاملين وتفضيل الأفراد الاحتفاظ بها في شكل أرصدة نقدية عاطلة.

الفصل الثاني: محددات الطلب على النقود في الجزائر خلال الفترة (1987-2018)

وانطلاقاً من سنة 1989 عرفت سرعة دوران النقود ارتفاعاً تخلله بعض التآرجح إلى أن بلغت أقصاها سنة 1996 بمعدل 2.81 مرة وتفسيرنا لهذا هو نتيجة إدخال الجزائر عدة إصلاحات اقتصادية منها قانون النقد والقرض في سنة 1990 الهادف إلى إصلاح المنظومة المصرفية وإنشاء نظام بنكي فعال يقوم على قواعد سليمة يسمح بتعبئة مدخرات الأفراد وإشراكه بصورة فعلية وحقيقية، وكذلك الإصلاحات التي أقامتها مع مؤسسات النقد الدولية منذ 1994 لغرض القضاء على الاختلالات النقدية واسترجاع التوازنات الاقتصادية، فكانت من ضمن الإجراءات المعتمدة دفع أسعار الفائدة نحو المستويات الموجبة، الأمر الذي نتج عنه ارتفاع في معدل دوران الإيداعات البنكية أي ارتفاع نسبة الودائع لأجل والتي بلغت سنة 1996 نسبة 35.44 % والودائع الجارية نسبة 32.43 %، لتعود سرعة دوران النقود للانخفاض مجدداً في سنة 1998 إلى 1.78 مرة وهذا مرده إلى ارتفاع معدل نمو الكتلة النقدية بمعدل 47.24 % ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي 0.49.

أما الفترة من 1999-2006 فلقد سجلت خلالها سرعة دوران النقود معدلات نمو منخفضة مقارنة مع الفترة السابقة حيث بلغت أقصاها خلال هذه الفترة سنة 2000 معدل 2.03 مرة، وهذا نتيجة نمو الكتلة النقدية بمعدل أكبر من نمو الناتج المحلي الإجمالي، في ظل السياسة النقدية التوسعية التي أقامتها الحكومة الجزائرية في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج الدعم الاقتصادي.

المبحث الثالث: دراسة قياسية وتحليلية لمحددات الطلب على النقود في الجزائر خلال الفترة (1987-2018).

سنحاول من خلال هذا المبحث تحليل التطورات التي طرأت على متغيرات الدراسة، والتي تتمثل في سعر الصرف، سعر الفائدة، الناتج المحلي الإجمالي والمستوى العام للأسعار، وأخيرا معدل التضخم، مروراً مباشرة إلى النموذج الذي يقيس العلاقة بين هذه المتغيرات الاقتصادية والطلب على النقود وذلك باستخدام الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL).

فقمنا بتقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب كما يلي:

المطلب الأول: تحليل تطور المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تؤثر في الطلب على النقود في الجزائر.

المطلب الثاني: قياس محددات الطلب على النقود بالجزائر خلال الفترة (1987-2018).

المطلب الثالث: تقدير النموذج وتحليل النتائج.

الفصل الثاني: محددات الطلب على النقود في الجزائر خلال الفترة (1987-2018)

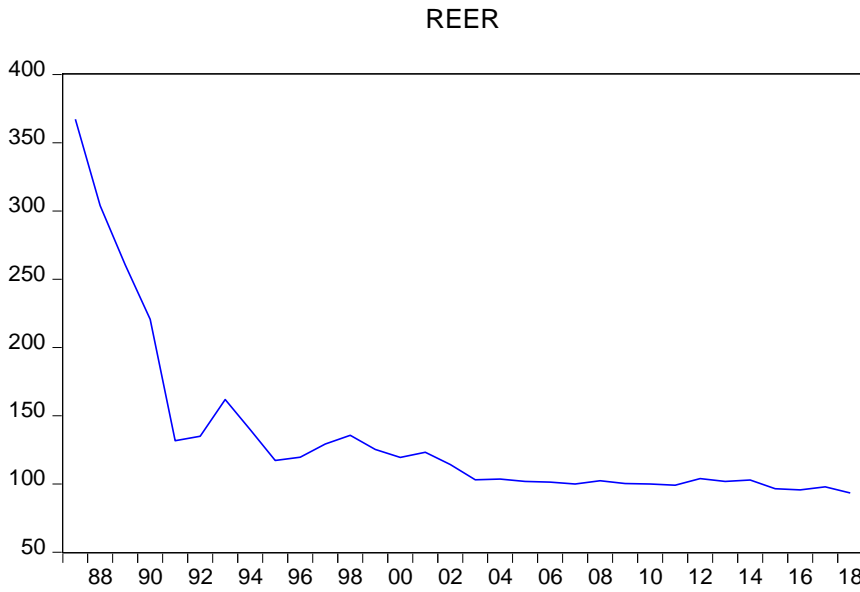
المطلب الأول: تحليل المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تؤثر في الطلب على النقود في الجزائر خلال الفترة (1987-2018).

سنتكلم في هذا المطلب عن تطور المتغيرات الاقتصادية والمتمثلة في سعر الصرف وسعر الفائدة والنتائج المحلي الإجمالي والمستوى العام للأسعار ومعدل التضخم خلال الفترة (1987-2018).

الفرع الأول: تطور سعر الصرف الفعلي في الجزائر خلال الفترة (1987-2018).

سنحلل فيما يلي تطور سعر الصرف الفعلي خلال فترة (1987-2018).

شكل رقم (02): تطور سعر الصرف الفعلي في الجزائر (1987-2018).



المصدر: مخرجات eviews10 وبالاعتماد على احصائيات الملحق رقم (01).

يعرف السعر الصرف الفعلي الحقيقي عبارة عن متوسط لأسعار صرف ثنائية عدة.

من الشكل أعلاه نلاحظ خلال الفترة 1987-1990 عرف السعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار تراجعاً كبيراً، وذلك مردّه عملية التخفيض التي مسّت القيمة الاسمية للدينار آنذاك والتي انعكست في انخفاض قيمته الحقيقية؛ أما في فترة ما بعد 1994 وهي فترة التحول نحو نظام الصرف المرن وتبنيّ الجزائر لسياسة استهداف سعر الصرف الحقيقي التي تقوم على فكرة التدخل الدوري لبنك الجزائر في سوق الصرف من أجل توجيه سلوك سعر الصرف الاسمي بما يحقّق هدف سعر الصرف الحقيقي للدينار. ولقد شهد سعر الصرف الفعلي الحقيقي

الفصل الثاني: محددات الطلب على النقود في الجزائر خلال الفترة (1987-2018)

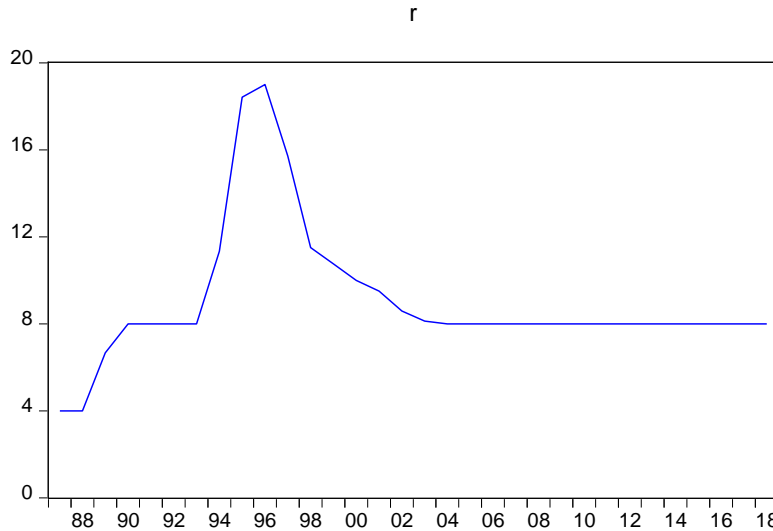
أعلى نسبة تراجع خلال عام 2003 بمعدل قدره 9.97 % وقد نجم عن هذا التراجع بالأساس عن انخفاض معدل التضخم في الجزائر مقارنة بشركائها التجاريين الرئيسيين، حيث بلغ هذا المعدل بمقدار 2.6 %، بالمقابل فإن أعلى نسبة تحسّن لسعر الصرف الحقيقي الفعلي كانت عام 2012 حيث بلغت ما نسبته 5.43 %، ولعل ما يفسر هذا التحسّن هو ارتفاع معدل التضخم في الجزائر مقارنة بالشركاء التجاريين الرئيسيين للبلاد، حيث بلغ التضخم ما مقداره 8.89 %¹.

أما في عام 2014 تميز بصدمة انهيار أسعار النفط، وبالرغم من ذلك فقد عرف سعر الصرف الحقيقي الفعلي للدينار تحسّنا طفيفا مقارنة بمستواه التوازني المحدد بأساسيات الاقتصاد، أما في عام 2015 أصبح سعر الصرف الحقيقي الفعلي للدينار مُقيما بأعلى من قيمته التوازنية المحددة بأساسيات الاقتصاد، وعليه واصل بنك الجزائر تدخلاته اليومية في سوق الصرف من أجل إرجاع سعر الصرف الفعلي الحقيقي إلى مستواه التوازني². وعليه وخلال الفترة 2016-2018، لقد شهد سعر الصرف الفعلي الحقيقي مسارا مستقرا نسبيا ومتماثلا في مجمله مع التذبذبات وهذا إلى غاية 2018.

الفرع الثاني: تطور سعر الفائدة في الجزائر (1987-2018).

سنقوم بتحليل فيما يلي تطور سعر الفائدة خلال الفترة (1987-2018).

شكل رقم (03): تطور سعر الفائدة في الجزائر 1987-2018.



المصدر: مخرجات eviews10 بالاعتماد على احصائيات الملحق رقم (01).

¹ عبد الحميد مرغيت، "إدارة سعر الصرف في الجزائر على ضوء التحول نحو نظام الصرف المرن-دراسة تحليلية وتقييمية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 2017-2018، ص ص. 197-198.

² المرجع نفسه، ص. 200.

الفصل الثاني: محددات الطلب على النقود في الجزائر خلال الفترة (1987-2018)

تعتبر سعر الفائدة من مؤشرات السياسة النقدية المطبقة من طرف البنك المركزي والذي يتحكم في المعروض النقدي بالزيادة أو النقصان.

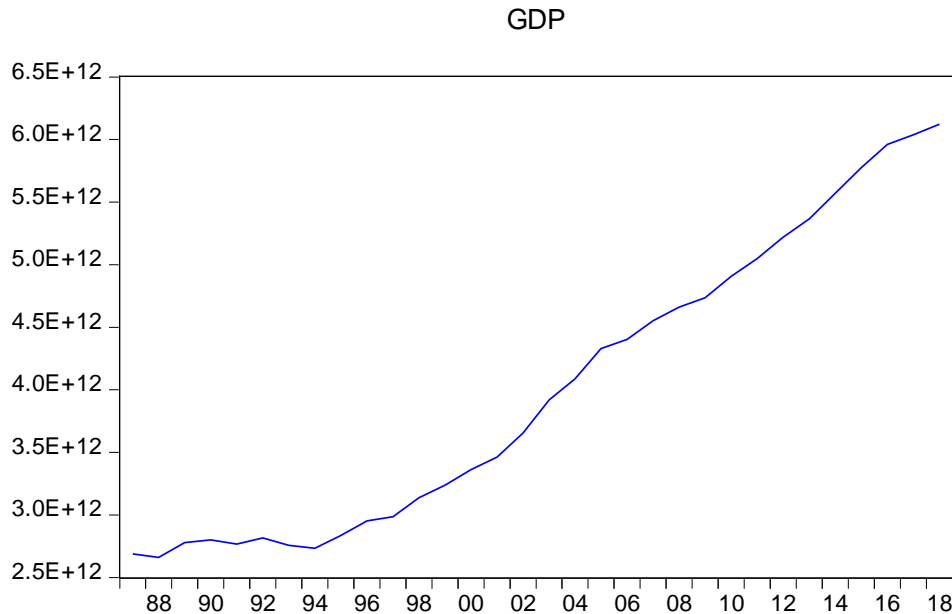
ومن خلال الشكل أعلاه يتضح لنا أن من الفترة 1987 إلى غاية 1989 كان يتميز بارتفاع طفيف ثم ارتفع بشكل كبير من 1990 ليصل إلى أعلى نسبة له في 1996 تقدر بـ 19%، ويرجع هذا الارتفاع إلى عدة أسباب نذكر منها إعطاء الادخار أحسن تعويض بغرض تحريكه وتوجيهه نحو تمويل الاستثمارات.

ومن فترة 2000 إلى غاية 2003 نلاحظ انخفاض تدريجي حيث كانت نسبة سعر الفائدة في 2000 تقدر بـ 10% وفي 2004 كانت تقدر بـ 8%، هذا التغير يظهر جلياً مدى المرونة النسبية التي طبقتها الجزائر على معدلات الفائدة بعد أن كانت إدارية التحديد وهو ما يوحي بدور هذه المعدلات في نقل أثر السياسة النقدية عن طريق الرقابة الغير مباشرة لمحاربة التضخم، ومن 2004 إلى يومنا هذا عرف انخفاضا مستمرا.¹

الفرع الثالث: تطور الناتج المحلي الإجمالي (النمو الاقتصادي) خلال الفترة (1987-2018).

من خلال هذا الشكل سنقوم بتحليل تطور الناتج المحلي الإجمالي التي وقعت خلال هذه الفترة.

شكل رقم (04): تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر (1987-2018).



المصدر: مخرجات views10 بواسطة اعتماد على احصائيات الملحق رقم (02).

¹ آسيا بوعنان، مرجع سابق، ص. 15-16.

الفصل الثاني: محددات الطلب على النقود في الجزائر خلال الفترة (1987-2018)

من خلال الشكل رقم (04) نلاحظ أن تطور الناتج المحلي الإجمالي متذبذب خاصة في منتصف الثمانيات شهد انخفاضاً محسوساً، ويرجع ذلك إلى الانخفاض التدريجي لأسعار البترول في السوق العالمية وأعقب ذلك انهيار أسعار البترول في 1986 وهو ما كشف فعلاً هشاشة الاقتصاد الجزائري، حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي مستويات منخفضة خلال الفترة 1993-1997.

ويعود سبب هذا الانخفاض إلى تبني الجزائر للإصلاحات الاقتصادية بمعونة المؤسسات النقدية والمالية الدولية بهدف تحضير الأرضية لعملية تغير التوجه الاقتصادي والانتقال إلى الاقتصاد السوق، وذلك ضمن برامج التعديل الهيكلي.

ويلاحظ أنه ابتداءً من 1998 يقدر بـ 3.23 % تحسناً ملحوظاً، ويرجع ذلك إلى تدخل الدولة نتيجة لأوضاع سابقة إلى تحفيز النمو الاقتصادي عبر تبنيها برنامج الإنعاش الاقتصادي يعتمد على تدعيم الهياكل القاعدية ووسائل الاتصال.¹

وخلال سنة (1999-2014) هناك تذبذب في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، حيث تراوح هذا المعدل بين 9.3%- كأدنى مستوى له سنة 2009 وسجل 27.3 % كأعلى مستوى له سنة 2000، لكنه عرف تراجعاً سنة 2001 بنسبة 2.5% وذلك رغم تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات.²

ليعاود الارتفاع خلال الفترة (2001-2004) أي في فترة تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي، وهذا الارتفاع يرجع إلى ارتفاع الحصة من إنتاج البترول مما ساعد في زيادة إيرادات التصدير، أما في سنة 2006، فلقد بدأ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الانخفاض إلى أن وصل إلى 9.3%- سنة 2009، وهذا بسبب الأزمة المالية التي مست الاقتصاد العالمي سنة 2008، لكن تأكد بعد ذلك إنعاش النمو الذي يجره أساس الطلب الداخلي المدعم بزيادة الموارد سنة 2010، حيث سجل معدل النمو خلال هذه السنة 20.3% وبعدها بدأ معدل النمو في التراجع إلى أن وصل إلى 2.8% و3.8% سنتي (2013-2014) على التوالي، وهذا راجع إلى الركود الذي يعيشه قطاع المحروقات نتيجة انخفاض البترول.³

¹ عقون سليم، "قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة (دراسة قياسية تحليلية) حالة الجزائر"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص تقنيات كمية، جامعة سطيف، 2009-2010، ص ص.137-138.

² صبرينة بن عبدة، كريمة سليم، مرجع سابق، ص.27.

³ المرجع نفسه، ص.28.

الفصل الثاني: محددات الطلب على النقود في الجزائر خلال الفترة (1987-2018)

وفي سنة 2016 بقي النشاط الاقتصادي قويا نسبيا مبررا بالنمو المعتبر في قطاع المحروقات بالرغم من تراجع قوي في نمو إجمالي الطلب الداخلي من حيث القيمة، بلغ إجمالي الناتج الداخلي 17406.8 مليار دج، ومن حيث الحجم نما الناتج الداخلي بـ 33% في تراجع طفيف مقارنة مع سنة 2015 التي سجلت نمو قدر بـ 3.7%¹.

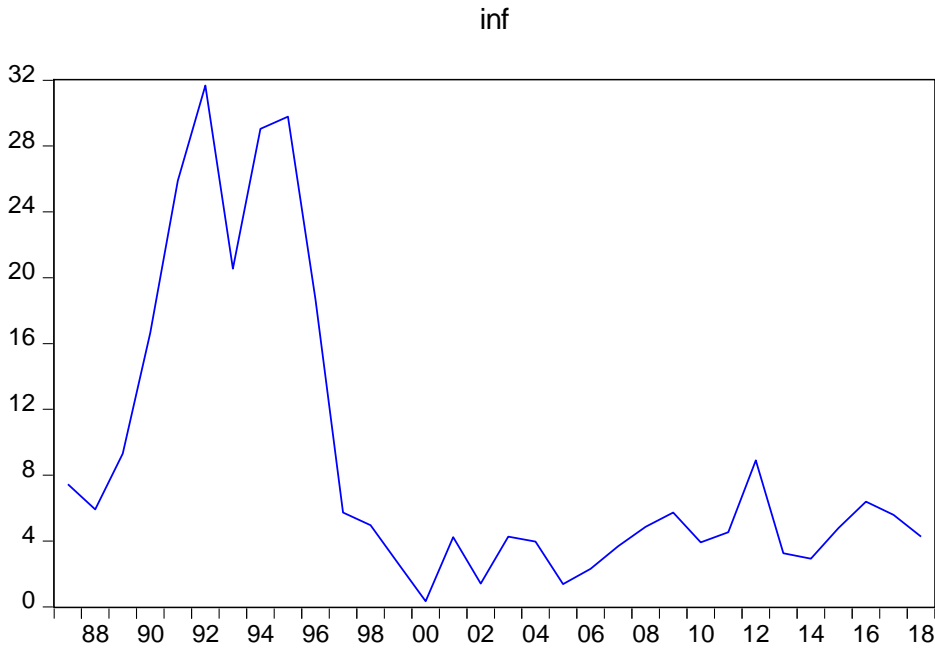
وفي سنة 2017 قدر الناتج المحلي الإجمالي بـ 18906.6 مليار دج.²
وفي 2018 قدر بـ 6.123 مليار دج.

الفرع الرابع: تطور معدلات التضخم في الجزائر (1987-2018).

يعتبر التضخم من أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية إذ له دور كبير في تحديد السياسة النقدية التي يقوم البنك بتطبيقها.

وفي هذا الفرع سنقوم بتحليل تطور خلال فترة (1987-2018).

الشكل رقم (05): تطور التضخم في الجزائر (1987-2018).



المصدر: مخرجات eviews10 وبالاعتماد على احصائيات الملحق رقم (01).

¹ التقرير السنوي لبنك الجزائر "التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر 2016"، ص.21.

² التقرير السنوي لبنك الجزائر "التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر 2018"، ص.14.

الفصل الثاني: محددات الطلب على النقود في الجزائر خلال الفترة (1987-2018)

نلاحظ من الشكل أعلاه أن سجل معدل التضخم سنة 1986 ارتفاعا ملحوظا يقدر بـ 12.30% ويعود السبب في ذلك إلى الأزمة البترولية التي أدت إلى انهيار أسعار البترول¹ ثم عاد لينخفض في السنوات الموالية حيث بلغ 7.4 % في سنة 1987 وبلغ 5.9% في 1988 وعاد وارتفع قليلا في سنة 1989 ليصل إلى 9.3%².

لقد عرف معدل التضخم ارتفاعا كبيرا خلال التسعينات حيث بلغ أقصى حد له في نهاية سنة 1992 وذلك بنسبة قدرت بـ 31.6% حيث يرجع ذلك لعدة أسباب منها ما هو متعلق بالإجراءات التي اتخذتها السلطات النقدية في إطار برنامج الاستعداد الائتماني الأول والثاني، بالإضافة إلى أن السلطات أقدمت في بداية هذه المرحلة على تخفيض العملة الوطنية التي أدت إلى تزايد معدلات التضخم إضافة إلى ارتفاع تكلفة الواردات وتكلفة خدمة الديون الخارجية ما نتج عنه ارتفاع في عجز الميزانية حيث تم تمويل هذا العجز من خلال الإصدار النقدي ما أدى إلى ارتفاع معدل التضخم، كما أن هناك العديد من الإجراءات التي طبقت من وقت لآخر للحد من التضخم، ونخص بالذكر الرفع من معدل إعادة الخصم من 10% سنة 1990 إلى 15% سنة 1994، وذلك بغية التقليل من القروض المقدمة من البنوك التجارية نظرا لارتفاع تكلفة التمويل، إلا أن هذه السياسة لم تكن ذات فعالية كبيرة حيث لم تخفض معدلات التضخم بشكل كبير.

كما أن معدل التضخم عاود الارتفاع خلال سنتي 1994 و1995 حيث بلغ 29% و29.8% على التوالي ويرجع ذلك بالخصوص إلى الإجراءات التي طبقتها السلطات النقدية وعلى رأسها تخفيض قيمة الدينار بنسبة 40.71%³.

أما خلال الفترة (1996-2000) فقد شهدت معدلات التضخم انخفاضا كبيرا حيث انتقلت سنة 1996 من 18.6% إلى 0.3 سنة 2000، حيث يعتبر هذا الانخفاض قياسيا مقارنة بالسنوات السابقة، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب والتي من بينها إرادة الحكومة في مواجهة التضخم بالاعتماد على برنامج التعديل الهيكلي إضافة إلى تراجع مستوى الطلب الكلي بسبب زيادة معدلات البطالة بالإضافة إلى اعتماد آليات السوق وتحرير الأسعار حيث بقي أقل من 15% فقط من المواد المكونة لمؤشر أسعار الاستهلاك خاضعة لنظام التوجيه بداية

¹ سمير شبانة، أحسين عثمان، "أثر تقلبات أسعار البترول على معدلات التضخم في الجزائر دراسة قياسية لفترة (1986-2014)", مجلة العلوم الإنسانية، الجزء 1، العدد السابع، جامعة خنشلة وجامعة ام البواقي، 2017، ص.542.

² عصام لوشان، مرجع سابق، ص.137.

³ فلاح خيرة، أوحسين فايزة، "مدى حيادية النقود في الاقتصاد الجزائري دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2018)", مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية وبنوك، جامعة الدكتور مولاي الطاهر، سعيدة، الجزائر، 2018/2019، ص.139.

الفصل الثاني: محددات الطلب على النقود في الجزائر خلال الفترة (1987-2018)

من 1996، وبالإضافة إلى هذه الإجراءات نذكر كذلك ما قامت به السلطات النقدية من خلال لجوئها إلى الأدوات غير المباشرة ما يفسر رفع معدلات الفائدة ابتداء من سنة 1993 بالإضافة إلى فرض احتياطي يطلق على مجموعة الودائع بالعملة الوطنية مهما كانت طبيعتها.

وفي سنة 2001 عاد معدل التضخم ليرتفع مرة أخرى حيث بلغ 4.2% ويرجع ذلك إلى نمو الكتلة النقدية نتيجة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004).

من خلال الفترة (2002-2006) عرف معدل التضخم انخفاضا نسبيا مقارنة بسنوات الأخرى وذلك راجع أساسا إلى الصرامة في تطبيق السياسة النقدية بخفض معدل نمو الكتلة النقدية والرفع الاحتياطي الاجباري من 4.5% سنة 2002 إلى 6.5% سنة 2006.¹

ثم ارتفع معدل التضخم بعد ذلك حيث تراوح ما بين 3.91% إلى أن بلغ 8.89% سنة 2012 ويرجع ذلك إلى ارتفاع التضخم المستورد الناتج عن ارتفاع أسعار المواد الأولية وخاصة منها المواد الغذائية، وكذلك انخفاض قيمة الدينار.

وفي السنتين 2013 و2014 انخفاض معدل الحكومة التضخم 3.2 و2.9 على التوالي وهذا راجع إلى السياسة النقدية والنقدية والخفض من الانفاق الحكومي وجذب الأموال الخارجية عن الجهاز المصرفي.²

من خلال سنة 2015 نلاحظ ارتفاع معدل التضخم حيث بلغ 4.8% وذلك بسبب العجز في الميزانية وانخفاض قيمة العملة الوطنية، ومع دخول قانون المالية 2016 حيز التنفيذ تضمن زيادات معتبرة في بعض المواد الاستهلاكية أهمها الوقود الذي انعكس على أسعار السلع والخدمات ليبلغ معدل التضخم في 2016: 6.4%.³

وخلال سنة 2017 بلغ معدل التضخم (7.07) حيث شهد متوسط الوتيرة السنوية للتضخم تباطأ ليبلغ 5.59% في ديسمبر 2017 و4.33% في أبريل ليعرف التضخم بعد ذلك ارتفاعا طفيفا ليصل 4.82% في أوت 2018.⁴

¹ فلاح خيرة، مرجع سابق، ص.140.

² المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

³ فوزي شوق، "قياس وتحليل اتجاه السببية بين عرض النقود ومعدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)"، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 5، العدد 1، 2018، ص.770.

⁴ التقرير السنوي لبنك الجزائر "التطورات النقدية والمالية لسنة 2017 وتوجهات لسنة 2018"، ص.21.

المطلب الثاني: قياس محددات الطلب على النقود بالجزائر خلال الفترة (1987-2018).

من خلال هذا المطلب سنقوم بالتعريف النظري للأساليب المستخدمة في النموذج القياسي لمنهج الاتحاد الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL)، وسنقوم أيضا بتوظيف النموذج بيانات الدراسة من خلال توضيح المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة ومصدر بياناتها.

الفرع الأول: الإطار النظري لأساليب الاقتصاد القياسي.

سنتكلم في هذا الفرع على مفهوم السلسلة الزمنية بشكل عام ثم ننتقل مباشرة إلى أهم الاختبارات المستخدمة في جذور الوحدة.

أولاً: مفهوم سكون السلاسل الزمنية واختبارات جذر الوحدة:

1- مفهوم السلسلة الزمنية: هي تسلسل لمجموعة من المشاهدات مرتبة عبر الزمن، وفي الغالب يتم جمع هذه الملاحظات والمشاهدات في فترات زمنية منفصلة متباعدة بالتساوي، عندما يكون هناك متغير واحد فقط على أساسه يتم إجراء هذه الملاحظات.¹

2- اختبار سكون السلاسل الزمنية: تعد السلسلة الزمنية ساكنة عندما يكون الوسط الحسابي والتباين المشترك لها في حالة ثبات، أي لا يعتمدان على الزمن، وهذا يعني أنها لا تحتوي اتجاهها صاعداً أو هابطاً خلال الزمن، ولا نستطيع تطبيق إجراءات معيارية على نموذج يحتوي على متغير غير ساكن، وذلك لأن السلاسل الزمنية غير الساكنة تنتج مشكلة الانحدار الزائف، لذلك ينبغي التحقق من سكون السلسلة الزمنية قبل استخدامها في تقدير أي نموذج. ويتم عادة تحويل السلسلة غير الساكنة إلى سلسلة ساكنة عن طريق أخذ الفرق الأول أو الفرق الثاني، إلى أن يتم الوصول إلى

¹ حضري خولة، "استخدام السلاسل الزمنية من خلال منهجية بوكس جينكيز في اتخاذ القرار الإنتاجي دراسة حالة مطاحن رياض سطيف-وحدة تقرت-في الفترة 2008-2013"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013-2014، ص.31.

الفصل الثاني: محددات الطلب على النقود في الجزائر خلال الفترة (1987-2018)

سلسلة ساكنة. كما يتوجب تحديد عدد فترات الإبطاء الكافية لإزالة أي ارتباط بين المتغيرات، ويتم تحديد عدد فترات الإبطاء الزمني المثلى لضمان خلو الحد العشوائي من الارتباط الذاتي.¹

3- اختبارات جذر الوحدة (الاستقرارية أو السكون): تهدف اختبارات جذر الوحدة إلى فحص خواص السلاسل الزمنية محل الدراسة، والتأكد من مدى سكونها، وتحديد رتبة تكامل كل متغيرة على حده وهي لا تسمح فقط بالكشف عن وجود صفة عدم الاستقرار وبالتالي هي تحدد أحسن طريقة لإرجاع السلسلة مستقرة.²

ومن أشهر اختبارات الاستقرار أو السكون وأكثرها استخداماً هما: اختبار (ديكي-فولر) الموسع (ADF) واختبار فيليبس وبارون (PP)، حيث يعتبر قرص عدم وجود جذر الوحدة -السلسلة الزمنية غير ساكنة ضد القرص البديل أن السلسلة الزمنية ساكنة- إذا تم رفض قرص عدم فإن السلسلة الزمنية ساكنة (أي عدم وجود جذر الوحدة)، إذا كانت القيمة المطلقة المحسوبة لإحصاء τ (t) تزيد عن القيمة الحرجة لـ ADF فإننا نرفض قرص عدم وفي مثل هذه الحالة، لكون السلسلة الزمنية ساكنة، وعلى العكس إذا حسبنا (t) وكانت لا تزيد عن القيمة الحرجة لـ τ ، فإننا لا نرفض قرص عدم، وفي هذه الحالة تكون السلسلة الزمنية غير ساكنة.³

ثانياً: مفهوم اختبار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ:

1- التكامل المشترك:

يعرف التكامل المشترك بأنه تصاحب بين سلسلتين زمنيتين (x_t, y_t) أو أكثر، بحيث تؤدي التقلبات في إحداها لإلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتهما ثابتة عبر الزمن، هذا يعني أن بيانات السلسلة الزمنية قد تكون غير مستقرة إذا ما أخذت كل على حدة، ولكنها تكون مستقرة كمجموعة. ومثل هذه

¹ زكية أحمد مشعل، عماد محمد أبو دلو، "أثر عرض النقد في الإنتاج ومستوى الأسعار في الأردن دراسة قياسية"، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد 1، العدد 2، 2014، ص.181.

² عثمانى الهادي وآخرون، "اختبار الارتباط في المدى الطويل بين متغيرات حساب الإنتاج وحساب الاستقلال لقطاع الزراعة في الجزائر (أسلوب التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ) خلال فترة (1974-2012)"، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، العدد 1، جامعة غرداية وجامعة الأغواط والمركز الجامعي باليزي، الجزائر، ص.63.

³ كريم سالم حسين، حيدر طالب موسى، محددات النمو الاقتصادي في العراق، دراسة قياسية لمدة (1970-2016)، ص.

الفصل الثاني: محددات الطلب على النقود في الجزائر خلال الفترة (1987-2018)

العلاقة طويلة الأجل بين مجموعة من المتغيرات تعتبر مفيدة في التنبؤ بقيم المتغير التابع بدلالة مجموعة من المتغيرات المستقلة.¹

2- نموذج تصحيح الخطأ:

يستخدم عادة للتوفيق بين السلوك قصير الأجل والسلوك طويل الأجل للعلاقات الاقتصادية، فالمتغيرات الاقتصادية يفترض أنها تتجه في الأجل الطويل نحو حالة من الاستقرار يطلق عليها في الاقتصاد وضع التوازن، وهي في طريقها لهذا الوضع قد تنحرف عن المسار المتجه إليه لأسباب مؤقتة، ولكن لا يطلق عليها صفة الاستقرار إلا إذا ثبت أنها متجهة لوضع التوازن طويل الأجل.²

ثالثاً: نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع:

طور هذا النموذج من قبل Pesaran يتميز بأنه لا يتطلب أن تكون المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة ويمكن تطبيقه بغض النظر عما إذا كانت السلاسل الزمنية مستقرة عند مستوياتها $I(0)$ ، أو متكاملة من الدرجة الأولى $I(1)$ أو خليط من الاثنين، الشرط الوحيد لتطبيق هذا الاختبار هو ألا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية $I(2)$ ، فنموذج (ARDL) يأخذ عدد كافي من فترات التخلف الزمني من مجموعة البيانات من نموذج الإطار العام.

حيث يتم اختبار التكامل المشترك بواسطة نموذج (ARDL) باستخدام أسلوب اختبار الحدود الذي وضعه Pesaran ونماذج فترات الإبطاء الموزعة في هذه المنهجية وهنا تكون السلسلة الزمنية دالة في إبطاء قيمها وقيم المتغيرات التفسيرية الحالية وإبطائها بفترة واحدة أو أكثر ويعد نموذج (ARDL) متطور كونه يتميز عن غيره من النماذج المستخدمة في اختبارات التكامل المشترك بالمميزات التالية:

- نموذج (ARDL) يتم استخدامه بغض النظر على درجة التكامل بين المتغيرات سواء كانت بالمستوى أو الفرق الأول.

- يأخذ النموذج العدد الكافي من الفترات التخلف الزمني من أجل الحصول على أفضل مجموعة من البيانات في إطار نموذج الاتجاه العام.

¹ حكيمة بن علي، "العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر الفترة 1990-2013"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2017-2018، ص.223.

² المرجع نفسه، ص.227.

الفصل الثاني: محددات الطلب على النقود في الجزائر خلال الفترة (1987-2018)

- من خلال النموذج يمكننا الحصول على النموذج تصحيح الخطأ باستخدام التحويل الخطي البسيط إذ أن النموذج تصحيح الخطأ يساعد في قياس العلاقة قصيرة الأجل بين المتغيرات الداخلة في النموذج وبذلك فإن نموذج (ARDL) له القدرة على قياس المعلمات في الأجلين القصير والطويل في وقت واحد.¹

الفرع الثاني: وصف النموذج وبيانات الدراسة.

إن عملية اختبار المتغيرات التي تحدد الطلب على النقود وتؤثر فيه تعتمد على النظرية المميزة لسلك الطلب على النقود وذلك من خلال اختبار النظرية بشكل كمي رياضي من أجل بيان العلاقة بين المتغيرات.

أولاً: منهج الدراسة:

في هذا البحث استخدمنا الأسلوب الوصفي التحليلي الذي يقوم بوصف لنا متغيرات الدراسة ويحل تطور سلاسلها عبر الزمن بالإضافة إلى المنهج القياسي وذلك باستخدام منهج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة (ARDL).

وللإجابة على الإشكالية المطروحة والمتمثلة في وضوح محددات الطلب على النقود في الجزائر خلال الفترة (1987-2018) ولاختبار مدى صحة الفرضيات المقدمة.

ثانياً: تحديد متغيرات الدراسة:

قد تم الاعتماد في النموذج المقترح على المتغيرات الكلية الاقتصادية التي لها أثر على الطلب على النقود في الجزائر خلال الفترة (1987-2018) وقد تجزأت المتغيرات إلى متغير تابع ومتغيرات مستقلة:

1- المتغير التابع: (متغير داخلي) يتمثل في ظاهرة الطلب على النقود التي نرمز لها بالرمز Md_i أي Md_1 بالنسبة للمساحات النقدية و Md_2 بالنسبة للكتلة النقدية بمفهومها الواسع، إذ يمثل الأرصدة التي يحتفظ بها الأفراد.

¹ كريم سالم حسين، حيدر طالب موسى، مرجع سابق، ص ص 09-10.

الفصل الثاني: محددات الطلب على النقود في الجزائر خلال الفترة (1987-2018)

2- المتغيرات المستقلة (متغيرات خارجية): لقد استعملنا في هذا النموذج أربعة متغيرات مستقلة وهي:

- **معدل التضخم:** ونرمز له بالرمز (inf) يعتبر التضخم متغير تكلفة فرصة بديلة الذي يحدد الطلب على النقود في الجزائر حيث يرتبط التضخم علاقة عكسية (سلبية) مع الطلب على النقود أي الزيادة في معدل التضخم يؤدي إلى تخفيض الطلب على النقود وبالتالي حدوث التضخم.

- **سعر الصرف الفعلي الحقيقي:** نرمز له بالرمز (REER) هو القيمة الحقيقية للعملة المحلية بالنسبة للعملة الأجنبية وبالتالي فإن العلاقة بين الطلب على النقود وسعر الصرف علاقة عكسية حيث كلما توقع الأفراد تخفيض في العملة المحلية كلما توجه إلى تغيير حافظة أصولهم عن العملة المحلية.

- **سعر الفائدة:** يرمز لها بالرمز (r) هو عبارة عن مبلغ من المال يدفعه مقترض رأس مال نقدي على المبلغ الأصلي ومرتبطة بعلاقة عكسية بين معدل الفائدة والطلب على النقود، فكلما انخفض معدل الفائدة زاد الطلب على النقود.

- **الناتج المحلي الإجمالي:** ونرمز له بالرمز (gdp) يعتبر مؤشر أساسي في التأثير على المستوى الاقتصادي ويرتبط بعلاقة طردية بحيث كلما ارتفع الدخل النقدي كلما ارتفع طلب الأفراد على النقود.

ثالثاً: مصادر المتغيرات:

في هذا البحث يحتاج إلى بيانات بحيث تغطي الدراسة خلال فترة (1987-2018) حيث اعتمدت في هذه الدراسة على مصدر موثوق ورسمي للحصول على بيانات السلاسل الزمنية المختلفة، بحيث استخدمنا الإحصائيات العالمية الصادرة عن البنك الدولي كما هو موضح في الملحق رقم (01).

الفصل الثاني: محددات الطلب على النقود في الجزائر خلال الفترة (1987-2018)

المطلب الثالث: تقدير النموذج وتحليل النتائج.

سنقوم في هذا المطلب بتقدير وتحليل نموذج محددات الطلب على النقود في الجزائر وذلك من خلال منهجية (ARDL).

الفرع الأول: اختبار استقرار السلاسل الزمنية.

يهدف هذا الاختبار إلى تجنب مشكلة الارتباط الزائف بين المتغيرات المستقلة والتابعة الناتجة عن عدم استقرار السلاسل الزمنية في تقدير النموذج القياسي لدراسة استقرارية هذه السلاسل وتحديد درجة تكاملها يتم استخدام اختبار Dickey-Fuller الموسع.¹ وبالإستعانة ببرنامج (eviews10) قمنا بإجراء اختبارات ADF على كل السلاسل والنتائج موضحة في الجدول رقم (02).

الجدول رقم (02): اختبارات جذر الوحدة الاستقرارية.

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)

Null Hypothesis: the variable has a unit root

	<u>At Level</u>	LOGMD	LOG_GDP	LOG_INF	LOG_R	LOG_REER
With Constant	t-Statistic	-0.3507	1.1945	-2.3912	-1.5898	-5.4780
	Prob.	0.9054	0.9974	0.1523	0.4749	0.0001
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.7945	-2.5431	-2.6845	-6.8625	-5.3757
	Prob.	0.2100	0.3069	0.2493	0.0000	0.0008
Without Constant & Trend	t-Statistic	1.1093	7.1063	-0.8330	-0.1875	-1.8694
	Prob.	0.9267	1.0000	0.3467	0.6100	0.0596
	<u>At First Difference</u>	d(LOGMD)	d(LOG_GDP)	d(LOG_INF)	d(LOG_R)	d(LOG_REER)
With Constant	t-Statistic	-2.6492	-4.0857	-7.8280	-11.2304	-4.4957
	Prob.	0.0947	0.0036	0.0000	0.0000	0.0013
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.7292	-4.0083	-7.6854	-4.7523	-5.2735
	Prob.	0.2328	0.0194	0.0000	0.0035	0.0010
Without Constant & Trend	t-Statistic	-2.3893	-1.2412	-7.9644	-3.8884	-4.0590
	Prob.	0.0186	0.1920	0.0000	0.0004	0.0002

Notes:

a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant

b: Lag Length based on SIC

c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews10.

¹ علي بوعبدالله، شريف بوقصبة، "أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل بالجزائر باستخدام مقاربة (ARDL) للفترة (1983-2016)", مجلة الباحث، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2018، ص.126.

الفصل الثاني: محددات الطلب على النقود في الجزائر خلال الفترة (1987-2018)

من خلال الجدول رقم (02) نلاحظ أن سعر الصرف الفعلي الحقيقي (REER) وسعر الفائدة (R) هي سلاسل مستقرة في المستوى I(0).

أما الناتج المحلي الإجمالي (gdp) ومعدل التضخم (inf) والطلب على النقود (Md) هي سلاسل من نوع I(1) أي تصبح مستقرة عند أخذ الفرق الأول، وهذا يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة القائلة (بشكل السلاسل الزمنية).

وبما أن السلاسل تحتوي على مزيج من I(0) و I(1) فالطريقة الملائمة لدراسة العلاقات التوازنية طويلة الأجل هي مقارنة ARDL.

الفرع الثاني: اختبار الفجوات الملائمة للنموذج.

من بين الطرق الأكثر استعمالاً لاختبار الفجوة الملائمة هو استعمال دوال المعلومات، ومن بين هذه الدوال هي دالة AIC و SIC، ووفقاً لهذه الحالة ومن خلال الشكل رقم (06) فإن النموذج الذي تم اختياره حسب منهجية ARDL هو (4,4,1,3,4)، وبالاعتماد على معيار AIC، "معيار التخلف الزمني Akaike"، وهذا يعني أن للمتغير التابع (LOGMD) خمسة درجات تأخير.

ومنه فالنموذج يأخذ الصيغة التالية:¹

$$\begin{aligned} \Delta \text{LOGMD} = & c + \sum_{i=1}^4 \beta_{1i} \Delta \text{LOGMD}_{t-1} + \sum_{i=1}^4 \beta_{2i} \Delta \text{LOG_REER}_{t-1} \\ & + \sum_{i=1}^1 \beta_{3i} \Delta \text{LOG_INF}_{t-1} + \sum_{i=1}^3 \beta_{4i} \Delta \text{LOG_GDP}_{t-1} \\ & + \sum_{i=1}^4 \beta_{5i} \Delta \text{LOG_R}_{t-1} + \alpha_1 \text{LOGMD}_{t-1} + \alpha_2 \text{LOG_REER}_{t-1} \\ & + \alpha_3 \text{LOG_INF}_{t-1} + \alpha_4 \text{LOG_GDP}_{t-1} + \alpha_5 \text{LOG_R}_{t-1} + \varepsilon_t \end{aligned}$$

حيث:²

Δ : يشير إلى الفروق من الدرجة الأولى.

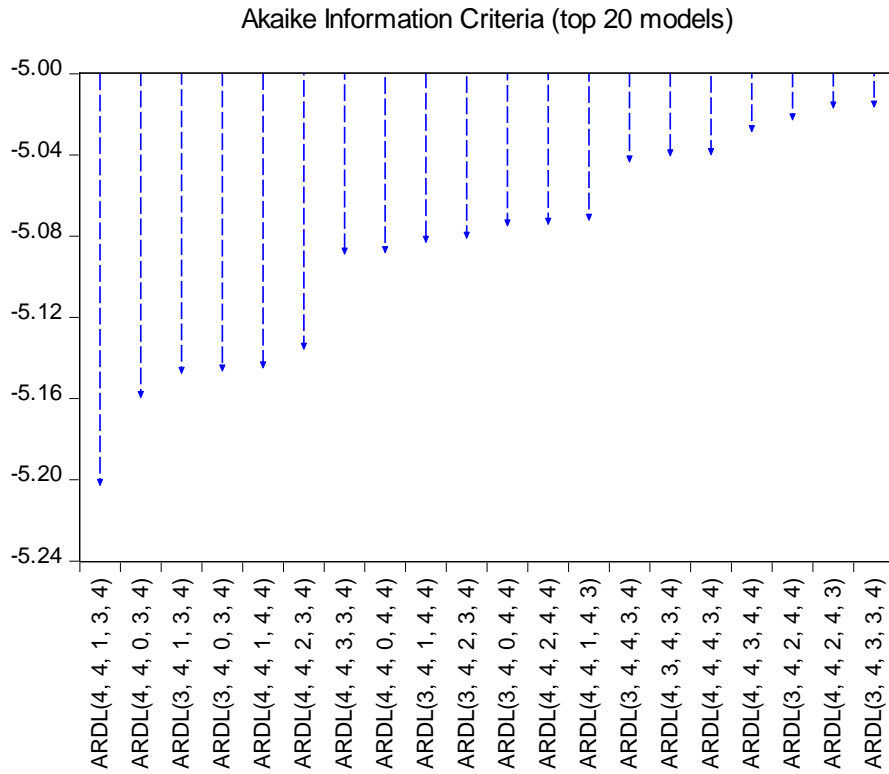
¹ علي بوعبدالله، شريف بوقصبة، مرجع سابق، ص ص 126-127.

² المرجع نفسه، ص 127.

الفصل الثاني: محددات الطلب على النقود في الجزائر خلال الفترة (1987-2018)

c : الحد الثابت، t : اتجاه الزمن، ε_t : حد الخطأ العشوائي، $\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4, \beta_5$: معاملات العلاقة قصيرة الأجل (تصحيح الخطأ)، $\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3, \alpha_4, \alpha_5$: معاملات العلاقة طويلة الأجل.

الشكل رقم (06): اختبار الفجوات الملائمة في نموذج الدراسة.



المصدر: مخرجات eviews10 وبالاعتماد على احصائيات الملحق رقم (01).

الفرع الثالث: اختبار التكامل المتزامن.

يتم من خلال اختبار فيشر على المتغيرات الممثلة للعلاقة التوازنية طويلة الأجل في المستوى، ولكن القيم الحرجة لا تتبع التوزيعات المعيارية ولهذا يتم مقارنتها مع القيم الحرجة (Pesaran at al (2001)، وهذه المنهجية لا تتطلب أن تكون المتغيرات مستقرة من نفس الدرجة بل يمكن تطبيقها على متغيرات من درجات مختلفة، والفرضية الصفرية والبديلة في مقارنة ARDL في المعادلة رقم (1) السابقة هي:

القيم الحرجة في اختبار F لا تتبع القيم الحرجة المعيارية ويتم مقارنتها مع حدود عليا وحدود دنيا، وإذا كانت القيمة المحسوبة تتعدى الحد الأعلى فإن المتغيرات تجمعها علاقة توازنية طويلة الأجل، وإذا كانت القيمة المحسوبة أقل من الحد الأدنى فالمتغيرات ليست لها علاقة توازنية طويلة الأجل.¹

¹ علي بوعبدالله، شريف بوقصبة، مرجع سابق، ص.127.

الفصل الثاني: محددات الطلب على النقود في الجزائر خلال الفترة (1987-2018)

حيث تشير نتائج الجزء السفلي من الجدول رقم (02) إلى نفي العدم والتي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشتركة بين المتغيرات المدروسة، لأن القيمة المحسوبة لاختبار أن القيمة المحسوبة $F=6.090733$ وهي تتعدى القيمة العليا 4.37 مما يدل على وجود تكامل مشترك بين المتغيرات المدروسة أي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل.

كما تشير معلمات الأجل الطويل حسب نتائج الجزء العلوي من الجدول (02) ان للنواتج المحلي الإجمالي (علاقة معنوية طردية مع الطلب على النقود)، فإذا تغير الناتج المحلي الإجمالي بوحدة واحدة يتغير الطلب على النقود بأكثر من (1.4%) في الأجل الطويل حيث كلما ارتفع الدخل النقدي كلما ارتفع طلب الأفراد على النقود.

أما بالنسبة لسعر الفائدة وجود تأثير معاكس بين سعر الفائدة والطلب على النقود عند مستوى احتمال (0.0091) إذ أن أي زيادة لسعر الفائدة بوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض الطلب على النقود بمقدار إشارة سالبة (-1.65) في الأجل الطويل وهو ما يتفق عليه في نظرية التفضيل النقدي (الطلب على النقود)، فهنا سيزيد الطلب على النقود لغرض المضاربة، حيث يتدخل البنك المركزي بسياسة توسعية بهدف تخفيض أسعار الفائدة من أجل زيادة الاستثمار (علاقة معنوية عكسية).

أما باقي المتغيرات (سعر الصرف الفعلي، معدل التضخم) ليس لها معنوية إحصائية أي ليس لها تأثير على الطلب على النقود في الجزائر وهو ما تؤكد الاحتمالية والتي كانت أكثر من 10%.

فيظهر من الجدول (02) أن كل من سعر الفائدة وناتج المحلي الإجمالي يؤثران معنويا في الأجل الطويل على الطلب على النقود في الجزائر حيث نسب المعنوية على التوالي هي: 0.0091، 0.0534 وبالترتيب، وهي تعبر عن محددات الطلب على النقود في الجزائر.

الجدول رقم (03): اختبار التكامل المتزامن وفق منهجية ARDL.

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOG_REER	-0.049073	0.760085	-0.064563	0.9503
LOG_INF	-0.093380	0.094092	-0.992441	0.3540
LOG_GDP	1.466527	0.632131	2.319974	0.0534
LOG_R	-1.650567	0.461932	-3.573183	0.0091
C	-5.951209	9.769390	-0.609169	0.5617
EC = LOGMD - (-0.0491*LOG_REER -0.0934*LOG_INF + 1.4665*LOG_GDP -1.6506*LOG_R -5.9512)				
F-Bounds Test				
Null Hypothesis: No levels relationship				
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	6.090733	10%	2.2	3.09
K	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37
Finite Sample: n=35				
Actual Sample Size	28	10%	2.46	3.46
		5%	2.947	4.088
		1%	4.093	5.532
Finite Sample: n=30				
		10%	2.525	3.56
		5%	3.058	4.223
		1%	4.28	5.84

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews10.

الجدول رقم (04): نموذج تصحيح الخطأ وفق منهجية ARDL.

ARDL Error Correction Regression
 Dependent Variable: D(LOGMD)
 Selected Model: ARDL(4, 4, 1, 3, 4)
 Case 2: Restricted Constant and No Trend
 Date: 06/04/20 Time: 16:18
 Sample: 1987 2018
 Included observations: 28

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOGMD(-1))	0.181494	0.085066	2.133554	0.0703
D(LOGMD(-2))	-0.295195	0.099275	-2.973513	0.0207
D(LOGMD(-3))	0.149992	0.092209	1.626663	0.1478
D(LOG_REER)	0.821822	0.098460	8.346716	0.0001
D(LOG_REER(-1))	0.303248	0.110847	2.735745	0.0291
D(LOG_REER(-2))	0.770109	0.106966	7.199592	0.0002
D(LOG_REER(-3))	0.301418	0.130296	2.313335	0.0539
D(LOG_INF)	-0.024343	0.010026	-2.428054	0.0456
D(LOG_GDP)	1.901656	0.510783	3.723019	0.0074
D(LOG_GDP(-1))	-1.686248	0.498004	-3.386012	0.0117
D(LOG_GDP(-2))	-1.599343	0.500880	-3.193065	0.0152
D(LOG_R)	-0.622271	0.114563	-5.431671	0.0010
D(LOG_R(-1))	-0.131176	0.128509	-1.020749	0.3413
D(LOG_R(-2))	0.906816	0.124849	7.263301	0.0002
D(LOG_R(-3))	-0.361795	0.086391	-4.187872	0.0041
CointEq(-1)*	-0.505493	0.063865	-7.915020	0.0001
R-squared	0.968151	Mean dependent var		0.025165
Adjusted R-squared	0.928341	S.D. dependent var		0.048417
S.E. of regression	0.012961	Akaike info criterion		-5.558201
Sum squared resid	0.002016	Schwarz criterion		-4.796941
Log likelihood	93.81481	Hannan-Quinn criter.		-5.325476
Durbin-Watson stat	2.456098			

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews10.

ويدل اختبار (ARDL) على وجود علاقة معنوية في الأجل الطويل والتعبير عن هذه العلاقة إلى جانب العلاقة قصيرة الأجل بينها لنا الجدول رقم (04) "نموذج تصحيح الخطأ"، إذ يتضح من الجدول أن معامل تصحيح الخطأ قيمته سالبة ومعنوية والتي بلغت (-0.5054) وبمستوى معنوية أقل بكثير من 1% أي وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المدروسة في الأجل القصير.

أي وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المدروسة، أو بالأحرى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المدروسة في الأجل القصير، كما يتبين لنا من خلال النتائج أن القيمة السالبة والمعنوية لمعامل تصحيح الخطأ تكشف لنا سرعة عودة متغير الأداء نحو قيمته التوازنية في الأجل الطويل في كل فترة زمنية

الفصل الثاني: محددات الطلب على النقود في الجزائر خلال الفترة (1987-2018)

لسنة اختلال التوازن من الفترة (t-1) تقدر ب(-0.50) والذي يعد معامل تعديل (تكيف) متوسط نسبيا، بمعنى آخر أنه عندما ينحرف الطلب على النقود خلال المدة قصيرة الأجل في الفترة السابقة عن قيمتها التوازنية في الأجل الطويل، فإنه يتم تصحيح ما يعادل (50%) من هذا الاختلال في المدة (t) إلى أن يصل إلى التوازن في المدى الطويل.

وهذا يتوافق مع الواقع فالكثير من الظواهر لا تستجيب آنيا لمحدداتها فقط بل تكون نتيجة لتراكمات تاريخية وهو ما جعل معامل التحديد جد كافي لتفسير النموذج بأكثر من 96%.

الفرع الرابع: تشخيص البواقى.

أولا: الارتباط التسلسلي واختلاف التباين:¹

تؤثر مشكلة ارتباط البواقى عبر الفجوات الزمنية واختلاف التباين لأخطاء على كفاءة المعلمات، أي تصبح ليس لها تباين أقل من كل المعلمات المقدره المتاحة مما يؤثر على اختبار الفرضيات الخاصة لهذا النموذج، وأهم الاختبارات للكشف عن هذه المشكلة هي على التوالي (Breusch-Godfrey) واختبار ثبات التباين (ARCH) ويمكن تلخيصه في الجدولين رقم (5) و(6).

الجدول رقم (05): اختبار الارتباط التسلسلي للبواقى.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.547146	Prob. F(2,5)	0.6097
Obs*R-squared	5.027683	Prob. Chi-Square(2)	0.0810

الجدول رقم (06): اختبار اختلاف التباين.

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.000937	Prob. F(1,25)	0.9758
Obs*R-squared	0.001012	Prob. Chi-Square(1)	0.9746

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews10.

¹ علي بوعبدالله، شريف بوقصبة، مرجع سابق، ص.127.

الفصل الثاني: محددات الطلب على النقود في الجزائر خلال الفترة (1987-2018)

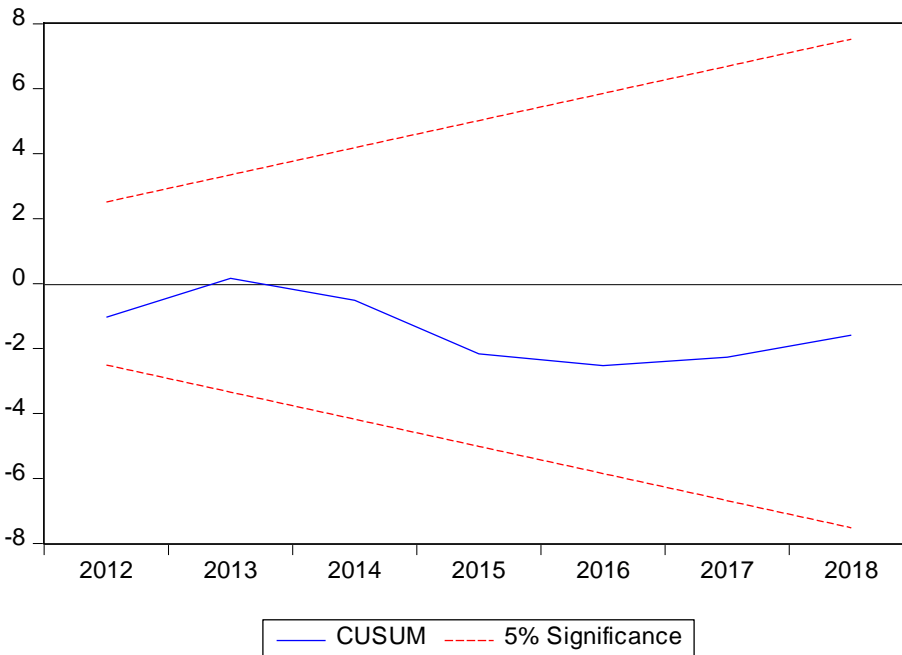
ويظهر من خلال هذان الجدولان أن النموذج لا يعاني من مشكل الارتباط التسلسلي للبواقي ولا يعاني أيضا من مشكلة اختلاف التباين حيث أن قيم الاحتمالية الخاصة باختبار فيشر تتعدى مستوى المعنوية 5% مما يؤدي إلى قبول الفرض الصفري (عدم وجود الارتباط التسلسلي وثبات التباين)، وبالتالي فإن المعلمات المقدرة تتميز بالكفاءة، مما يعطي نتائج موثوقة فيما تعلق باختبار الفرضيات.

ثالثا: اختبار استقرار النموذج:

لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لابد من استخدام أحد الاختبارات المناسبة لذلك أهمها: مجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM)، وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM of Squares) ويعدان هذان الاختباران من أهم الاختبارات في هذا المجال لأنه يوضح أمرين مهمين وهما تبيان وجود أي تغير هيكلية في البيانات، ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأمد مع معلمات قصيرة الأمد.

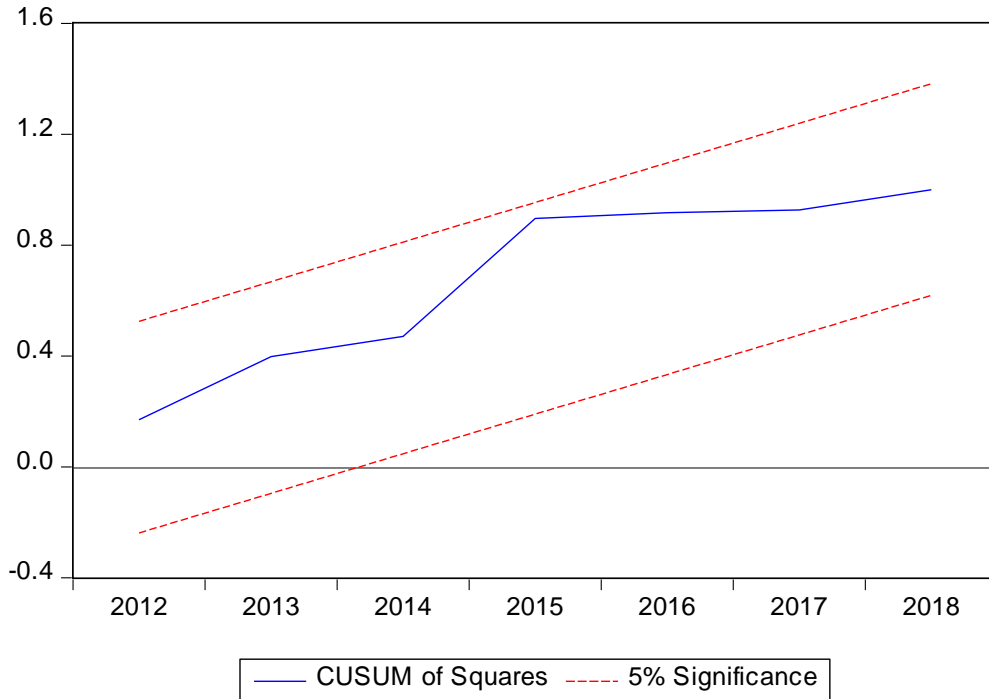
فمن خلال الشكلين رقم (07 و 08) نلاحظ أن المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM) هو عبارة عن خط داخل حدود المنطقة الحرجة مشيرا إلى استقرار النموذج عند حدود معنوية 5%، كما أن المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM of Squares) هو خط يقع داخل حدود المنطقة الحرجة، وما يمكن استنتاجه من هذين الاختبارين أن هناك استقرار وانسجام في النموذج بين نتائج الأمد الطويل ونتائج الأمد القصير.

الشكل رقم (07): اختبار المجموع التراكمي المعاودة للبواقي.



الفصل الثاني: محددات الطلب على النقود في الجزائر خلال الفترة (1987-2018)

الشكل رقم (08): اختبار المجموع التراكمي المعاودة لمربعات البواقي.



المصدر: مخرجات برمجية Eviews10.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال هذا الفصل تطرقنا إلى واقع المنظومة المصرفية وذلك بالتعرف عن نشأتها والمؤسسات التي كانت قبل وبعد الإصلاحات، كما قمنا بالتكلم إلى أهم ما جاءت به الإصلاحات مروراً إلى تطور الطلب على النقد في الجزائر، ثم قمنا بتحليل تطور الكتلة النقدية ومقابلاته خلال فترة الدراسة، كما قمنا أيضاً بتحليل التطورات التاريخية للمتغيرات الاقتصادية الكلية، كما تطرقنا على مستوى هذا الفصل بقياس أثر المتغيرات التي تؤثر على الطلب على النقود في الجزائر وهي سعر الفائدة وسعر الصرف الفعلي الحقيقي، الناتج المحلي الإجمالي، وأخيراً معدل التضخم، حيث اعتمدنا على منهج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL).

حيث أظهرت الدراسة أن السلاسل الزمنية الخاصة بالمتغيرات تحمل توليفة من درجات استقرارية بعضها مستقرة وبعضها في مستقر في الفرق الأول حيث نستخلص نتائج كالتالي:

- من خلال المبحث الأول استنتجنا أن النظام المصرفي في الجزائر مرّ بعدة إصلاحات، حتى صدر قانون النقد والقرض والذي يعتبر منعطفاً حاسماً أي منطلق التحول إلى اقتصاد السوق الحرة من أجل القضاء على نظام تمويل الاقتصاد الوطني القائم على المديونية والتضخم.

الفصل الثاني: محددات الطلب على النقود في الجزائر خلال الفترة (1987-2018)

- توجد هناك علاقة تكامل مشترك في النموذج قيد الدراسة وهو ما يبعد الانحدار الزائف في تجديد العلاقة بين المتغيرات أي علاقة توازن طويلة المدى.
- وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة.
- من خلال معامل التحديد يتبين أن المتغيرات المستقلة تفسر أكثر من 96% من الطلب على النقود في الجزائر.
- نقول أنّ الطلب على النقود في الجزائر يتأثر إيجابيا مع الناتج المحلي الإجمالي أي كلما ارتفع الدخل كلما ارتفع حيازة الأفراد على النقود، أي علاقة معنوية طردية أما سعر الفائدة فتؤثر عكسيا، أما معدل التضخم وسعر الصرف الفعلي الحقيقي فوجدنا أنها غير معنوية إحصائيا أي لا يؤثرون على الطلب على النقود في الجزائر.

خاتمة عامة

خاتمة عامة:

يُعد الطلب على النقود مكانة هامة في الاقتصاد النقدي والذي له صلة بسياسات الاستقرار الاقتصادي التي تسعى إلى خلق توازن بين عرض النقود والطلب عليها بهدف الحد من الاضطرابات النقدية، وكذلك المحددات التي لها دور في تحديد اتجاه الطلب على النقود، والهدف من دراستنا تحليل محددات الطلب على النقود في الجزائر للفترة (1987-2018) وتحديد المتغيرات التي لها أثر في الاقتصاد الجزائري من خلال نموذج ARDL.

حيث تطرقنا في الجانب النظري إلى مختلف متغيرات الدراسة، حيث تحدثنا عن النقود من خلال تعريفها وأنواعها ووظائفها كوسيط للتبادل ومقياس للقيمة... إلخ، ثم انتقلنا إلى الكتلة النقدية ومقابلاتها، وقد رأينا بعض النظريات الاقتصادية كالنظرية الكلاسيكية، حيث افترضت ثبات العوامل المحددة لقيمة النقد باستثناء مستوى الأسعار، أما النظرية الكينزية فهو يبحث عن الدوافع التي تدفع الفرد بالاحتفاظ بالنقود وهي ثلاثة دوافع: دافع المبادلات، والاحتياط ودافع المضاربة، أما النظرية الحديثة لفريدمان فقد اعتبر النقود كأى سلعة أخرى؛ أما المبحث الثالث تطرقنا إلى مفاهيم أساسية حول السياسة النقدية وأهدافها، وأنواع السياسة النقدية وأدواتها، حيث تعتبر أداة مهمة في السلطة النقدية، وفي آخر الفصل عرفنا بعضا من المؤشرات الاقتصادية التي لها علاقة تكامل بالطلب النقدي.

أما في الفصل الثاني التطبيقي فتطرقنا إلى معرفة التطورات التاريخية لمتغيرات الدراسة في الجزائر للفترة (1987-2018)، وكذلك المحددات التي تؤثر على الاقتصاد الجزائري، وبهذا قد تطرقنا بالحديث عن واقع الجهاز المصرفي الجزائري والتطورات وشم الإصلاحات التي جاءت بداية من 1986، ثم قانون 1988، ثم قانون النقد والقرض 1990، حيث أعاد للبنوك التجارية وظيفتها التقليدية وأعاد الاستقلالية للبنك المركزي، وبعد ذلك التطورات التاريخية للطلب على النقود فقد تميزت بالانخفاض خلال فترة الثمانينات بسبب الأزمة البترولية.

أما مقابلات الكتلة النقدية فأهم مقابل هو صافي الأصول الخارجية وهو يعتبر من أهم الصادرات في الجزائر فهو يؤثر في حجم الكتلة النقدية.

ثم قمنا بتحليل التطورات التاريخية للمتغيرات الاقتصادية والتي لها أثر في الطلب على النقود في الجزائر للفترة (1987-2018) باستخدام منهج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة (ARDL) الذي وصف لنا متغيرات الدراسة ويحلل لما تطور السلاسل عبر الزمن، فوجدنا أربعة متغيرات مستقلة وهي سعر الفائدة، سعر الصرف، معدل التضخم، الناتج المحلي الإجمالي ومتغير تابع والمتمثل في الطلب على النقود.

نتائج الدراسة:

من خلال الدراسة نستخلص مجموعة من النتائج كالاتي:

- 1- يعتبر الطلب على النقود من المفاهيم النقدية الهامة من قبل السلطة النقدية، وأحد الركائز الأساسية لتفعيل دور السياسة النقدية.
- 2- دور السياسة في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال المساهمة في تشجيع الاستثمارات.
- 3- من خلال الفصل الأول للطلب على النقود وجدنا أنه يتأثر بعدة مؤشرات اقتصادية: سعر الفائدة، معدل التضخم، ومستوى العام للأسعار، الناتج المحلي الإجمالي، سعر الصرف من المتغيرات الاقتصادية الكلية.
- 4- من خلال دراستنا لواقع الجهاز المصرفي الجزائري هناك تطورات عديدة مسّت القطاع المصرفي ونتج عن هذا عدة إصلاحات من بينها قانون 90-10 الذي أعطى الاستقلالية للبنك المركزي وفتح المبادرة أمام المصارف الخاصة، أي أصبحت البنوك التجارية تمارس مهامها في قبول الودائع ومنح القروض.
- 5- يؤثر التضخم سلبيا على الطلب على النقود، وهذا ما يدل أن الجمهور يفضل أن تحل الأصول المادية محل الأرصدة النقدية.
- 6- من خلال دراستنا القياسية لمحددات الطلب على النقود في الجزائر للفترة (1987-2018) تبين لنا أن سعر الفائدة والناتج المحلي الإجمالي هي من تحدد الطلب على النقود في الجزائر. اما سعر الصرف ومعدل التضخم فليست من محددهات
- 7- يرتبط الطلب على النقود في الجزائر خلال الفترة بعلاقة طردية مع الناتج المحلي الإجمالي أما المتغيرات معدل التضخم وسعر الصرف وسعر الفائدة بعلاقة عكسية.
- 8- وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة.

اختبار صحة الفرضيات:

- 1- الفرضية الأولى: توجد علاقة بين الطلب على النقود والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1987-2018) خاطئة، من خلال دراستنا وجدنا أنه لا يوجد علاقة معنوية إحصائية للطلب على النقود والتضخم أي ليس لها تأثير على الطلب على النقود.
- 2- الفرضية الثانية: لا توجد علاقة تربط بين سعر الفائدة والطلب على النقود خاطئة، لقد وجدنا من خلال دراستنا أنه يوجد تأثير عكسي بين سعر الفائدة والطلب على النقود، إذ أن أي زيادة لسعر الفائدة بوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض الطلب على النقود عند مستوى احتمال 0.0091 في الأجل الطويل وهذا حسب اختبار التكامل المتزامن وفق منهجية ARDL (علاقة معنوية عكسية).
- 3- الفرضية الثالثة: لا توجد علاقة بين سعر الصرف الفعلي والطلب على النقود في الجزائر صحيحة، من خلال دراسة بحثنا وجدنا أنه لا توجد علاقة معنوية للطلب على النقود وسعر الصرف الفعلي أي لا يؤثر على الطلب النقدي.
- 4- الفرضية الرابعة: الناتج المحلي الإجمالي له تأثير إيجابي على الطلب على النقود في الجزائر خلال الفترة (1987-2018) صحيحة، من خلال دراسة قياسية وجدنا أن هناك علاقة طردية بين الطلب على النقود والناتج المحلي الإجمالي، أي إذا تغير الناتج المحلي الإجمالي بوحدة واحدة يتغير الطلب على النقود بأكثر من 1.4% في الأجل الطويل.

المقترحات:

على ضوء النتائج خلصت الدراسة بمجموعة من الاقتراحات، نذكر منها ما يلي:

- 1- إعطاء أهمية كبيرة للدراسات الاقتصادية القياسية.
- 2- دراسة مقارنة بين الجزائر والدول العربية الأخرى، والعمل على إجراء المزيد من الدراسات التطبيقية على سلوك الطلب على النقود في الجزائر في ظل التطورات الاقتصادية والمالية.
- 3- العمل على رفع قيمة الدينار الجزائري.
- 4- يجب على السلطات النقدية في الجزائر للتأثير في الطلب على النقود التحكم في أهم محدداته خاصة سعر الفائدة من خلال إهماله والعمل بالمنتجات الإسلامية، أيضا العمل على الرفع من معدل النمو وهذا بتنوع الاقتصاد المبني على الربيع النفطي.

الآفاق:

- رغم الصعوبات التي واجهتنا في إعداد البحث من نقص المراجع وقلة الإحصائيات وعدم دقتها، فإن هذا البحث لا يخلو من العيوب والنقائص، فيمكن اقتراح مجموعة من البحوث غير المعتمدة في بحثنا ومنها ما يلي:
- 1- إجراء مقارنة حول محددات الطلب على النقود في الجزائر مع اقتصاديات الدول العربية الأخرى.
 - 2- دور الطلب على النقود في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر.

قائمة المراجع

أولاً: قائمة المراجع باللغة العربية:

قائمة الكتب:

1. أحمد زهير شامية، اقتصاديات النقود والمعارف، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2007.
2. أحمد زهير شامية، عبد المعطي أرشيد، فوزي الخطيب، النقود والمعارف، الطبعة الأولى، الشركة العربية المتحدة لتسويق والتوريدات، القاهرة، 2013.
3. أحمد محمد أحمد بوطه، التضخم النقدي، مكتبة الوفاء القانونية، مصر، 2012.
4. أحمد محمد عادل عبد العزيز، الفائدة والتضخم (بين النظرية والتطبيق)، دار التعليم الجامعي، مصر 2016.
5. إسماعيل أحمد الشناوي، السيد محمد أحمد السريني، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.
6. أنس البكري، وليد صافي، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، 2008، 2009م-1430هـ.
7. توماس ماريو وآخرون، النقود والبنوك والاقتصاد، ترجمة السيد أحمد الخالق، مراجعة أحمد بديع بليج، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2002.
8. جلال جويده القصاص، النقود والبنوك والتجارة الخارجية، الدار الجامعية، مصر، 2010.
9. حسين بني هاني، اقتصاديات النقود والبنوك، الطبعة الأولى، دار ومكتبة الكندري للنشر والتوزيع، عمان، 2013، 2014م/1435هـ.
10. خالد على الدليمي، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار الأنيس للطباعة والنشر والتوزيع، بنغازي، بدون سنة نشر.
11. خليفي عيسى، التغيرات في قيمة النقود والآثار والعلاج الاقتصادي الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
12. زاهر عبد الرحيم عاصم، إدارة العمليات النقدية، والمالية، دار الرابحة للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
13. زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، الفتح للطباعة والنشر الإسكندرية، مصر 2003.

14. سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، النقود والبنوك المركزية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
15. صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، بسكرة، 2005.
16. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2003.
17. غالب عوض الرفاعي، عبد الحفيظ بلعربي، اقتصاديات النقود والبنوك الجزء الأول (الأساسيات)، وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2002.
18. فاروق صالح الخطيب، عبد العزيز أحمد دياب، دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار خوارزم العلمية للنشر، جدة، 2015.
19. لحو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية (دراسة تحليلية لآثار الاقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي)، مكتبة حسين المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2010.
20. محمد إبراهيم عبد الرحيم، اقتصاديات النقود والبنوك، دار التعليم الجامعي، مصر، 2014.
21. محمد أحمد عطا عمارة، النقود وأثارها في تقييم الحقوق والواجبات (دراسة مقارنة)، دار الفكر الجامعي، مصر، 2008.
22. محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006.
23. محمد سعيد السمهوري، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
24. محمد فوزي أبو السعود وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي (الحسابات القومية- هيكل التدفق الدائري للدخل لا قومي- السياسات المالية ومستوى النشاط الاقتصادي - التضخم- البطالة)، دار التعليم الجامعي، مصر، 2015.
25. محمود حامد محمود عبد الرزاق، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، الطبعة الأولى، الدار الجامعية الإسكندرية، 2013.
26. محمود حسين الوادي، أحمد عارف العساف، الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2008.
27. محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، سهيل أحمد سمحان، النقود والمصارف، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

28. محمود يونس، عبد النعيم مبارك، النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، مصر، 2003-2002.
29. مصطفى النشرتي، السياسات النقدية والمصرفية، الطبعة الثانية، مؤسسة الثقافة الجامعية، مصر، 1984.
30. مصطفى رشدي تيحة، النقود والمصارف والائتمان، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 1999.
31. ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار زهوان للطباعة والنشر، عمان، 2006.
32. وديع طوروس، الاقتصاد الكلي، شركة المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس 2010.

قائمة المذكرات:

33. آسيا بوعنان، "دراسة العلاقة بين سعر الفائدة، سعر الصرف والطلب على النقود في الاقتصاد الجزائري للفترة (1983-2014)"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تخصص تقنيات الكمية في المالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015-2016.
34. إكن لونيس، "السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك، جامعة الجزائر 3، الجزائر 2010-2011.
35. بشيكر عابد، "نمذجة قياسية اقتصادية لمحددات الطلب على النقود في الجزائر (1970-2001)"، مذكرة ضمن درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع الاقتصاد الكمي، جامعة الجزائر 03، الجزائر 2009-2010.
36. بعلي حسني مبارك، "إمكانية رفع كفاءة أداء الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التغيرات الاقتصادية المصرفية المعاصرة"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في المالية، جامعة منتوري، 2011-2012.
37. بلوافي محمد، "مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات في النظام المصرفي الجزائري"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر القائد، تلمسان، 2005-2006.
38. بن عيسى أمينة، "العلاقة بين النقود والأسعار دراسة قياسية في الجزائر-تونس-المغرب"، رسالة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2014-2015.

39. بوسنة كريمة، "البنوك الأجنبية كمصدر لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص: مالية دولية، جامعة أبو بكر بلقايد، جامعة تلمسان، 2010-2011.
40. جمعي سميرة، "محددات الطلب على النقود في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نماذج الانحدار الذاتي خلال الفترة (1970-2016)"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، تخصص اقتصاد بنكي ومالي، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2017-2018.
41. حضري خولة، "استخدام السلاسل الزمنية من خلال منهجية بوكس جينكيز في اتخاذ القرار الإنتاجي دراسة حالة مطاحن رياض سطيف-وحدة تقرت-في الفترة 2008-2013"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013-2014، ص.31.
42. حكيمة بن علي، "العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر الفترة 1990-2013"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2017-2018، ص.223.
43. حمامي رشيد، "أثر تغير معدل الفائدة على أداء المؤسسات الاقتصادية-دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مذكرة ضمن متطلبات نيل الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص المالية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان أبو بكر بلقايد، 2011/2012.
44. خولة فرح، "قياس وتحليل أثر سعر الصرف على الطلب النقدي في الجزائر للفترة (1996-2016)"، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة أم البواقي، 2017-2018.
45. راضية وادة، "محددات الطلب على النقود في الجزائر-دراسة اقتصادية قياسية"، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص تقنيات كمية في التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2008-2009.
46. سمية موري، "آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النقضية"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة تلمسان 2009-2010.
47. صبرينة بن عبدة، كريمة سليم، "علاقة تغيرات أسعار البترول بالاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (1999-2014)"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، جامعة العربي تبسة، 2015-2016.

48. صديق وداد، "أثر تغير الصرف على فعالية السياسة النقدية - دراسة حالة الجزائر (1970-2014)", مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015.
49. عبد الحميد مرغيت، "إدارة سعر الصرف في الجزائر على ضوء التحول نحو نظام الصرف المرن- دراسة تحليلية وتقييمية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 2017-2018.
50. عصام لوشان، "السياسة النقدية ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1990-2010)", مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة باتنة، 2012-2013.
51. عقون سليم، "قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة (دراسة قياسية تحليلية) حالة الجزائر"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص تقنيات كمية، جامعة سطيف، 2009-2010.
52. علواني عمر، زرق سيد أحمد، "أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي (حالة الجزائر 1990-2014)", مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر ل.م.د، تخصص اقتصاد نقدي ومالي، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2015-2016.
53. علية عبد الباسط عبد الصمد، "أثر نمو عرض النقود على القطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة (2000-2010)", مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص الاقتصاد التطبيقي، وإدارة المنظمات، جامعة الوادي، 2010-2011.
54. فلاح خيرة، أوحسين فايزة، "مدى حيادية النقود في الاقتصاد الجزائري دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2018)", مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية وبنوك، جامعة الدكتور مولاي الطاهر، سعيدة، الجزائر، 2018/2019، ص.139.
55. كريم سالم حسين، حيدر طالب موسى، محددات النمو الاقتصادي في العراق، دراسة قياسية لمدة (1970-2016).
56. لحوحي نادية، "أثر تقلبات سعر الصرف على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة حالة الجزائر"، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص

- مالية واقتصاد دولي قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2013-2014.
57. لخضر بن فليس، "أثر سعر الفائدة على المتغيرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1990-2011) -دراسة قياسية تحليلية"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، تخصص العلوم التجارية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة 2013-2014.
58. محلوس زكية، "أثر تحرير الخدمات المصرفية على البنوك العمومية الجزائرية"، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة ورقلة، 2009.
59. محمد حمدي، إبراهيم المسلماتي، "التوازن النقدي في اقتصاديات الدول النامية"، أطروحة دكتوراه، جامعة عين الشمس، القاهرة، 2003.
60. وجدي جميلة، "السياسة النقدية وسياسة استهداف التضخم: دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1990-2014)"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي بنكي ومالي، جامعة تلمسان، 2015-2016.

قائمة المجلات:

61. حيدر نعمت بخيت، نصر محمود مزيان، "أثر عرض النقد (M1) على سعر الصرف التوازني للدينار العراقي، خلال الفترة 1980-1995"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 22، 2006.
62. زكية أحمد مشعل، عماد محمد أبو دلو، "أثر عرض النقد في الإنتاج ومستوى الأسعار في الأردن دراسة قياسية"، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد 1، العدد 2، 2014.
63. سمير شبانة، أحسين عثمان، "أثر تقلبات أسعار البترول على معدلات التضخم في الجزائر دراسة قياسية لفترة (1986-2014)"، مجلة العلوم الإنسانية، الجزء 1، العدد السابع، جامعة خنشلة وجامعة ام البواقي، 2017.
64. عثمان الهادي وآخرون، "اختبار الارتباط في المدى الطويل بين متغيرات حساب الإنتاج وحساب الاستقلال لقطاع الزراعة في الجزائر (أسلوب التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ) خلال فترة (1974-2012)"، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، العدد 1، جامعة غرداية وجامعة الأغواط والمركز الجامعي باليزي، الجزائر.

65. علي بوعبدالله، شريف بوقصبة، "أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل بالجزائر باستخدام مقاربة (ARDL) للفترة (1983-2016)", مجلة الباحث، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2018.
66. فوزي شوق، "قياس وتحليل اتجاه السببية بين عرض النقود ومعدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)", مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 5، العدد 1، 2018.
67. لزعر علي، "معدل الصرف الفعلي الحقيقي وتنافسية الاقتصاد الجزائري"، مجلة الباحث، العدد 11، 2012.
68. ميس رعد عبد الصاحب، "قياس استقرارية دالة الطلب على النقود وانعكاساتها على سعر صرف الدينار العراقي للمدة 1991-2013"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 23، العدد 97، 2017.
69. هباش فارس، "دراسة تحليلية للعلاقة والأثر المتبادل بين الكتلة النقدية وسعر الصرف"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 14، جامعة سطيف، الجزائر، 2014.

قائمة الملتقيات:

70. بلعوز بن علي، كتوش عاشور، واقع المنظومة المصرفية الجزائرية ومنهج الإصلاح، ملتقى وطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الاقتصادي، جامعة شلف، 2004.

القوانين والتقارير:

71. التقرير السنوي لبنك الجزائر "التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر 2017".
72. التقرير السنوي لبنك الجزائر "التطورات النقدية والمالية لسنة 2017 وتوجهات سنة 2018".
73. التقرير السنوي لبنك الجزائر "للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر 2018".
74. التقرير السنوي لبنك الجزائر "التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر 2016".

ثانيا: قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

75. Ammour benhalima, monnaie et regulation monetaire edition dahleb 1997.
76. Aveni guttion, la monnaie, dalloz, 3eme ed, 1974.(المصدر علي سنوسي)
77. D.HRobertson, Money, London, Nisbet, And coltd, 1948.

78. L.V.chander, the economics of mony and banking harper row.new York 1963.
79. R.penau, les institutions financières ,2eme éd, Revie banque, 1982. (المصدر
علي سنوسي)
80. R.prent, Money and Hinsdale, illi Holt Rinehart wiston and ca, 6 thrd, 1972.
81. Roger Juerra, étude sur la stabilité de la demande de monnaie en suisse, département d'économie politique, Genève, suisse, juin 2000.

قائمة الملاحق

ملحق رقم (01): يوضح تطور متغيرات الدراسة في الجزائر خلال الفترة (1987-2018)

السنوات	التضخم	سعر الفائدة	المعروض النقدي	الناتج المحلي الخام	المستوى العام للأسعار	الطلب على النقود في الجزائر	سعر صرف فعلي حقيقي
année	Inf	R	M2	GDP	P	Md= M2/P	REER
1987	7,441260913	4	2,57896E+11	2,68814E+12	11,49208777	22441179107	367,1970421
1988	5,911544964	4	2,92965E+11	2,66125E+12	12,17144771	24069856523	303,8336131
1989	9,304361258	6,666666667	3,08147E+11	2,77835E+12	13,30392317	23162115115	260,6164264
1990	16,65253439	8	3,43324E+11	2,80058E+12	15,51936355	22122298947	220,5743036
1991	25,88638693	8	4,14745E+11	2,76697E+12	19,53676605	21228948480	131,5570039
1992	31,66966191	8	5,44456E+11	2,81678E+12	25,72399381	21165298204	134,9155675
1993	20,54032612	8	5,84183E+11	2,75762E+12	31,00778603	18839881035	161,8368433
1994	29,04765612	11,33333333	6,75928E+11	2,7328E+12	40,01482109	16891941077	139,7392902
1995	29,77962649	18,41666667	7,39895E+11	2,83665E+12	51,93108535	14247632127	117,1426825
1996	18,67907586	19	8,4825E+11	2,95295E+12	61,63133217	13763291658	119,6522456
1997	5,733522754	15,70833333	1,00314E+12	2,98544E+12	65,16497863	15393790056	129,1780711
1998	4,950161638	11,5	1,19948E+12	3,13769E+12	68,3907504	17538570537	135,5465543
1999	2,645511134	10,75	1,36677E+12	3,2381E+12	70,20003532	19469634080	125,3168476
2000	0,339163189	10	1,55991E+12	3,36115E+12	70,438128	22145875315	119,4194861
2001	4,225988349	9,5	2,40307E+12	3,46198E+12	73,41483508	32732750661	123,2096791
2002	1,418301923	8,583333333	2,83687E+12	3,65585E+12	74,4560791	38101312918	114,2346031
2003	4,268953958	8,125	3,29946E+12	3,91907E+12	77,63457483	42499872336	103,0877418
2004	3,961800303	8	3,64429E+12	4,08759E+12	80,71030165	45152766539	103,5222661
2005	1,382446567	8	4,07044E+12	4,32876E+12	81,82607845	49745053263	101,7460454
2006	2,311499185	8	4,87007E+12	4,40235E+12	83,71748758	58172696456	101,3189824
2007	3,678995747	8	5,99461E+12	4,55203E+12	86,79745039	69064328388	99,92223894
2008	4,858590628	8	6,95597E+12	4,66128E+12	91,01458318	76426958521	102,25029
2009	5,737060361	8	7,29269E+12	4,73586E+12	96,23614476	75779165109	100,2768752
2010	3,911061955	8	8,28074E+12	4,90635E+12	100	82807404660	100
2011	4,524211505	8	9,92919E+12	5,04864E+12	104,5242115	94994141521	99,1265032
2012	8,891450911	8	1,10151E+13	5,22029E+12	113,8179305	96778554362	103,9151916
2013	3,25423911	8	1,19415E+13	5,36646E+12	117,5218381	1,01611E+11	101,7724159
2014	2,916926921	8	1,36639E+13	5,57038E+12	120,9498642	1,12972E+11	102,8936484
2015	4,784447007	8	1,37045E+13	5,77649E+12	126,7366464	1,08134E+11	96,50079963
2016	6,397694803	8	1,38163E+13	5,96134E+12	134,8448702	1,02461E+11	95,52927229
2017	5,59111591	8	1,49742E+13	6,03883E+12	142,3842032	1,05168E+11	97,84607374
2018	4,269990205	8	1,66367E+13	6,12338E+12	148,4639947	1,12059E+11	93,28156297

المصدر: إحصائيات البنك الدولي حول الجزائر في الموقع الإلكتروني <http://data.albankaldawli.org/country/algeria> بتاريخ:

على الساعة:

ملحق رقم (02): يوضح تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1987-
2017).

معدل النمو	صافي الأصول الخارجية	معدل النمو	قروض للحكومة	معدل النمو	قروض للاقتصاد	
-	-	-	-	-	-	1987
-	-	-	-	-	-	1988
-	-	-	-	-	-	1989
-	6.5	-	167.0	-	247.0	1990
-	24.28	-	158.97	-	325.85	1991
-6.75	22.64	42.75	226.93	26.53	412.31	1992
-13.38	19.91	132.6	527.83	-46.58	220.25	1993
208.16	60.4	-11.23	468.53	38.86	305.84	1994
-56.46	26.3	-14.28	401.58	84.94	565.64	1995
109.13	133.9	-30.14	280.54	37.33	776.84	1996
161.84	350.3	51.01	423.65	-4.58	741.28	1997
-17.4	280.7	70.7	723.18	22.24	906.18	1998
-37.8	174.5	17.24	847.9	26.98	1150.73	1999
343.85	775.9	-20.1	677.5	-13.64	1779.8	2000
68.94	1310.8	-15.9	569.7	8.52	1078.4	2001
33.94	1755.7	1.67	578.6	17.5	1266.8	2002
33.42	2342.6	-26.83	423.4	9	1380.2	2003
33.15	3119.2	-104.8	-20.6	11.2	1535	2004
33.98	4179.7	-443	-933.2	17.9	1779.8	2005
31.95	5515.05	-29.7	-1304.1	7.1	1905.4	2006
34.22	7415.5	-67.41	-2193.1	15.7	2205.2	2007
38.18	10246.9	-65.4	-3627.3	18.6	2615.5	2008
6.23	10885.7	-3.81	-3488.9	18	3086.5	2009
10.2	11996.5	-2.75	-3392.9	5.88	3268.1	2010
16.05	13922.41	-0.4	-3406.6	14.2	3726.51	2011
7.31	14940.0	-3.43	-3289.7	15.32	4287.6	2012
1.82	15225.16	-2.28	-3216.4	16.62	5154.25	2013
-	15330.6	-	-2673.7	-	5314.0	2014
-1.9	-302.0	-52.0	567.5	-	7277.2	2015
-18.2	-2828.3	-59.7	2682.2	-	7909.9	2016
-10.8	-1373.4	-326.1	2837.5	-	-432.6	2017

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

1. قناد أسماء، دور السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي - حالة الجزائر -، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد نقدي ومالي، جامعة تلمسان، 2015-2016.
2. تقرير بنك الجزائر "التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر" 2018.